جـــامعـــة 8 مـــاي 1945

– قالمـــة –

كليـــة العلـــوم الاقتصـــاديـــة والتجـــاريـــة وعلـــوم التســـيير

قســـم العلـــوم الاقتصـــاديـــة

مذكـرة تخـرج مقدمـة ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماسـتر فـي شعبـة العلـوم الاقتصاديـة

تخصـص اقتصـاد نقـدي وبنـكي

تحت عنوان:

دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- أيمن جبالة
- إسكندر فكار

تحت إشراف الأستاذة:

د. ظريفة سلايمية

السنة الجامعية: 2022/2021

جـــامعـــة 8 مـــاي 1945

– قالمـــة –

كليـــة العلـــوم الاقتصـــاديـــة والتجـــاريـــة وعلـــوم التســـيير

قســـم العلـــوم الاقتصـــاديـــة

مذكـرة تخـرج مقدمـة ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماسـتر فـي شعبـة العلـوم الاقتصاديـة

تخصـص اقتصـاد نقـدي وبنـكي

تحت عنوان:

دور وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

من إعداد الطلبة:

- أيمن جبالة
- إسكندر فكار

تحت إشراف الأستاذة:

د. ظريفة سلايمية

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكـــروالتقديـــر

الحمد لله رب العالمين الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

ومنحنا القوة والصحة وأعاننا على إنجاز هذا العمل،

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق

إلى أستاذتنا المشرفة " ظريفة سلايمية "

حفظها الله وأطال في عمرها

على ملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها السديدة وتصويباتها الدقيقة ونصائحها الطيبة

وتقديرا لما منحته لنا من وقت وجهد وإرشاد وتشجيع في إنجاز هذه المذكرة

بالشكل المطلوب في سبيل حسن سير العمل

جزاها الله خيرا، وجعل ذلك في ميزان حسناتها يوم الدين

كما نرفع كلمة التقدير إلى كل من جاد علينا بعِلمه وكتبه وتوجيهاته ونصائحه

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة

وإلى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة

وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه

الإهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد الله الذي أعاننا وأكرمنا بالتقوى لإتمام هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع

الى فيض الحنان وينبوع المحبة

"أمي أميأمي"

الى مصدر فخري واعتزازي ومن غرس فينا حب التعلم والكفاح بغية السير في طريق النجاح

"أبي العزيز"

إلى دفأ البيت وسعادته

" إخوتي وأخواتي"

إلى كل الأهل والأحباب صغارا وكبارا

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي

وإلى كل طالب علم

ونسأل الله من فضله أن يجعل لكل من ساندني ولو بكلمة في ميزان حسناته

إسكندر فكار

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد الله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه بقدر من الجهد والنجاح وبفضل الله مهداة:

إلى روح والدي الزاكية الطاهرة الذي هو قدوتي في الحياة

إلى من بسمتها غايتي وتحت أقدامها جنتي أمي

إلى أمي الثانية وصديقتي الحميمة ومربيتي خالتي

إلى من تضيئن حياتي أخواتي العزيزات

إلى رفقاء دربي من وسعهم قلبي ومن لم تسعهم كلماتي: علاء الدين وإسكندر وشريف وصلاح الدين ومحمد وبلال وعبد العزيز وصلاح ونور الإسلام وأسامة وهيثم ومروان

أيمن جبالة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث تعتبر وسائل الدفع الالكتروني إحدى الدعامات الأساسية للشمول المالي إذ يتيح هذا الأخير الحصول على العديد من الخدمات والمنتجات المالية للأفراد والشركات بما يعمم التحول الرقمي داخل المجتمع، ولقد عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال عصرنة الاتصالات الأمر الذي عزز البنية التحتية الداعمة للشمول المالي فيها، وعلى الرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أنها لازالت تعرف تأخرا كبيرا في مجال الدفع الالكتروني نظرا لغياب العديد من العوامل أهمها الثقافة المالية للأفراد والأطر القانونية الداعمة مما جعلها ضمن قائمة الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة على مستوى المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الدفع الالكتروني،الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الشمول المالي الرقمي

Abstract:

This study aims to identify the role of electronic payment methods in promoting financial inclusion in Algeria, where electronic payment methods are considered one of the mainstays of financial inclusion as the latter allows access to many financial services and products for individuals and companies in a way that generalizes digital transformation within society, and Algeria has known A remarkable development in the field of modernization of communications, which has strengthened the infrastructure supporting financial inclusion in it, and despite these efforts, it still knows a great delay in the field of electronic payment due to the absence of many factors, the most important of which is the financial culture of individuals and the supporting legal frameworks, which made it among the list of countries with Average financial inclusion rates in the Arab region.

key words:

Electronic payment methods, financial inclusion, indicators of financial inclusion, digital financial inclusion

فهرس

المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
الشكروالتقدير	
الإهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	**II**
قائمة الجداول	**II**
قائمة الأشكال البيانية	**II**
قائمة الاختصارات	**II**
المقدمة	**أ - هـ**
الفصل الأول: وسائل الدفع الالكتروني	**1 - 32**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكتروني	**03 – 09**
المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني	03 – 04
المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الالكتروني	05
المطلب الثالث: عوامل انتشار وسائل الدفع الالكتروني	05 – 09
المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	**09 – 24**
المطلب الأول: البطاقات البنكية	09 – 12
المطلب الثاني: البطاقات الذكية	12 – 13
المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية	13 – 18

المطلب الرابع: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية	18 – 24
المبحث الثالث: انعكاسات وسائل الدفع الالكتروني وسبل مواجهتها	**24 - 31**
المطلب الأول: مزايا وسائل الدفع الالكتروني	24 – 28
المطلب الثاني: معوقات وسائل الدفع الإلكتروني	28 – 29
المطلب الثالث: سبل مواجهة تحديات وسائل الدفع الالكتروني	30 – 31
خلاصة	**32**
الفصل الثاني: الشمول المالي	**33 - 62**
تمهيد	**34**
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي	**35 – 45**
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي	35 – 38
المطلب الثاني: نشأة الشمول المالي	38
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي	39 – 41
المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه	41 – 45
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي	**46 – 54**
المطلب الأول: آليات تعزيز الشمول المالي	46 – 49
المطلب الثاني: مبادئ وسياسات الشمول المالي	49 – 53
المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي	53 – 54
المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي	**54 - 61**
المطلب الأول: الشمول المالي الرقمي	54 – 56
المطلب الثاني: التكنولوجيا المالية	56 – 58
المطلب الثالث: دور الصناعة التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي	58 – 61

خلاصة	**62**
الفصل الثالث: نحو تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تطوير وسائل الدفع الالكتروني	**96 – 63**
تمهيد	**64**
المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية	**77 – 65**
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية	70 – 65
المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في المنطقة العربية وآليات تعزيزه	73 – 71
المطلب الثالث: تجارب عربية في مجال الدفع الالكتروني	77 – 74
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	**85 – 77**
المطلب الأول: مؤشر ملكية الحسابات وعمليات السحب	79 – 77
المطلب الثاني: مؤشرات الادخار والإقراض	82 – 80
المطلب الثالث: مؤشر عدد عمليات وحركات الدفع باستخدام البطاقات الائتمانية	85 – 82
المبحث الثالث: الدفع الالكتروني ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**95 - 85**
المطلب الأول: مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الالكتروني في الجزائر	90 – 85
المطلب الثاني: تطور استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر	92 – 90
المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي	95 – 93
خلاصة	**96**
الخاتمة	**100 – 97**
قائمة المراجع	**105 – 101**

الرقم	عنـــوان الجدول	الصفحة
01	مصفوفة swot لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	60
02	إحصائيات السكان البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في الدول العربية لسنة 2014و2017	66
03	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة	77
04	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة	78
05	عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك	79
06	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة	80
07	نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة	81
08	عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع	83
09	عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الالكتروني عبر الإنترنت في مختلف القطاعات	84
10	تطور كثافة الهاتف النقال	86
11	تطور كثافة الانترنت للهاتف النقال	86
12	تطور شبكة الألياف البصرية	87
13	تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت	87
14	تطور اشتراكات الإنترنت الثابت حسب التدفقات	88
15	مواقع وتطبيقات داعمة للدفع والتجارة الالكترونية في الجزائر	89

الرقم	عنـــوان الشكـــل	الصفحة
01	دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها	16
02	دورة استخدام النقد الالكتروني وإجراءاتها	20
03	حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من2010 الى 2020	57
04	الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية	57
05	نسبة المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام2011، 2014، 2017	67
06	سلوك الاقتراض في المنطقة العربية لدى الأفراد أكبر من 15 سنة	68
07	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية الذين استخدموا البطاقات الائتمانية خلال سنتي 2014و2017	69
08	القنوات المستخدمة في دفع الفواتير في الدول العربية خلال عامي 2014و2017	70

الرمز	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
ATM	Automate Teller Machines	آلات الصراف الآلي
FSTC	Financial Services Technology Consortium	نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك والهيئات المصرفية الأمريكية
G20	Group of twenty (20)	مجموعة العشرين
AFI	Alliance for Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي
AMF	Arab Monetary Fund	صندوق النقد العربي
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
ADBI	The Asian Development Bank Institute	معهد بنك التنمية الآسيوي
HSBC	The Hong Kong & Shanghai Banking Corporation	بنك استثماري بريطاني متعدد الجنسيات وشركة قابضة للخدمات المالية
BENEFIT	The Benefit Company	شركة التبديل المحلي في مملكة البحرين للتعامل مع أجهزة الصراف الآلي ومعاملات نقاط البيع
STCPay	STCPay	شركة المدفوعات الرقمية السعودية
ITU	International Telecommunication Union	الاتحاد الدولي للاتصالات

مقدمة

تمهيد:

شهد العالم في ظل التطورات السريعة التي عرفتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجة من التغيرات والتحولات الهامة التي مست مختلف القطاعات ولا سيما القطاع الاقتصادي، أين تم الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات وبروز الاقتصاد الرقمي شبكات الاتصالات والمعلومات وعلى قوة المعلومات والمعرفة ورأس المال البشري أكثر من الاعتماد على المواد الخام والثروات الطبيعية.

وقد أتى هذا الاقتصاد بعناصر جديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة من بينها عالم الأعمال المصرفية التي عرفت تحولا ملحوظا نتيجة لثورة التكنولوجية الجديدة في الإعلام و الاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية، مما دفع بالمؤسسات البنكية والمالية عامة بالاتجاه نحو تقديم نوع جديد من الخدمات تتماشى مع تطورات السوق المصرفية، بغية تطوير و تحسين أدائها تماشيا مع الظروف الجديدة المحيطة، وتجسد ذلك في الاعتماد على الصيرفة الالكترونية، فالبنوك كانت سبّاقة لاستغلال هذه التطورات من أجل تحديث نظام الدفع الذي كان بأمس الحاجة إلى ذلك مما نتج عن هذه العملية خلق وسائل دفع آلية جديدة متمثلة في وسائل الدفع الالكترونية والتي تمثل الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية.

تلعب وسائل الدفع الالكترونية دورا هاما وبارزا أدى إلى قيام المؤسسات وكافة القطاعات بمواكبة التغيرات التكنولوجية والمعلوماتية مما أدى بدوره إلى تحسبن وتطوير كافة الخدمات المصرفية حيث أصبح كل بنك يسعى جاهدا لتقديم أفضل خدمة ممكنة لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كون هذه الخدمات المصرفية تعتمد على الجودة في تقديمها وتعتبرها عاملا أساسيا وجوهريا للمنافسة والبقاء في البيئة المصرفية.

ولقد ارتبط الشمول المالي بالدفع الالكتروني واكتسب أهمية متزايدة خاصة عقب أزمة الرهن العقاري 2008 من قبل صانعي السياسات الاقتصادية ودفعهم للبحث عن سبب وتداعيات الأزمة، بالمقابل تفعيل واستحداث آليات جديدة وطرق وبدائل للحد من انتشار الأزمة تحت اسم الشمول المالي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع المالي والبنكي والمؤسسات المالية والذي يتم من خلاله العمل على جذب المزيد من المدخرات الضائعة نحو حيز النظام المالي الرسمي بإتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها بين مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده بما يؤدي إلى تعزيز السيولة وتوجيهها نحو القطاعات الاستهلاكية والاستغلال الأمثل لها، وفي هذا الإطار نجد جل الدول العربية قد اهتمت بضرورة تعزيز الشمول المالي، حيث قامت الجزائر بالعديد من المجهودات على غرار تحديث أنظمة ووسائل الدفع المتاحة ومن خلال هذا الطرح نقوم بصياغة إشكالية الدراسة.

1) إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن حصر إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في الارتقاء بمستوى الشمول المالي في الجزائر؟

2) الأسئلة الفرعية:

بغية معالجة الإشكالية الرئيسة والوصول إلى إطار علمي يمكن من خلاله توضيح مدى مساهمة وسائل الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي، ارتأينا تجزئتها إلى أسئلة فرعية تتضمن ما يلي:

1. فيما تتمثل مزايا الدفع الالكتروني؟
2. ما هي الآليات التي من شأنها أن تعزز الشمول المالي؟
3. ما هو واقع الشمول المالي في العالم العربي؟
4. ما مدى تطور الدفع الالكتروني في الجزائر؟

3) فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة على إشكالية الدراسة، نحاول اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:**

تتمثل مزايا الدفع الالكتروني في تسهيل الخدمات والمنتجات المالية للأفراد بأقل سعر وأقل جهد.

- **الفرضية الثانية:**

من بين آليات تعزيز الشمول المالي هو زيادة كل من مستويات الادخار والإقراض.

- **الفرضية الثالثة:**

تسجل المنطقة العربية مستويات مقبولة على المستوى العالمي فيما يخص الشمول المالي بصاحبها تطور نظم الدفع الالكتروني فيها.

- **الفرضية الرابعة:**

عرفت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر تطورا ملحوظا مواكبة بذلك المتغيرات والتطورات العالمية.

4) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في مجموعة من النقاط، وذلك كما هو موضح فيما يلي:

- تشكل أنظمة الدفع الإلكترونية عاملا أساسيا في التطور الاقتصادي بفعل التطور العلمي والتقني.
- أهمية وسائل الدفع الالكتروني في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية لتحقيق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة.

- دور وسائل الدفع الالكتروني في إجراء وتسوية الصفقات بسهولة، من خلال تحقيق المصارف لعوائد وأرباح مجزية من جهة وتقليل التكاليف والأخطار من جهة أخرى، وتحقيق رضا العملاء وراحتهم كذلك، مما ينعكس ايجابيا على جميع الأطراف.

5) أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي وآليات تعزيزه بواسطة الدفع الالكتروني في العالم العربي وخصوصا الجزائر وذلك من خلال:
- تسليط الضوء على مفهوم الدفع الالكتروني ووسائله؛
- معرفة مدى فعالية استخدام أنظمة الدفع الإلكترونية في المصارف؛
- الوقوف على واقع الشمول المالي في الدول العربية وبخاصة في الجزائر
- معرفة مدى تطبيق واستخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.

6) أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- حداثة الموضوع في حد ذاته؛
- الموضوع يتناسب مع مجال التخصص حيث تعرفنا مسبقا على بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة به؛
- تزايد الاهتمام بالأبحاث والدراسات الخاصة بالدفع الالكتروني؛
- التوجه الجديد للمصارف لاستخدام أنظمة الدفع الإلكترونية لتسريع وتيرة الدفع وتخفيض التكلفة.

7) المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار صحة الفرضيات المصاغة اعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

- **المنهج الوصفي:**

من خلال استعراض مختلف المفاهيم الأساسية سواء تلك المتعلقة بوسائل الدفع الالكتروني والشمول المالي وهذا ما يتوافق مع طبيعة البحث.

- **المنهج التحليلي:**

وكان استخدامه في الفصل الثالث بغرض التعمق في فهم وتبيان العناصر المكونة للموضوع بتحليلها وتحديد اثارها واستنباط التفسيرات والاستنتاجات ذات الدلالة.

8) صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي يتعرض إليها الباحث أثناء إنجازه له، أما الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا تمثلت فيما يلي:

- أن جل ما كتب في الموضوع عبارة عن أوراق علمية ومقالات لا تفي بإعطاء تصور كامل عن مختلف جوانب الدراسة؛
- عدم توفر المعلومات الكافية بخصوص الموضوع؛
- نقص المراجع الخاصة بموضوع الدراسة وخاصة الكتب؛
- ندرة المواضيع السابقة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة.

9) هيكل الدراسة:

على ضوء هذه الفرضيات والأهداف الأساسية تم تقسيم الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى ثلاث فصول كما هو موضح في الآتي:

الفصل الأول:

تناولنا في الفصل الأول عموميات حول وسائل الدفع الالكتروني بمفهومها وأهميتها والعوامل التي ساعدت على نجاحها وانتشارها، بعد ذلك تطرقنا إلى مختلف أنواعها مع ذكر أهم مزاياها والمعوقات (التحديات) التي تعرقل عملية سيرها إضافة إلى مختلف السبل والأساليب المعتمدة لمواجهة هذه الأخيرة حيث جاءت عدة قوانين لحمايتها على المستوى الوطني والعالمي نظرا لأهميتها الجوهرية في الوقت الراهن.

الفصل الثاني:

تعرضنا في الفصل الثاني إلى الشمول المالي بشكل عام بداية بالتعرف عليه وذكر أهم خصائصه مع التطرق إلى نشأته ومحاولة إبراز أهميته وأهدافه مرورا بأبعاده والمؤشرات المعتمدة لقياسه، كما تم التطرق أيضا إلى آليات تعزيزه، مبادئه، سياساته ومختلف التحديات التي يواجهها.

ولإثراء موضوع دراستنا والإلمام بمختلف الجوانب التي لها علاقة، تم تقديم صورة حول كل من الشمول المالي الرقمي والتكنولوجيا المالية وتوضيح الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تعزيزه.

الفصل الثالث:

تناولنا في الفصل الثالث واقع الشمول المالي في العالم العربي بصورة خاصة في المبحث الأول مبرزين في ذلك مؤشراته في المنطقة العربية وآليات تعزيزه والتحديات التي تعرقل توسعه وأبرز التجارب العربية في مجال الدفع الالكتروني، في حين

تطرقنا إلى واقعه في الجزائر في المبحث الثاني مبرزين مؤشرات الشمول المالي في الدولة، أما في المبحث الثالث والأخير سلطنا الأضواء على مقومات البنية التحتية الداعمة للشمول المالي وتطور الدفع الالكتروني في الجزائر إضافة إلى الإستراتيجية الوطنية لتطوير الدفع الالكتروني والشمول المالي.

الفصل الأول:

وسائل الدفع الالكتروني

تمهيد:

شهد العالم في القرن الأخير تقدما تكنولوجيًا هاما والذي يعتبر من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول عميق في منظومة التبادل خاصة بعد ظهور التجارة الإلكترونية، وأصبحت بدورها وسائل الدفع الالكترونية مثل حجر الزاوية لتطور وازدهار هذا النوع من التجارة، فبعدما كانت وسائل الدفع التقليدية تشكل عبئا ثقيلا على البنوك نظرا لاعتمادها بدرجة كبيرة على الاستخدام الورقي والبشري واستنزافها للوقت فقد أفرز هذا التطور وسائل دفع الكترونية سمحت باختصار الوقت وتقصير المسافات وتقليص الجهد، ومع مرور الزمان تطورت وسائل الدفع الالكتروني تبعا لتطور الحياة الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وظروف السوق ... إلخ، كما شجعت على القيام بخدمات مصرفية الكترونية وفتحت المجال لظهور سوق خاص يتضمن شركات عملاقة حققت أرباح طائلة نظرا لتخصصها في هذه الأنظمة الحديثة وبالتالي تنوعت أشكال وسائل الدفع الالكتروني وحظيت بالقبول الاجتماعي وتمكنت من الانتشار بسرعة على المستوى العالمي.

ومن أجل الإلمام بمختلف جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكتروني

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

المبحث الثالث: انعكاسات وسائل الدفع الالكتروني وسبل مواجهتها

المبحث الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكتروني

مع التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية التي تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا من دون حوالات ومن دون قطع نقدية، تمثل هذه الأخيرة الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية حيث عمدت مختلف التشريعات إلى تنظيمها نظرًا إلى أهميتها القصوى وملائمتها لطبيعة المصارف الإلكترونية ومتطلباتها.

المطلب الأول: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني

سيتم في هذا المطلب تقديم تعريف لوسائل الدفع الالكتروني وإبراز أهم خصائصها.

الفرع الأول: تعريف وسائل الدفع الالكتروني

لقد تعددت وتنوعت مفاهيم وتعاريف وسائل الدفع الالكتروني، نذكر منها ما يلي:

" تمثل وسائل الدفع الإلكترونية عن الصورة أو الوسيلة الإلكترونية للدفع التي نستعملها في حياتنا اليومية، والفرق الأساسي بينها وبين التقليدية هي أن وسائل الدفع الالكترونية تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا ولا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية ".[1]

" مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدره المصارف والمؤسسات لوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية والنقود الإلكترونية والشبكات الإلكترونية ".[2]

وتعرف أنظمة الدفع الالكتروني على أنها: " النظم التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونيا. بدلا من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية ".[3]

على ضوء ما سبق ذكره ومن خلال التعاريف المطروحة يتضح لنا أن وسائل الدفع الالكتروني هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والتقنيات الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال أو نقل المعطيات من طرف أو من نظام لآخر بطريقة أمنة وسريعة وبأقل التكاليف لتسديد دين معين على سلعة أو خدمة ما بعد أن تتم معالجتها من طرف الأدوات الالكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات الائتمانية.

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تعددت خصائص الدفع الالكتروني نتيجة تعدد أشكاله، ونذكر منها ما يلي:[1]

---

[1] نعيمة مولفرعة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 06، الجزائر، 2016، ص 487

[2] لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، **و اقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجز ائر ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، الجزائر، العدد 24، 2017، ص 280

[3] محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد لأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 178

1) يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية:

أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل.

2) يتم الدفع باستخدام النقود الالكترونية:

وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على ادارة عملية التبادل.

3) يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد:

حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم اعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

4) يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

أ. من خلال نقود متخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوع مقدما.

ب. من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية المعاملات المالية.

5) يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:

أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

6) يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

أ. شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم.

ب. شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

تسمح هذه الخصائص بتقليل وتخفيض تكاليف العمليات التجارية، إضافة الى أنها تنظم الوقت، علاوة على تحسين ادارة النقد والشراكة التجارية بين الممولين والعملاء.

[1] هادف حيزية، **نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوربية**، مجلة بحثية ودراسة علمية، **المجلد 08، العدد 02**، المدية، الجزائر، 2014، ص 4

المطلب الثاني: أهمية وسائل الدفع الالكتروني

تلعب وسائل الدفع الالكتروني دورا بارزا وأهمية كبيرة في سيرورة التعامل في البنوك التجارية إذ بتجسد ذلك في النقاط التالية:[1]

- اختصار المسافات الجغرافية؛
- التعريف بالبنوك والترويج لخدماتها؛
- تقديم خدمات بنكية إضافية ذات جودة عالية وعلى مدار الوقت؛
- تخفيض النفقات التي كانت تتحملها البنوك جراء تقديمها للخدمة بالوسائل التقليدية؛
- تعزيز رأس المال الفكري؛
- تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- مواكبة مستجدات العمل البنكي العالمي؛
- الاستفادة من التجارة الالكترونية؛
- القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة وحماية الزبائن من عمليات السرقة والعمل على حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة.[2]

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على انتشاروتطوروسائل الدفع الإلكترونية

لقد تعددت العوامل التي ساعدت على انتشار وسائل الدفع الالكترونية وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة وأكثر تطورا، ولعل أهم هذه العوامل ما سيتم التطرق اليه فيما يلي:[3]

الفرع الأول: تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية:

قضى ظهور وسائل الدفع الالكترونية على الكثير من المشاكل الناجمة عن حمل النقود كالسرقة والضياع وثقل عبئ حملها ان كانت بمبالغ كبيرة فأصبحت بذلك بديلة عن النقود وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة منها التجارية.

ولذلك أصبح الإحساس بالأمان الذي ولّدته وسائل الدفع الالكترونية مع مرور الوقت مرتفع جدا مقارنة بوسائل الدفع التقليدية نظرا للمشاكل المتعددة التي تعاني منها هذه الأخيرة، منها:

---

[1] عريوة محاد، محمد خاوي، **واقع وسائل و أنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجزائري**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 04، المسيلة، الجزائر، 2017، ص 141

[2] قيمش خولة، بلعة جويدة، **وسائل الدفع الإلكتروني في بريد الجزائر: الواقع والتحديات**، مراجعة إدارة المغرب للمنظمات، المجلد 05، العدد 01، سطيف، الجزائر، 2021، ص ص84، 85

[3] نعيمة مولفرعة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 483 - 487

1) انعدام الملائمة:

فالحاجة الى الوجود الشخصي (سواء شخصيا أو عبر التليفون) لكلا الطرفين يقيد الحرية المعاملاتية، وبالنسبة للعملاء يترجم هذا إلى تأخير في اقتناء المنتج أو الخدمة مما ينتج عنه تكلفة أعلى، وبالنسبة للبائع يعني ذلك خسارة في الايرادات نتيجة لانخفاض المبيعات أو فقدها.

2) عدم اجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي:

لا تتم المدفوعات التقليدية في الوقت الحقيقي ويتوقف ا لتأخير في التحقق الفعلي على نوعية السداد فالمدفوعات بالشيكات مثلا تستغرق ما يصل الى أسبوع.

3) انعدام الأمن:

فالتوقيعات يمكن أن تزور والشيكات والكمبيالات والسندات لأمر يمكن أن تسرق أو تضيع، والتجار يمكن أن يلجؤوا للغش والاحتيال بمختلف أشكاله.

4) ارتفاع تكلفة المدفوعات:

ان كل معاملة تكلف مبلغا ثابتا من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تعطي بالكاد تكاليف المصروفات.

ومن الجرائم أيضا التي ترتكب في حق الشيك، إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك في غير الحالات المقررة قانونا وتحرير شيك والتوقيع عليه بصورة تحول دون صرفه.

5) استخدام شبكة الأنترنت في المجال المصرفي:

يمكن للعميل من خلال الشبكة أن يراجع حساباته ويفحصها ويسدد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون التقيد بمواعيد العمل الرسمي لموظفي البنوك، حيث أصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق التقنيات الحديثة في البنوك من أجل:

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالبنوك.؛
- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فقد ازداد حجم استخدام الشيكات كأداة للدفع زيادة ضخمة عقب الحرب العالمية الثانية، وتقلص استخدام النقود الى حد ما، وقد شكك الكثير من المصرفيين فيمدى قدرة البنوك على التعامل مع هذا الكم الهائل من الشيكات وما يصاحبها من كم هائل أيضا من المعاملات الورقية؛
- ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان إذ كان في الماضي يتعامل العملاء مع بنوكهم داخل مقرها وخلال مواعيد العمل الرسمية بها، في حين أصبح الآن في وسعهم التعامل مع بنوكهم في أي وقت ودون حاجتهم إلى للانتقال الى مقر هذه البنوك فأصبح بالإمكان تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة، وتقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا؛

كما ساهت هذه الشبكة في تطور مفهوم التجارة ليظهر مصطلح التجارة الالكترونية والتي يكون الدفع فيها الكترونيا، مما ساهم واستوجب ضرورة استحداث طرق الدفع التقليدية لتظهر بذلك وسائل الدفع الالكترونية الأكثر ملائمة للمعاملات المصرفية الالكترونية.

الفرع الثاني: التوجه نحو التجارة الالكترونية

منذ تسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الالكترونية والتي يمكن تعريفها بأنها "العمليات التجارية التي تتم عبر المبادلات الالكترونية" حيث أصبحت شبكة الانترنت سوقا مفتوحا للبيع والشراء، فيمكن للتاجر الإعلان عن سلعته بالصوت والصورة ولديه الفرصة لإجراء مقارنة بين السلع المتاحة في كل أنحاء العالم، وللمشتري أن يختار ما يريده وتصله السلعة الى منزله.

وان كانت العلاقات التجارية التقليدية قامت منذ فجر النشاط التجاري على أساس الايجاب والقبول بخصوص أي تعاقد وهي أساس التزام البائع مثلا بتسليم المبيع بشكل مادي وأن يقوم المشتري بالوفاء بالثمن إما نقدا أو باستخدام أدوات الدفع البديل وهي وسائل الدفع التقليدية.

فإن التجارة الالكترونية كونها تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الانترنت، استوجبت تطوير طرق ووسائل الدفع وقد كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الالكترونية فالتجارة الالكترونية تقوم على أربعة عناصر: بائعون، مشترون، شبكة الانترنت ووسائل الدفع الالكترونية.

وبذلك استدعت الضرورة الى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الالكترونية، وقد استفادت الشركات بدورها نتيجة لظهور شبكة الانترنت والتجارة الالكترونية وبالتالي وسائل السداد الالكترونية من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة ارسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ اجراء تسليم المدفوعات.

وعلى الرغم من حداثة وسائل الدفع الالكترونية إلا أنها وصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييمها واستنتاج أهم العوامل المساعدة على نجاحها وتطورها وجذبها لعدد أكبر من المستهلكين والتجار، ومن العوامل التي تؤدي إلى انتشار طريقة الدفع الكترونيا بشكل واسع ما يلي:[1]

1) الاستقلالية:

حيث هناك العديد من الطرق التي تتطلب إعداد برامج خاصة من أجل استخدام وتنفيذ عملية الدفع الكترونيا من قبل التاجر والمستهلك تعتبر هذه الطرق التي تحتاج إلى إعداد برامج خاصة غير منتشرة بشكل واسع.

2) التطابقية:

من المهم في عملية الدفع الالكتروني أن يتم تنفيذها من مختلف أنظمة التشغيل ومختلف أنواع الحاسبات تلك التي تتطلب أنظمة تشغيل معينة أو أجهزة معينة لتنفيذ عملية الدفع الالكتروني تعتبر غير واسعة الانتشار بين التجار والمستهلكين.

3) الأمن والحماية:

مدى الأمن في عملية نقل البيانات وتنفيذ عملية الدفع مهمة جدا لقياس مدى فعالية عملية الدفع الالكتروني، حيث أنه إذا كانت المخاطر للمشتري أو البائع عالية في عملية الدفع الالكتروني فإن هذا يؤدي إلى عدم انتشار هذه الطريقة بشكل واسع.

[1] خضر مصباح الطيطي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص141،142

4) الرسوم والتكلفة:

حيث أنه كلما زادت العمولة المستخدمة لطريقة الدفع فإن ذلك يؤدي إلى عدم انتشارها بشكل بواسع، وأيضا الرسوم والعمولة التي يتم تحصيلها عند استخدام طرق الدفع الالكتروني تؤدي إلى عدم استخدامها وخاصة في المشتريات البسيطة قليلة التكلفة.

5) سهولة الاستخدام:

إن طريقة بطاقة الاعتماد مستخدمة بشكل واسع وذلك لسهولة استخدامها من قبل كل الأطراف.

6) **مدى انتشارها:**

حتى تكون طريقة الدفع الالكترونية ناجحة لابد من استخدامها من قبل أعداد كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء.

إضافة إلى العوامل السابق ذكرها فإنه توجد عوامل أخرى ساهمت في نجاح وانتشار وسائل الدفع الإلكتروني والتيسوف يتم توضيحها فيما يلي:[1]

7) نمو الانترنت:

إن نمو شبكة الانترنت يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الالكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل خاصة التجارة الالكترونية التي تتم على مستوى هذه الشبكة والتي يجري فيها الدفع بالطرق الالكترونية، وعليه فإن فنمو شبكة الانترنت وانتشارها يساعد في انتشار الوسائل الالكترونية وبالتالي تطورها ونجاحها.

8) ظهور البنوك الالكترونية وخدمات مصرفية جديدة:

في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الالكتروني، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، جعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية، وقد قدمت هذه البنوك عدة مزايا ومنافع أهمها، تنظيم الدفعات، تسيير العمل، السلامة والأمن، تقليل الأعمال الورقية، زيادة رضا العملاء، توفير المصاريف ... إلخ.

9) ظاهرة الحكومة الالكترونية:

لقد أضحى تطبيق الحكومة الالكترونية من متطلعات كل دولة لأن تطبيقها يتطلب تطبيق تجارة الكترونية وبالتالي ضرورة استخدام وسائل الدفع الالكترونية.

الحكومة الالكترونية هي وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الانترنت وهذا لا يلغي دور الحكومة الحقيقية وإنما تسنده وتدعم كفاءته وفعاليته عن طريق البعد عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية واختصار المسافات وتوفير وقت وجهد ومال المستفيد، ولا ينبغي التخوف من الحكومة الالكترونية فهي لن تستغني عن الجهد والإبداع البشري المنظم والمحرك لها، وإنما ينبغي التكيف مع بيئتها وثقافتها المختلفة تماما عن بيئة وثقافة الحوكمة التقليدية.

[1] عبد الرحيم وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 188 - 196

10) الاستفادة من وسائل الأمان عبر شبكة الانترنت:

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية بالاستفادة من وسائل الأمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت، وخاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر هذه الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها، وقد كان انتشار التجارة الالكترونية سبباً كافياً لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الالكتروني، التشفير، التأمين ... إلخ.

11) ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات:

إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل لمختلف بلدان العالم، والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية حيث يمكن تقسيمها كما يلي:

- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:**

لا تعتبر المنظمات العالمية مؤسسات مالية وانما هي بمثابة ناد حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدار بنفسها وانما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك، ومن أشهرها: فيزا العالمية، ماستر كارد العالمية.

- **المؤسسات المالية العالمية:**

وهي تلك المؤسسات التي تشرف على عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف، ومن أشهرها، أمريكان اكسبريس، الدينرز كليب.

المبحث الثاني: أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

أدى اتساع نطاق التجارة الالكترونية إلى تطور النقود وظهورها بأشكال مختلفة مما أدى إلى تنوع وسائل الدفع الالكترونية واتخاذها لأشكال تتلاءم مع التجارة الالكترونية وطبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت حيث تماشت هذه الوسائل مع التطور التكنولوجي فتعددت أنواعها وأشكالها، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على مجموعة من وسائل الدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: البطاقات البنكية

هي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم، كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي atm، وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد وقدر أكبر من الأمان، تكلفة أقل في اتمام العمليات، وبسرعة أكبر في اتمام التسويات المالية وللبطاقة البنكية عدة مسميات، فهناك من يطلق عليها البطاقة

البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك وتحل محل النقود في مختلف الالتزامات، بينما يسميها آخرون ببطاقات الدفع الالكترونية وذلك لاعتمادها على الأجهزة الإلكترونية في الحصول على التفويض أو اجراء التسويات المالية.[1]

" تعرف البطاقات البنكية على أنها بطاقات بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حملهم للنقود، شكلها مستطيلي، تحمل اسم الجهة المصدرة لها، شعارها وتوقيع حاملها، وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها ".[2]

يمكن تعريف البطاقة البلاستيكية من النواحي الإجرائية على أنها " أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات مقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الأفراد والتجار والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه للسلعة أو الحصول على الخدمة على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك المصدر للبطاقة عن طريق البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع، ويطلق على عملية التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الالكتروني وهو ما تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات ".[3]

تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي " ATM = automate teller machines "وفي شراء السلع والحصول على الخدمات حيث تعطي لحاملها قدرا كبيرا من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان وتكلفة أقل في إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية.[4]

إن من أشهر الشركات الموظفة للبطاقات البنكية وخصوصاً في الشرق الأوسط ما يلي:[5]

1. **فيزا Visa:** وهي الأشهر على الإطلاق، والأكثر قبولاً في العالم، ولديها أكبر شبكة للبطاقات في العالم، وتستحوذ وحدها على حوالي 44% من سوق بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. **ماستركارد Mastercard:** وتعتبر في المرتبة الثانية في الانتشار بعد فيزا، ولكنها تتفوق على فيزا بالتقنيات العالية، مثل تقنية paypass وهي تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقته المغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فورا.

لقد تعددت وتنوعت صور وأشكال البطاقات البنكية، حيث يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[6]

---

[1] أم الخير قوق، حنان طهاري، **المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الالكتروني**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، الأغواط، الجزائر، 2022، ص 916

[2] عربوة محاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 141

[3] نادر شعبان إبراهيم السواح، **النقود البلاستيكية و أثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص17

[4] عربوة محاد، محمد خاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 141

[5] هادف حيزية، **مرجع سبق ذكره**، ص 05

[6] رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 1999، ص ص49 - 51

1. **بطاقات الدفع:** وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للعميل حامل البطاقة، وتتميز هذه البطاقات لأنها توفر الوقت والجهد للعملاء، وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها.
2. **البطاقات الائتمانية:** وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة ضمان، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلاً من الوقت والجهد لحاملها، وكذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد التأخر عن السداد، ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد.

ومن أمثلة هذا النوع من البطاقات: بطاقة الفيزا والماستر كارد وأمريكان اكسبريس.

وتتميز هذه البطاقات بعدة خصائص من بينها توفير إمكانية الشراء الفوري والدفع الآجل، تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، تحمل صورة العميل درءاً للتزوير أو السرقة، وأخيرًا إمكانية قيام حاملها بسداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المنصرف محليا أو خارج الدولة.

- **بطاقات الصرف البنكي:**

تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب (أي أن فترة الائتمان في هذه البطاقة لا تتجاوز شهرا).

ورغم المزايا التي تتيحها البطاقات البلاستيكية لحاملها إلا أنها لا تزال غير منتشرة بالقدر الكافي في الوطن العربي ويمكن إرجاع ذلك لعدة أسباب من بينها انخفاض المستوى الثقافي أو مستوى الدخول أو كليهما، ومحدودية المدخرات الشخصية في شكل ودائع للطبقة الأعم من المواطنين وعدم معرفة أغلبية أصحاب الودائع الصغيرة لمزايا البطاقات وأساليب استخدامها، كما يلاحظ أن المصارف أحيانا ما تركز في الدعاية والإعلان عن هذه البطاقات على الفئات ذات الدخل المرتفع في المجتمع وليس إلى عامة الشعب.

إضافة إلى الأنواع السابق ذكرها، توجد أيضا:[1]

- **بطاقة السحب الآلي:**

بمقتضاها يمكن للعميل سحب مبالغ نقدية من حسابه بحد أقصى محدد مسبقا، ويتم إصدارها من جانب البنك لتمكين العميل من صرف أمواله حتى في أوقات غلق البنك.

- **بطاقة الشيكات:**

يتعهد فيها البنك المصدر بسداد الشيكات التي يحررها العميل بشروط معينة، وتحتوي في العادة اسم العميل، توقيعه ورقم حسابه، وكذا الحد الأقصى الذي يتعهد به في كل شيك يحرره العميل، ومن خلالها يقوم العميل بإظهار البطاقة للمستفيد والتوقيع على الشيك، إضافة إلى التأكد من مدة صلاحية البطاقة للاستعمال، بهذه الكيفية فإن المسحوب عليه ملزم بدفع

[1] عربوة محاد، محمد خاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 142

قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن توفر الرصيد من عدمه، لذلك جاء ظهور هذه البطاقة نتيجة لعدم الثقة الحاصلة بين التجار ومختلف الأشخاص الغير معروفون من قبلهم.

- **بطاقة الانترنت:**

أصدرت شركتي ماستر كارد وفيزا كارد بطاقات خاصة بالتسوق عبر الانترنت من خلال فتح العميل حساب خاص في ماستر كارد على أحد مواقع شبكة الانترنت فيسجل ضمن عملاء الموقع، ومنه إمكانية شراء أي سلعة أو خدمة من أي موقع على شبكة الانترنت يقبل التعامل ببطاقات ماستر كارد، وقد تم تطوير هذه الخدمة خصيصا للعملاء الذين لا يرغبون في التعامل ببطاقات الائتمان الخاصة بهم، ومن خصائص هذه البطاقة ما يلي:

- لا تستخدم في عملية الشراء العادي وإنما يقتصر استخدامها على الشراء أو التسوق عبر الانترنت؛
- هذا النوع من البطاقات محدد بمبلغ للتقليل من مخاطر استخدام البطاقة من دون إذن صاحبها؛

المطلب الثاني: البطاقات الذكية

" البطاقة الذكية هي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل الأموال من المشتري إلى البائع ".[1]

" هي من الاختراعات الحديثة التي دعمت نظام الدفع الإلكتروني، وهي بطاقة دفع بلاستيكية تتميز بوجود قرص رقيق محفور على البطاقة قادر على التحكم والمحافظة على البيانات المخزنة من أي شطب أو إضافة، وهذه البيانات ممكن قراءتها من خلال القارئ عندما تمرر البطاقة عليه ".[2]

" البطاقات الذكية هي عبارة عن بطاقة مزودة بشريحة كمبيوتر على وجهها بحيث تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من بطاقات الاعتماد العادية والمزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات بسيطة عليه. أن البطاقات الذكية قادرة على حفظ معلومات متنوعة وحول العديد من التطبيقات العملية مثل السجل الصحي والنقل والمواصلات ولعمليات التعريف بالهوية وعمليات البيع وغيرها، والبطاقات الذكية قادرة على حفظ معلومات لمختلف الأهداف في موقع واحد ".[3]

تنقسم البطاقات الذكية إلى نوعان، وهما:[4]

---

[1] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص52

[2] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **الصيرفة الالكترونية - الأدوات والمعيقات وأدوات التوسع**-، دار وائل للنشر، عمان، الأردن 2008، ص49

[3] خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص136،137

[4] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **مرجع سبق ذكره**، ص 49

1. **بطاقات الاتصال المباشر (Direct contact card):** ويحتوي هذا النوع منالبطاقات على صفيحة معدنية ذهبية قطرها نصف إنش تقع في المقدمة، عندما تمرر البطاقة على القارئ يحدث اتصال إلكتروني، ويتم تمرير البيانات من خلال القرص.
2. **بطاقات الاتصال غير المباشر (Indirect contact card):**وفي هذا النوع إضافة إلى وجود قرص محفور على البطاقة، يوجد هوائي محفور أيضا وهنا المعلومات تمرر من وإلى البطاقة عن طريق الهوائي إلى هوائي أخر مربوط بقارئ البطاقة أو أي أداة أخرى، ويستخدم هذا النوع من البطاقات في التطبيقات التي تحتاج إلى معالجة سريعة مثل: الدفع في الباصات أو القطارات وغيرها، ويوجد العديد من التطبيقات للبطاقات الذكية منها بطاقات الولاء وهي من تطبيقات البطاقة الذكية، ويستخدمها تجار التجزئة لتمييز عملائهم ومكافأتهم، وتسمح لعملائهم بالحصول على نقاط عند كل عملية بيع بالتالي الحصول على مكافأة عند مستوى معين من النقاط، ويوجد استخدامات أخرى للبطاقات الذكية في مجال المواصلات، والخدمات، والرعاية الصحية خصوصا في ألمانيا، ويوجد حالية البطاقة متعددة الأغراض، وهي بطاقة لكل التطبيقات كأن تكون بطاقة ائتمانية، وبطاقة مدينة، وبطاقة ولاء في الوقت نفسه.

تتميز البطاقات الذكية بقدرتها على تخزين المدخل البيولوجي ويعني هذا المصطلح الوسائل التي يمكن عن طريقها، التعرف على السمات الشخصية للفرد (مثل مسح شبكية العين / وهندسة اليد أو بصمة الإصبع وبصمة الشفاه وبصمة الصوت وأنسجة الأوردة ... إلخ)، وبعبارة أخرى تعد البطاقة الذكية مثل بطاقة الهوية التي تصدرها مصلحة الأحوال المدنية حيث يمكن اعتبارها مثل جواز السفر الذي تصدره مصلحة الجوازات (مثل ما يحدث بالفعل في سنغافورة) إذ يمكن للفرد أن يستغني عن جواز السفر ويستخرج البطاقة الذكية، ويسجل عليها بياناته الشخصية وكذلك بيانات تذكرة الطيران ومنه تعد البطاقة الذكية بديل لجواز السفر وتذكرة الطيران.[1]

كما أنها تتميز أيضا بمحافظتها على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل بأن عملية الدفع التي تتم باستخدامها تنفذ من خلال نظام كتابي الكتروني وتسمى الكتابة الخوارزمية.[2]

المطلب الثالث: الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية

تماشيا مع التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم مؤخرا ظهرت أنواع جديدة من وسائل الدفع الإلكتروني ألا وهما الأوراق التجارية الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية واللتان ساهمتا بشكل كبير في تطور حجم المعاملات وسوف يتم في هذا المطلب تناول كل التعاريف الخاصة بالأوراق التجارية الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية.

[1] رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 04، تمنراست، الجزائر، 2011، ص ص174، 175

[2] أم الخير قوق، حنان طهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 917

الفرع الأول: الشيكات الالكترونية

" الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك البنكي تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه أو يكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة ويمكن تعريفه بأنه " رسالة موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قائمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك واعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلا على أنه قد تم صرف الشيك فعلا ، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه ".[1]

" الشيك الإلكتروني هو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب الى البنك المسحوب عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد ". [2]

تتميز الشيكات الالكترونية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من وسائل الدفع الالكترونية، نذكر منها:[3]

- تخضع الشيكات الالكترونية إلى نفس الإطار القانوني المقرر في الشيكات الورقية؛
- تقلص الشيكات الالكترونية من تكلفة الإدارة والدفع؛
- تحل الشيكات الالكترونية مشكلة التزويد والنقل والطبع والسرعة؛
- يحقق دفتر الشيكات الالكتروني نفس الوظائف التي يقوم بها الشيك الالكتروني الإلكتروني، بل ويعتبر أفضل لأنه بوفر السرية ويعتبر أكثر أمانا.

الشيكات الالكترونية مثل الشيكات التقليدية، تتضمن أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ معين إلى المستفيد، غير أن الالكترونية تختلف في كونها ترسل الكترونيا، بعبارة أخرى يمكن القول بأن الشيك الالكتروني هو رسالة الكترونية موثقة ومؤقتة يرسلها مصدر الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم هذا الأخير بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك ليتم بعد ذلك إلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه تم صرف الشيك فعلا، ويمكن لمسلم الشيك أن بتأكد الكترونيا من أنه قد تم فعلا تحويل المبلغ لحسابه.[4]

من البنوك التي تتبنى فكرة الشيكات الالكترونية بنك بوسطن، سيتي بنك.[5]

من أهم الأنظمة التي يتم اعتمادهما حاليا للشيكات الإلكترونية ما يلي:[1]

---

[1] أم الخير قوق، حنان طهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 917

[2] مصطفى كمال طه، وائل أنور بندق، **مرجع سبق ذكره**، ص 350

[3] السعيد بريكة، **و اقع عمليات الصيرفة الالكترونية و آفاق تطورها في الجز ائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، الجزائر، 2011/2010، ص 152

[4] عربوة محاد، محمد خاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص142، 143

[5] هادف حيزية، **مرجع سبق ذكره**، ص 06

1. **نظام FSTC:** هو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك والهيئات المصرفية الأمريكية، وهو يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الإلكترونية (أهمها الشيك الالكتروني القياسي والشيك الالكتروني المؤكد) وآلات الصرف الذاتي (ATM) وذلك باستعمال نفس دفتر الشيكات الإلكتروني الذي يرصد كل المعاملات على مستوى نفس الحساب البنكي، وكل ما أستجد بموجب هذا النظام هو الاستعاضة عن التوقيع الخطي بالتوقيع الالكتروني، وهو الذي وفر لهذا النظام قدرا مهما من الأمان.
2. **نظام Cyber Cash:** هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الإلكترونية لشركة (Cyber Cash) الأمريكية التي تتعامل به مجموعة من البنوك والمؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام ومن سلبياته أنه لا يوفر للمستهلك إمكانية الاختيار بين مجموعة من وسائل الدفع الإلكترونية كما هو الحال في النظام الأول.
3. **نظام (Netchex):** لجأت شركة Netchex في طرحها لنظام الوفاء بالشيك الالكتروني عبر شبكة الانترنيت إلى الوسطاء حيث يقتضي هذا النظام وجود تسجيل مسبق لمستخدم النظام والتاجر لدى هذا الوسيط كما يسمح للعميل بالتعامل مع شبكاته وإدارتها بواسطة حاسوبه الشخصي.

إن استخدام الشيك الالكتروني يتطلب مجموعة من الخطوات والتي يوضحها الشكل التالي:

[1] السعيد بريكة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 152، 153

الشكل رقم (01): دورة استخدام الشيك الإلكتروني وإجراءاتها

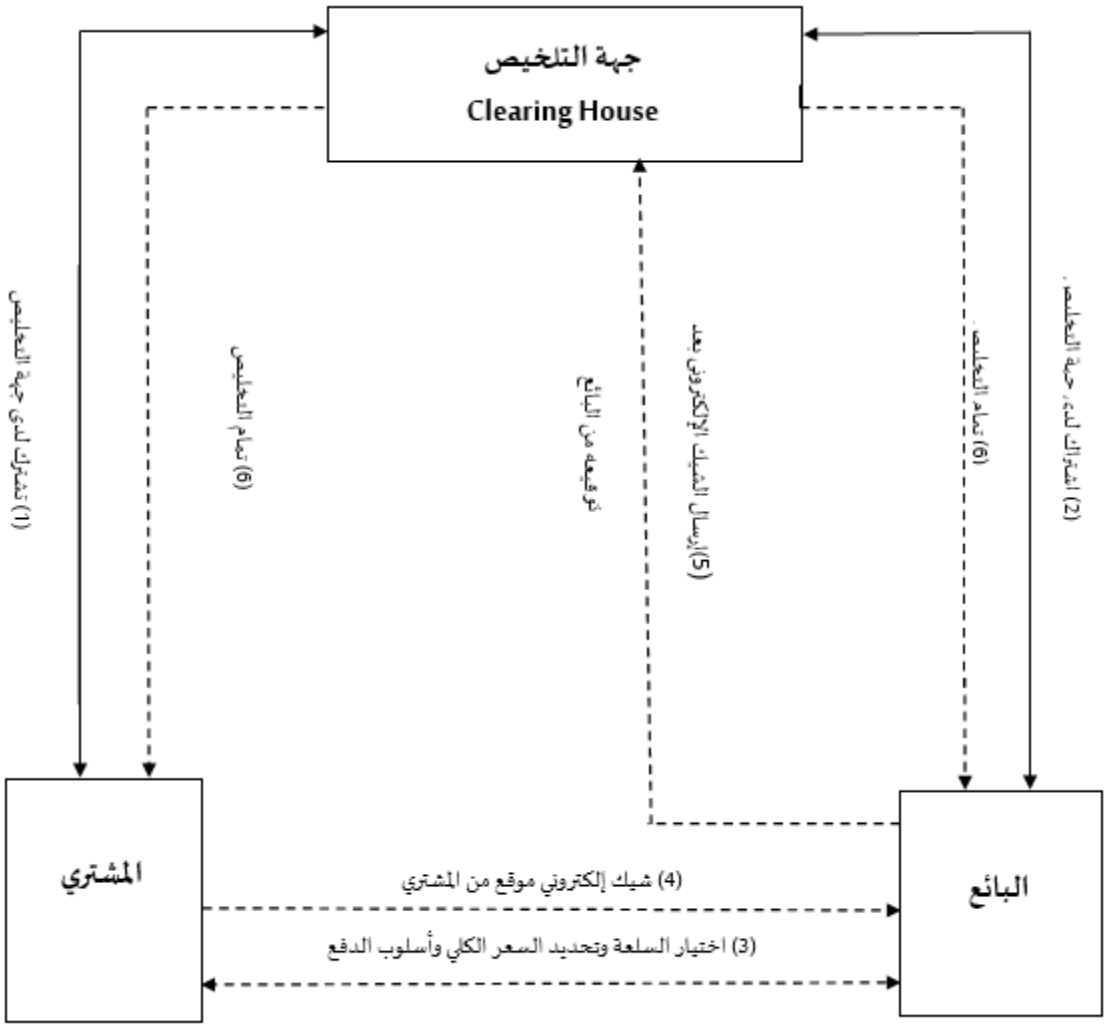

المصدر: نادرشعبان إبراهيم السواح، النقود البلاستيكية و أثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص121

وفيما يلي شرح لهذه الخطوات:[1]

يتضح من الرسم الايضاحي أن هناك خطوتين تسبق عملية الشراء والسداد وهما:

الخطوة 01: اشتراك المشتري (العميل) لدى جهة التخليص وهي غالبا ما تكون بنك حيث يتم فتح حساب جاري يتم الخصم عليه ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

الخطوة 02: اشتراك البائع في النظام من خلال اشتراكه في لدى نفس الجهة حيث يتم فتح حساب جاري أيضا وتحديد التوقيع الالكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص.

[1] نادر شعبان إبراهيم السواح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 120، 121

أما الخطوات التالية فهي الخاصة بعملية الشراء وكيفية التسوية:

الخطوة 03: يقوم فيها المشتري بتحديد السلع التي يرغب في شرائها وتحديد السعر الكلي من البائع المشترك في جهة التخليص.

الخطوة 04: يقوم المشتري بتحرير الشيك الالكتروني بقيمة هذه السلع وتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر وإرساله إلى البائع عن كريق البريد الالكتروني المؤمن.

الخطوة 05: يقوم البائع باستلام الشيك وفحصه والتحقق من البيانات ثم يقوم بالتوقيع هو الآخر بتوقيعه الالكتروني المشفر وإرساله إلى جهة التخليص.

الخطوة 06: تقوم جهة التخليص بفحص الشيك والتحقق من رصيد المشتري وفحص التوقيعات الالكترونية للمشتري والبائع وتقوم بعد ذلك بإخطار كل من المشتري والبائع بإتمام العملية وهي خصم قيمة العملية من رصيد المشتري وإضافتها إلى رصيد البائع.

الفرع الثاني: التحويلات المالية الالكترونية

يعتبر نظام التحويلات المالية الالكترونية جزءًا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك التي تعمل عبر الانترنت نظرا إلى الدور الجوهري الذي تلعبه والمتمثل في نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر بطريقة الكترونية آمنة إضافة إلى نقل المعلومات المتعلقة بهذه التحويلات.

" التحويلات الالكترونية للأموال هي مجموعة القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك الكترونية مرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق حاسوب ومن خصائصها، ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين ".[1]

" هي عملية نقل الأموال من حساب مصرفي لحساب مصرفي آخر، سواء كان هذا الحساب لنفس الشخص أو لشخص آخر، كذلك إذا كان في نفس البنك أو في بنك آخر أو عدة بنوك أخرى عن طريق استخدام أدوات التقنية الشبكية والعمليات الإلكترونية، وهنا تجرد العمليات المادية وتنقل إلى العمليات الرقمية بما يسمى البنوك الإلكترونية التي يكون جل نشاطها عبر قنوات الاتصال ومراسلات بيانية على شبكة الأنترنت".[2]

" نظام التحويلات المالية الالكترونية هو عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم الكترونيا عبر الهواتف وأجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق ".[3]

[1] عماد الدين بركات، طيبي حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 129

[2] قيمش خولة، بلعة جويدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 84

[3] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37

يهدف نظام التحويلات المالية الالكترونية إلى:[1]

- تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف؛
- تكفيل المصارف المحلية القدرة على تقديم خدمات أفضل للعملاء مما يتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها؛
- تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الالكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.

تتمثل إجراءات عملية التحويل المالي الالكتروني بتوقيع العميل نموذجا معتمدا لصالح الجهة المستفيدة، ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يوميا أو أسبوعيا أو شهريا)، ويختلف نموذج التحويلات الالكتروني عن الشيك الإلكتروني في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل البنك والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات.[2]

المطلب الرابع: النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية

سوف يتم في هذا المطلب التطرق إلى مختلف التعاريف والمفاهيم المرتبطة بأحدث أنواع وسائل الدفع الالكتروني التي عرفتها التكنولوجيا مؤخرا وهما النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية.

الفرع الأول: النقود الالكترونية

تعددت تعاريف النقود الالكترونية وتنوعت، نذكر منها ما يلي:

" النقود الالكترونية هي عبارة عن وسيلة جديدة ظهرت إلى جانب بطاقة الائتمان، وتعني أن المستهلك أو العميل لدى البنك يكون لديه حسابان أحدهما بالعملة الحقيقية والآخر بالعملة الالكترونية، إذ يحق له أن يحول أية قيمة من حسابه بالنقود العادية إلى حسابه بالنقود الالكترونية، فإذا أراد الوفاء بمقابل سلعة أو خدمة جاز له ذلك عن طريق تحويل هذه القيمة من حساب التاجر البائع، ليقوم هذا الأخير بمراجعة البنك المصدر للتأكد من صلاحية النقود المستخدمة في الدفع وبعدها يودع قيمتها في مصرفه".[3]

" هي قيمة نقدية مخزنة بشكل الكتروني على بطاقة مغناطيسية تستخدم كأداة للدفع حيث تتم عملية خصم الأموال آليا بعد القيام بعملية الشراء، تحظى بالقبول كأداة للدفع من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بخلاف الجهة المصدرة لها ".[4]

---

[1] رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 181

[2] أم الخير قوق، حنان طهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 918

[3] عماد الدين بركات، طيبي حورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 129

[4] بومعراف فاطمة الزهراء، قطاف عقبة، **الواقع المحاسبي لوسائل و أنظمة الدفع الالكتروني في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال-بسكرة)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، بسكرة، الجزائر، 2021، ص310

" تعرف النقود الالكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية ".[1]

" هي نقود رقمية أو إلكترونية تكافئ النقود الورقية، وتدعم الدفعات الالكترونية التي لا تتم عن طريق بطاقات الدفع وبالذات للمبالغ الصغيرة ".[2]

تتميز النقود الإلكترونية عن سائر وسائل الدفع الإلكترونية بالخصائص التالية:[3]

ذات قيمة نقدية مخزنة إلكترونيا: فهي خلافًا للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة يتم وضعها على وسائل إلكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي.

ثنائية الأبعاد: إذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود.

ليست متجانسة: حيث أن كل مصدر يقوم بخلق وإصدار نقود إلكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة وقد تختلف أيضًا حسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة تلك النقود.

سهلة الحمل: تتميز النقود الإلكترونية بسهولة حملها نظرًا لخفة وزنها وصغر حجمها، ولهذا فهي عملية أكثر من النقود العادية.

النقود الإلكترونية هي نقود خاصة: على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي، فإن النقود الإلكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة.

وتتطلب علاقة ثلاثية الأطراف تشمل:[4]

- **البنك أو المؤسسة المالية المصدرة.**
- **الحائز:** وهو العميل صاحب الحق في عملية اصدار النقود الالكترونية
- **المستفيد:** وهو التاجر الذي يقبل السداد بواسطتها.

إن استخدام النقد الالكتروني يتطلب إتباع مجموعة من الخطوات يوضحها الشكل التالي:

[1] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47

[2] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **مرجع سبق ذكره**، ص50

[3] بوعافية الرشيد، **دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، العدد 02، تيبازة، الجزائر، 2014، ص ص 114، 115

[4] أم الخير قوق، حنان طهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 919

الشكل رقم (02): دورة استخدام النقد الالكتروني وإجراءاتها

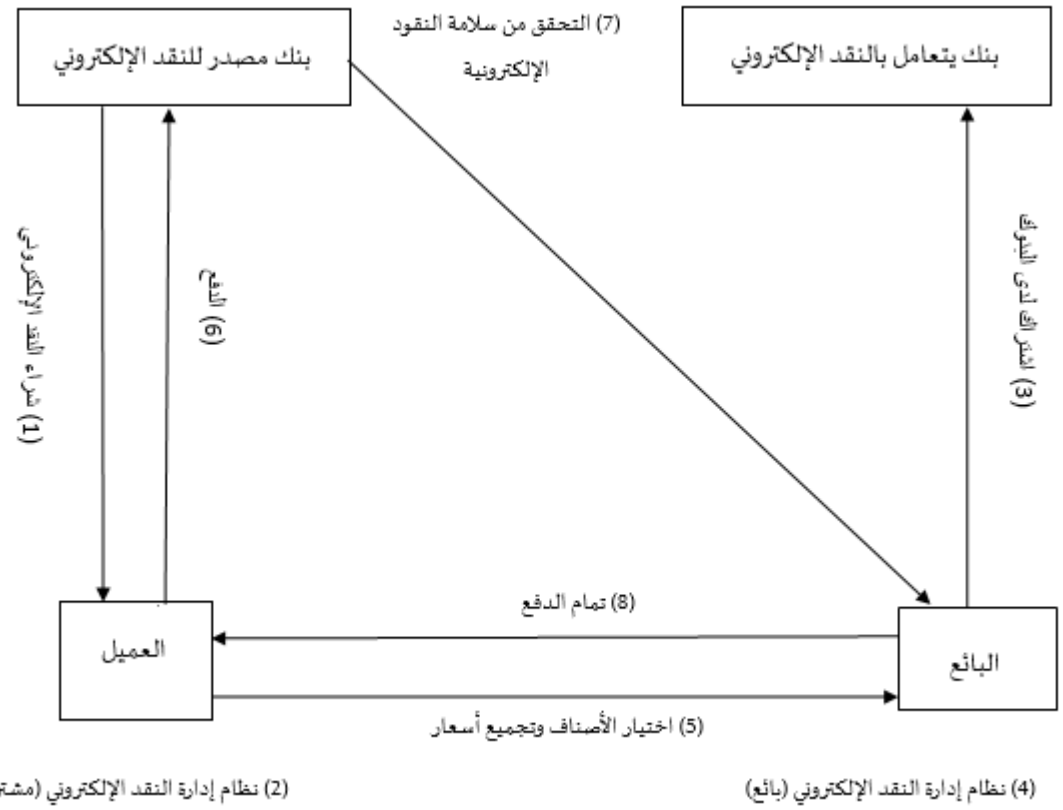

المصدر: نادرشعبان إبراهيم السواح، النقود البلاستيكية و أثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 119

وفيما يلي شرح لهذه الخطوات:[1]

تتكون دورة إجراءات النقد الإلكتروني واستخداماتها من أربع خطوات إجرائية سابقة على عملية الشراء وأربعة خطوات أخرى خاصة بعملية الشراء ذاتها كما يوضحها الشكل أعلاه.

تتمثل الخطوات السابقة لعملية الشراء فيما يلي:

الخطوة 01: يقوم المشترى باقتناء النقد الإلكتروني من أحد البنوك المصدرة بالكمية المناسبة لاحتياجاته وعادة ما تكون في صورة وحدات نقد صغيرة للغاية وتسمى Tokens.

الخطوة 02: بعدها يقوم المشترك اقتناء برنامج خاص بإدارة النقد الإلكتروني وهو برنامج مجاني يتم الحصول عليه من شركةCyber cash حيث يقوم هذا البرنامج فعليا بحماية وحدات النقد الإلكتروني من المحو والنسخ، كما أنه يقوم بحساب الأرصدة في ضوء عمليات اقتناء النقد الإلكتروني أو صرفه في عمليات شراء.

الخطوة 03: أما بالبائع والذي سيقوم بالتعامل في النقد الإلكتروني حيث يلزم أن يشترك في أحد البنوك التي تتعامل في النقد الإلكتروني وهذه البنوك بطبيعتها هي بنوك تعمل على شبكة الإنترنت.

[1] رأفت رضوان، عالم التجارة الالكترونية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 67 - 69

الخطوة 04: وتتضمن حصول البائع على برنامج خاص لإدارة النقد الإلكتروني للبائع وهو أيضا برنامج مجاني يتم الحصول عليه من شركة Cyber Cash، ويقوم البرنامج بتنفيذ مهام الحماية والتأمين للنقد الإلكتروني، كما يقوم بإدارة العمليات الخاصة بتسجيل المتحصلات وإضافتها إلى رصيد البائع (على الحاسب الخاص به) كما يقوم بالسيطرة على عملية تحويل الأرصدة من نقد إلكتروني إلى نقد حقيقي.

وكما يتضح فإن هذه الخطوات هي خطوات إجرائية سابقة لأي عملية شراء وهي تتصل بعمليات إدارة النقد الإلكتروني.
أما الخطوات المرتبطة بعملية الشراء ذاتها تبدأ بعد قيام المشتري بتصفح مقر البائع واختيار السلع التي يرغب في شرائها والتعرف على أسعارها وتجميع هذه الأسعار من خلال برنامج البيع الخاص بالبائع، وهذه الخطوات بيانات ها كالآتي:
الخطوة 05: وهي تختص بالدفع حيث يقوم المشتري باتخاذ قرار الدفع من خلال النقود الإلكترونية بالقيمة المطلوبة فيقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني للمشترك بالآتي:

أ. اختبار الرصيد وهل يسمح بالسداد من عدمه.
ب. إذا كان الرصيد يسمح بالسداد فيقوم البرنامج باختيار وحدات النقد التي سيقوم بالدفع بها حيث يتم تحديد هذه الوحدات بالرقم الخاص لكل وحدة وقيمتها في كشف خاص لإرساله إلى البائع عن طريق البنك المصدر للعملة.

الخطوة 06: وفيها يقوم البنك بتلقي كشف الدفع من المشتري ويتأكد منصحة النقود الإلكترونية بطرق التأكد المختلفة (صحة الأرقام الخاصة بوحدات النقد الإلكترونية، أو أي بصمات إلكترونية ... إلخ)، وبمجرد التأكد من صحة هذه الأرقام يقوم بإرسال كشف وحدات النقد الإلكتروني إلى البائع.
الخطوة 07: وفيها يتلقى برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع كش فالعملات الإلكترونية الموقعة من البنك ويقوم بإضافة وحدات النقد الجديدة بأرقامها وعلامات التأمين الخاص بها إلى خزينة البائع الرقمية.
الخطوة 08: يقوم برنامج إدارة النقد الإلكتروني للبائع بإخطار المشتري بتمام السداد فيقوم نظام النقد الإلكتروني للمشتري بمحو هذه الوحدات المخصصة بهذا الكشف من محفظة المشتري بصورة نهائية.
الخطوة النهائية: ترتبط هذه الدورة بتحويل أرصدته من النقد الالكتروني إلى النقد العادي حيث تتم بين البنك المشترك لديه وبين نظام إدارة النقد الالكتروني (بائع) إذ ينم فيها إرسال كشف حساب بكل وحدات النقد الالكتروني لدى البائع أو بعضها ويقوم البنك بزيادة رصيد البائع لديه القيمة بعد قيام البرنامج بمحو هذه الوحدات من أجهزة البائع.

هناك العديد من التقسيمات المقترحة للنقود الالكترونية، وذلك كما هو موضح فيما يلي:[1]

1) من حيث متابعتها والرقابة عليها:

- **النقود الكترونية قابلة للتعرف عليها:** وتتميز باحتوائها على معلومات عن الشخص الذي قام بسحب النقود من المصرف في بداية التعامل، ثم الاستمرار كما هو الشأن بالنسبة لبطاقات الائتمان في متابعة حركة النقود داخل النظام الالكتروني وحتى يتم تدميرها في.

[1] بوعافية الرشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 113، 114

- **نقود الكترونية (غير اسمية مغفلة الهوية):**

وهي تستخدم تماما كالأوراق النقدية من حيث كونها مثبتة الصلة بمن يتعامل بها، فلا تترك وراءها أثرا يدل على هوية من انتقلت منه أو إليه.

2) من حيث أسلوب التعامل بها:

- **نقود الكترونية عن طريق الشبكة:**

وهي نقود رقمية يتم في بداية سحبها من مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، وتخزينها في أداة معدنية داخلية توضع في جهاز الحاسوب الشخصي وبالضغط على الفأرة الخاصة لهذا الجهاز ترسل النقود الرقمية عبر الانترنت إلى المستفيد في ظل إجراءات تضمن لهذا التعامل قدرا كبيرا من الأمان والسرية، فهي نقود حقيقية ولكنها رقمية وليست مادية وتتطلب معظم الأنظمة المطروحة حاليا والتي تستخدم هذا الأسلوب اتصال طرفي التعاقد إلكترونيا بالمصدر للوثوق من سلامة النقود المتداولة وهو ما يقلل من احتمالات الغش والتزييف.

- **نقود الكترونية خارج الشبكة:**

وهنا تتم التعاملات دون الحاجة للاتصال مباشرة بالمصدر، فهي تتخذ عادة صورة بطاقة يحوزها المستهلك وتتضمن مؤشرا يظهر له التغيرات التي تطرأ على قيمتها المختزنة بعد إجراء كل تعامل نقدي، وهي تثير قدرا أكبر من المشاكل خاصة فيما يتعلق بالأمان من مخاطر الصرف المزدوج.

أنواعها:

يميز الخبراء على العموم بين نوعين أساسيين من أشكال النقود الإلكترونية، ألا وهما:[1]

- ✓ **الصورة الأولى:** هي البطاقات السابقة الدفع المعدة للاستخدام في أغراض متعددة ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة أو محفظة النقود الالكترونية.
- ✓ **الصورة الثانية:** هي آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شيكات الحساب الآلي المفتوحة خاصة الأنترنت والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية.

تتشابه النقود الإلكترونية مع النقود العادية في صلاحية كلا منهما كوسيلة للدفع علاوة على تمتعهما بقدر واسع من القبول وإن كانت النقود العادية تتمتع بقبول أكثر نظراً لحداثة النقود الإلكترونية واعتمادها على تكنولوجيا متقدمة ربما لا تكون متوافرة إلا في الدول المتقدمة، لكن من ناحية أخرى فإن هذه التكنولوجيا قد تتباين داخل الدولة الواحدة مما يقلل من اعتماد السكان على النقود الإلكترونية كوسيلة للدفع ويدفعهم إلى استخدام النقدية، ومع هذا فإن النقود الإلكترونية تختلف عن النقود العادية في عدة أمور، فالبنك المركزي في كل دولة هو الجهة العامة المنوط بها إصدار وطبع النقود القانونية بكل فئاتها وتحديد حجم هذه النقود التي يتم تداولها بالقدر الذي لا يؤثر في السياسة النقدية للدولة، وعلى العكس من هذا فإن مصدر النقود الإلكترونية هي مؤسسات ائتمانية خاصة قد تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المعنية، من

[1] أم الخير قوق، حنان طهاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 918

ناحية أخرى، فإن النقود الإلكترونية على عكس النقود العادية لا تستطيع أن تقل فائدة وذلك لعدم قابلية وضعها كوديعة مما يتعارض مع ما تذهب إليه النظرية النقدية من اعتبار النقود أصل مربح.[1]

الفرع الثاني: المحافظ الالكترونية

" قد تكون المحفظة الالكترونية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة (مزوَّدة بشريحة -رقاقة- حوسبيةchip) يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنت باستخدام برامج معينة، ويمكن استخدام المحفظة الالكترونية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني".[2]

"وهو برنامج يقوم المستخدم بتنصيبه على جهاز الحاسب الشخصي، يتم تخزين المعلومات الشخصية وأرقام البطاقة الائتمانية في هذا البرنامج، وعندما يقوم المستخدم بعملية الشراء يضغط على كبسة واحدة على هذا البرنامج ليتم تعبئة المعلومات المطلوبة آليا، وظهرت هذه الطريقة بدلا من قيام العميل بتعبئة نموذج الشراء عن كل عملية، ومن أهم الشركات المصدرة (Visa Card)، (Master Card) ".[3]

"هي نظام الدفع المسبق عبر الانترنت، الذي يمكن الفرد من الاحتفاظ بالأموال في شكل رقمي، واستخدام هذه الأموال للمدفوعات اليومية، التسوق، الحجوزات ...الخ، ويمكن أن تكون كوبونات رقمية، مال رقمي أو بطاقات رقمية".[4]

"هي وسبلة آمنة مشفرة وحديثة تسهل الدفع الالكتروني حيث يقوم حاملها باستبدال قيمة معينة من النقود الكلاسيكية مقابل ما يساويها من النقود الالكترونية وذلك على مستوى بنكه والتي على أساسها يتم شحن الرقاقة الالكترونية حيث يمكن إعادة شحن هذه الرقاقة بنفس الطريقة بعد نفاذ هذه القيمة ".[5]

من الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الالكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشر On Line، حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الالكتروني، وبهذا فان المحفظة الالكترونية تشبه في خدماتها الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية، أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى هي تخزين معلومات الشحن والفواتير شاملة أسماء المستهلكين وعنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والرقم البريدي،

[1] بوعافية الرشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 115

[2] إبراهيم بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص72

[3] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **مرجع سبق ذكره**، ص48

[4] قيمش خولة، بلعة جويدة، **مرجع سبق ذكره**، ص 84

[5] قطاف عقبة، بومعراف فاطمة الزهراء، **مرجع سبق ذكره**، ص 310

ومعظم المحافظ الالكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، كما تحمل نقدا الكترونيا من مختلف الموردين[1].

تتمتع المحفظة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص يمكن استخلاصها فيما يلي:[2]

- المحفظة الالكترونية تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة، وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات وباقي وسائل الدفع الورقية في كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة؛
- تسمح بتخفيض عمليات الدفع بالنقود، وبالتالي التخلص من تكاليف المعالجة؛
- هي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل؛

والمدفوعات التي تخص المحفظة الالكترونية هي:

- الموزع الآلي للنقود؛
- آلات توزيع التذاكر من أجل ركن السيارات، دفع رسوم في الطرق السريعة، النقل الحضري؛
- بطاقات الهواتف العمومية، بطاقات مختلفة، (كبطاقات الزيارة، بطاقات أخذ الصور السريعة).

المبحث الثالث: انعكاسات وسائل الدفع الالكتروني وسبل مواجهتها

نتيجة للتطور التكنولوجي الملحوظ ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية وعلى الرغم من حداثتها وتميزها بالسرعة الفائقة في آداء المعاملات واختصارها لكل من الجهد والوقت ونجاحها وانتشارها بسرعة فائقة بين مختلف فئات المجتمع إلا أنه توجد هناك بعض العوامل التي جعلت من هذا النجاح منقوصا ووصلت إلى مرحلة يمكن فيها تقييمها واستنتاج أهم مزاياها وعيوبها وأشكال التأمين والرقابة عليها.

المطلب الأول: مز ايا وسائل الدفع الالكتروني

يمكن تلخيص أهم المزايا التي تتمتع بها مختلف وسائل الدفع الإلكترونية فيما يلي:

الفرع الأول: مز ايا البطاقات البنكية

تمنح البطاقات البنكية العديد من الفوائد والمزايا سواء لحاملها أو للبنك المصدر لها أو حتى للتاجر، ويمكن ذكرها فيما يلي:[3]

1) المميزات التي تقدمها البطاقات البنكية لحاملها:

الأمان: فهي توفر الأمن للمستهلك، فالمستهلك محمي أوتوماتيكيا لفترة 30 يوم حيث يستطيع أن يقوم بالشراء الفوري onlineببطاقته، كما أن البطاقة تجنب العميل حمل النقود وما ينتج عن ذلك من مخاطر السرقة أو الضياع.

---

[1] رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 178

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 178، 179

[3] مطاي عبد القادر وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجز ائرية**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص ص 34، 35

المرونة: تكسب حاملها المرونة في الحصول على احتياجاته من سيولة نقدية وسلع وخدمات من مصادر متنوعة في أي مكان من العالم وفي أي وقت وبأي عملة.

مكانة مميزة في المجتمع: فالبطاقات تمثل مظهرا من مظاهر التقدم لذلك تعطي لحاملها وضع مميز ومكانة اجتماعية ورضاء نفسي وثقة كبيرة في معاملاته التي تتم باستخدامها.

2) المميزات التي تقدمها البطاقات البنكية للمصدر لها:

من المعروف أن البنك مؤسسة تهدف إلى تحقيق الربح السريع، وبالتالي فإن إصدارها للبطاقات البنكية يعني أن هذه الأخيرة تجلب له العديد من المنافع والأرباح والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- كبر حجم هذا النظام (البطاقات البنكية) قياسا إلى أعبائه؛
- وسيلة سهلة ودقيقة في تسوية المعاملات بين البنوك المختلفة بصرف النظر عن أماكن إتمامها والعملات التي تمت على أساسها؛
- تعتبر مصدرا مريحا من خلال ما يحصل عليه البنك من رسوم الاشتراك والزيادات الربوية على تسديد الدفع للعمليات المالية والنقدية والعمولات التي تتقضاها البنوك من التجار بالإضافة إلى النسب العقابية نتيجة تأخر العميل عن السداد ... إلخ.

3) المميزات التي تقدمها البطاقات البنكية للتاجر:

التاجر هو الأخر يستفيد من جراء استعمال الغير للبطاقات من أجل شراء سلعه أو الاستفادة من خدماته وذلك كما يلي:

زيادة المبيعات: يساعد استعمال بطاقات التجار على زيادة مبيعاتهم من مختلف السلع والخدمات وبالتالي إلى زيادة أرباحهم، فالبطاقة تشجع حاملها على الزيادة في الاستهلاك لعدم التزامه بالسداد الفوري.

تقليل المخاطر: فقبول التجار التعامل بالبطاقات يجنبهم تواجد النقود في محلاتهم مما يجنبهم احتمالات قبول عملات مزورة أو الاختلاسات من قبل موظفيه أو حتى قبول الشيكات التي يمكن أن تكون بدون رصيد ... الخ.

الفرع الثاني: مز ايا البطاقات الذكية

تتميز البطاقات الذكية بالخصائص التالية:[1]

- تمثل قيمة نقدية وهي شبه نقود ورقية من حيث أنها لا تتطلب تسوية نهائية أو مقاصة؛
- يمكن اعتبارها بطاقة شخصية أو بطاقة صحية أو يمكن استخدامها لتأمين إجراءات التحويلات المالية داخل شبكة الإنترنت؛
- يمكن استخدامها في العلم الحقيقي والعلم الافتراضي معا؛

[1] إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص192

- تجمع كل أدوار التي تؤديها بطاقات الائتمان وبطاقات الحسم وبطاقات الصرف الآلية وكذلك البطاقات المدفوعة؛
- تلعب دور النقود بمختلف الفئات وهو يضيف الكثير من المرونة؛
- سهولة التعامل بها والحصول عليها من منافذ الصرف الإلكتروني أو المراكز التجارية للبيع.

الفرع الثالث: مزايا الشيكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية

سوف يتم من خلال هذا الفرع التعرف على مختلف الميزات التي تتمتع بها كل من الشكات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية.

أولا: مزايا الشيكات الالكترونية

بدورها توفر الشيكات الالكترونية العديد من المزايا أهمها أنها:[1]

- زيادة كفاءة انجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية؛
- تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون؛
- تزويد الزبون بمعلومات عن كشف الحساب؛
- الصرف الفوري للشيك؛
- تخفيض تكاليف المصاريف الإدارية.

ونجد أيضا:[2]

- توفر 50% من رسوم التشغيل مقارنة بالبطاقات البنكية؛
- يتم تسوية المدفوعات من خلال الشيكات الالكترونية في غضون 48 ساعة فقط مقارنة بالشيكات العادية التي يتم تسويتها في وقت أطول من خلال المقاصة؛
- يقضي على المشاكل التي تواجهها الشيكات العادية كالضياع والتأخير.

ثانيا: مزايا التحويلات المالية الإلكترونية

تنفرد التحويلات المالية الالكترونية بمجموعة من المزايا التي تميزها عن باقي وسائل الدفع الالكترونية ألا وهي:[3]

1. **تنظيم الدفعات:** يكفل الاتفاق على وقت اقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد.
2. **تيسير العمل:** ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيادة البنك لإيداع فيمة التحويلات المالية مما يعني تيسير الأمر ورفع فعالية نظام العمل.

---

[1] السعيد بريكة، مرجع سبق ذكره، ص 153

[2] مطاي عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 38

[3] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **النقود الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص ص17،18

3. **السلامة والأمن:** ألغت المقاصة المالية والتحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة.
4. **تحسين التدفق النقدي:** رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا موثوقية التدفق النقدي وسرعة تناقل النقد.
5. **تقليل الأعمال الورقية:** يتمثل ذلك في تقليل الاعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية.
6. **توفير المصاريف:** قللت شبكة نظام المقاصة من تكاليف إدارة عمليات المقاصة.
7. **زيادة رضا العملاء:** تكفل سرعة عمليات التحويل الالكتروني وانخفاض كلفتها تحقيق رضا العملاء وتوطيد ثقتهم في التعامل مع التاجر أو الشركة.

الفرع الرابع: مزايا النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية

يتم من خلال هذا الفرع التطرق إلى الميزات التي تتميز بها كل من النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية وتميزها عن غيرها من وسائل الدفع الالكتروني.

أولا: مزايا النقود الالكترونية

توفر النقود الالكترونية العديد من المزايا، نذكر منها ما يلي:[1]

تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية (الرقمية) عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

1. **لا تخضع للحدود:** يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الانترنت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا تعترف بالحدود السياسية دون أن تؤثر في التكلفة.
2. **بسيطة وسهلة الاستخدام:** تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغني عن ملء الاستمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف.
3. **تسرع عمليات الدفع:** تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية على العكس مما لو كانت تتم قبل ذلك بالطرق التقليدية.
4. **تشجع عمليات الدفع الآمنة:** تستخدم البنوك التي تتعامل بها أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الأمنية مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر آمانا.

بغض النظر عن المزايا السابق ذكرها، نجد:[2]

- ✓ **السرية:** حيث يمكن للمشتري أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات.
- ✓ **الأمان:** يتيح نظام النقود الرقمية أعلى درجات الأمان الممكنة وذلك لاعتماده على وسائل الأمان المبتكرة لحماية المعلومات المالية المستعملة على شبكة الانترنت.

[1] منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، النقود الالكترونية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 14،15

[2] مطاي عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37

ثانيا: مزايا المحافظ الالكترونية

هناك العديد من المزايا التي تتوافر في المحفظة الإلكترونية والتي جعلتها مستخدمة على نطاق واسع في العديد من العمليات والتعاملات بين المستخدمين، ولا تقتصر هذه المزايا على ما يتم إجراؤه من عمليات إلكترونية بين المستخدمين بل إن لها مزايا تتعلق بما تحتوي عليه من معلومات هامة، ومن أبرز مزايا المحفظة الإلكترونية ما يأتي:[1]

- سهولة الاستعمال (تقليل الحاجة لحمل القطع النقدية الصغيرة)؛
- تقليص خطر السرقة (في حالة احتواء المحفظة الالكترونية على رمز سري)؛
- إمكانية إجراء مدفوعات دون ضرورة امتلاك حساب بنكي؛
- سهولة الدفع من خلال عدة عملات دون القيام بعملية صرف (في حالة المحفظة الالكترونية متعددة العملات الصعبة).

المطلب الثاني: معوقات وسائل الدفع الالكتروني

1. تتعدد العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الالكترونية وتؤدي إلى انعدام الثقة بها، فعلى الرغم من النجاح والراحة والمزايا التي حققتها إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح ناقصاً، حيث ظهر نوع من الجرائم التي ترتكب في حق البطاقات البنكية والإعلام الآلي مما أفرز مخاطر تنجم عن التعامل بوسائل الدفع الحديثة وذلك كما هو موضح فيما يلي: [2]
2. **انتحال شخصية الفرد:** تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي..) شخص ما على الشبكة الالكترونية أسوا استغلال، من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة.
3. **جرائم السطو على أرقام البطاقات:** أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها.
4. **غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية:** غسيل الأموال هي عملية تحويل المصدر غير المشروع للأموال كالمخدرات إلى أموال مصدرها مشروع كالتجارة بالسيارات، وأبسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي أصدر البطاقة، فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد نهرب من دفع رسوم التحويل واستطاع أن يغسل أمواله.
5. كذلك تعتبر الانترنت من أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخداما وأيسر في التعامل مع البنوك، وضغطة مفتاح تفتح له أفاق الدخول في حسابات وأنشطة مالية ومصرفية من أي جهة في العالم فيقوم

---

[1] بن وارث حكيمة، **دوروأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة -مع الإشارة للعالم العربي-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، الجزائر، 2008/2007، ص 63

[2] عبد الرحيم وهيبة، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، تمنراست، الجزائر، 2010، ص ص 197، 198

المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الالكتروني للأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك، ثم تحول إلى عدة فروع في بلدان مختلفة.

6. **السلب بالقوة الالكترونية:** حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاق دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها. وذلك عن طريق اختلاق مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب، أما المدين المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية، وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية.

توجد كذلك مجموعة من العوائق الأخرى الكابحة لعجلة تطور وسائل الدفع الالكترونية ونجاحها والممثلة في المخاطر التالية:[1]

7. **المخاطر التنظيمية:** نظرا لأن شبكة الانترنت تتيح الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم لأن هناك خطر في محاولة البنوك التهرب من التنظيم والإشراف، وفي هذه الحالة يمكن أن تطلبه البنوك التي تقدم خدماتها عن بعد، عن طريق شبكة الإنترنت بالحصول على ترخيص لذلك، فقد تهرب بعض البنوك من الخضوع للسلطة النقدية، لا سيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف وسائل الدفع الالكترونية في التعامل البنكي.
8. **المخاطر القانونية:** تحتوي وسائل الدفع البنكية الالكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للبنوك كونها تساهم في عملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في العالم، وهذا ناجم عن السرية التي توفرها الأقلية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي لوسائل الدفع الالكترونية، فضلا عن التنسيق والتكامل الدوليين لتضييق الخناق على مثل هذه الممارسات.
9. **مخاطر العمليات:** يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات البنكية إلى أمن النظام الملكي والشبكات الالكترونية البنكية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة والنتائج المترتبة عليها، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال تبني نظام بني الكتروني آمن ومتطور، يوفر أمانا للبنك نفسه ومتعامليه، ويتعين على القائمين على تنظيم العمليات البنكية الالكترونية والإشراف عليها التأكد من أن البنوك تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات، إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبته ومراجعته.
10. **مخاطر السمعة:** إن كل مخالفة ترتكب في أي دولة أو أي اضطراب في خدمات بنوكها قد بمس بسمعتها، وكلما زاد البنك في الاعتماد على قنوات تقديم الخدمة البنكية الالكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة، فقد يواجه البنك المقدم للخدمات البنكية الالكترونية مشاكل تقنية تؤدي إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة البنكية من جانب البنك، أما من جانب العملاء فقد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمن، وعموما يتم حل هذه الإشكالية من خلال الدور الإعلامي للبنك حول الخدمة البنكية الالكترونية، وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء.

[1] عربوة محاد، محمد خاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 143

المطلب الثالث: سبل مواجهة تحديات وسائل الدفع الالكتروني

سيتم في هذا المطلب إبراز أهم الطرق، السبل والأشكال المعتمدة لمواجهة تحديات وسائل الدفع الالكتروني والتقليل منها.

الفرع الأول: التأمين على الدفع الالكتروني

عندما تتم عملية الدفع والتحويل بوسائل إلكترونية عبر شبكة مفتوحة فلا شك أنه ستزيد مخاطر الاختراق والاطلاع على معلومات الآخرين وحتى التلاعب بحساباتهم، وهو ما يحتم على المؤسسات المالية وجوب توفير كل من الأمان والثقة لعملائها بغية تشجيعهم على التعاملات الإلكترونية مما استدعى بالضرورة اللجوء إلى وسائل التأمين لضمان فعالية ونجاعة وسائل الدفع الإلكترونية وبالتالي ضمان نجاح الصفقات التجارية عبر هذه الشبكات، وتتولى الجهة التي تقدم خدمة الدفع الإلكتروني مهمة توفير الأمان والثقة المتبادلة، حيث يتم تحديد الدائن والمدين (أي أطراف العملية التي تتم بطريقة مشفرة) من خلال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا تظهر الرقم المصرفي على الشبكة ويتم عمل أرشيف يسهل الرجوع إليه للمبالغ التي يتم سحبها بهذه الطريقة وهذا ما يعرف بـ " نظام المعاملات الإلكترونية الآمنة " حيث يحقق هذا النظام عدة ضمانات أساسية أهمها التكاملية (أي ضمان أن الرسالة المرسلة هي الرسالة المستقبلة عن طريق البصمة الرقمية) وسرية المعاملات (وذلك من خلال تشفير محتوى الرسالة والتحقق من شخصية صاحب بطاقة الائتمان وشخصية البائع).

كذلك من أشكال التأمين المستحدثة ما يسمى بالحوائط النارية، ابتَكرت هذه التقنية العديد من الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتأمين الشبكات، وهي من أهم الأدوات الأمنية المستخدمة في تأمين الشبكات ومنع الاتصالات الخارجية المريبة في الانترنت من الوصول إلى داخل الشبكة.

كما أن هناك بروتوكول الطبقات الأمنية والذي هو عبارة عن برنامج ب تشفير متخصص في نقل البيانات والمعلومات المشفرة بين جهازين عبر شبكة الانترنت بطريقة آمنة حيث لا يمكن قراءتها إلا من طرف المرسل والمستقبل إذ تكون قوة التشفير فيها قوية ويصعب فكها، يقوم هذا البرنامج بربط المتصفح الموجود على الكمبيوتر المستخدم بالكمبيوتر المزود الخاص بالموقع المراد الشراء منه، ويقوم هذا البرنامج بتشفير أي معلومة صادرة من ذلك المتصفح وصولا إلى الكمبيوتر الخادم الخاص بالموقع باستخدام بروتوكول التحكم بالإرسال وبروتوكول الانترنت اللذان يعرفان بـ (Internet /Protocol Transfer Control Protocol)، سميت بالطبقة الآمنة لأن هذا البرنامج يعمل كطبقة وسيطة تربط بين بروتوكول التحكم بإرسال وبروتوكول إرسال النص الفائق (Hyper texte Transfer Protocol).

يوجد أيضا بروتوكول الحركات المالية الآمنة والذي يسمح بمعرفة أطراف التبادل من خلال تبادل التوقيعات الالكترونية حتى أنه يعتبر بمثابة الحاكم في أغلب عمليات الدفع التي تجرى عبر الانترنت وقد قامت البنوك الكبرى بالاشتراك مع كلتا الشركتين من أجل الوصول إلى معايير قياسية ونظام موحد حتى أصبح بروتوكول (Set) هو البروتوكول الآمن الأول المقدم من طرف شركات الائتمان لاستخدام بطاقات الائتمان ولتنفيذ العمليات التجارية حيث يوفر الخصوصية والتأكد من الهوية والتكامل (أي أن المعلومات التي يتم نقلها هي معلومات صحيحة ومتكاملة لم يتم تغييرها أو تضييعها وعدم إنكار أحد طرفي

التعامل البائع أو المشتري) ولقد نتج عن تطور شبكة الانترنيت وسائل دفع جديدة إلكترونية آتخذت أشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات.[1]

الفرع الثاني: اللو ائح التنظيمية

نظرا لتعدد المخاطر التي تواجه وسائل الدفع الالكتروني وتعرقل سيرورة عملها ارتأى توفر مجموعة من اللوائح تنظيمية التي تقلل من أضرارها وتقلص من حدتها يمكن إبراز مختلف أشكالها في العناصر التالية:[2]

- **التطويع:**

في ضوء سرعة التغير التكنولوجي فإن مواكبة اللوائح التنظيمية لأحدث التطورات كانت وستظل مهمة معقدة تستغرق كثيرا من الوقت والجهد ولها أثر بعيد المدى، وقد أصدر بنك التسويات الدولية دليلا حول إدارة مخاطر المعاملات البنكية الالكترونية.

- **التقنين:**

تقتضي الطرق الجديدة لإجراء المعاملات والأدوات الجديدة التعرف والتصديق والترخيص القانوني، فعلى سبيل المثال من الضروري تحديد مفهوم العقود الالكترونية ووضع الإطار القانوني المنظم لها.

- **التنسيق:**

يجب أن يحظى التنسيق الدولي بتنظيم المعاملات البنكية الالكترونية بأولوية الأولويات، وهذا ما يعني تكليف التعاون الدولي والمحلي بين جهات الإشراف وتنسيق القوانين والممارسات التنظيمية المختلفة.

[1] زهير زواش، **دورنظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية -دراسة حالة الجز ائر-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، الجزائر، 2011/2010، ص ص 22 - 24

[2] عربوة محاد، محمد خاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 143

خلاصة:

على الرغم من تعدد أنظمة الدفع إلا أنها دائما ما تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق أهم هدف من بين العديد من الأهداف ألا وهو إتاحة الفرصة لتحويل الأموال من حساب في بنك إلى حساب في بنك آخر لأغراض متعددة، ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع الكترونية جديدة ظهرت مع ظهور التجارة الالكترونية وشبكة الانترنت فضلها معظم الأفراد على أنظمة الدفع التقليدية لتعدد مزاياها المتمثلة في تقديم خدمات أفضل للزبائن الحاليين والمستقبليين باعتبارها مسهلة لعمليات المبادلات من خلال اختصارها للوقت والجهد وتخفيض التكاليف بالإضافة إلى تأدية الخدمة للأفراد بكل أمن وسلامة من خلالتركيزها على مبدأ السرية، القضاء على مشاكل نقص السيولة ومشاكل التزوير... إلخ.

هذا واتخذت وسائل الدفع الالكترونية أشكال متعددة وأنواع مختلفة من بطاقات بنكية، بطاقات ذكية، شيكات إلكترونية، تحويلات مالية الكترونية، نقود الكترونية ومحافظ الكترونية ... إلخ.

وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الذي شهدته وسائل الدفع الالكترونية الحديثة النشأة إلا أنه يتطلب تنظيما قانونيا ودرجة امان عالية كونه يحمل في طياته العديد من المشاكل والمخاطر التي تهدد المعاملات التجارية الالكترونية كالجرائم وعمليات القرصنة.

الفصل الثاني: الشمول المالي

تمهيد:

أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 وفي ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتمام عالميا بمفهوم الشمول المالي والذي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.

ونظرا لأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع سياسات واستراتيجيات فعالة لنشره وتعزيزه رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث موضحة كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

لقد أضحى الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات المالية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء لما يؤديه من دور كبير في تحسين المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ومنه سوف يتم التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة به.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

سيتم في هذا المطلب تقديم تعريف للشمول المالي وإبراز أهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

الشمول المالي أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات المختلفة باختلاف الجهات المعرِّفة له حيث أنه لا يوجد هناك تعريف محدد متفق عليه، ولعل أبرزها ما يلي:

تعريف الشمول لغة: جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: شمل، شملاً وشمولاً، فهو شامل والمفعول مشمول. نقول شمل الأمر القوم أي عمّهم. وشمِل الأمرَ برعايته: رعاه وتبناه. وأشمل القوم خيرًا: عمّهم. واشتمل الأمرُ على كذا: تضمّنه واحتواه.[1]

تعريف الشمول المالي اصطلاحا: يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[2]

يعرفه مركز الشمول المالي في واشنطن على أنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء".[3]

ويعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه " إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم (المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين) ويتم تقديمه لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة".[1]

---

[1] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشرات الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة للدول العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد03، ورقلة، الجزائر، 2021، ص 372

[2] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020، مجلة الآفاق علوم الإدارة والاقتصاد**، المجلد 05، العدد 02، ورقلة، الجزائر، 2021، ص 230

[3] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **و اقع تأثير سياسة التفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2020، ص74

المجلة الصادرة عن البنك الدولي " يعني الشمول المالي أن البالغين يمكنهم الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية المناسبة، ويجب تقديم هذه الخدمات بشكل مسؤول وآمن إلى المستهلك وبشكل مستدام للمزود في بيئة منظمة بشكل جيد".[2]

كما عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمّشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".[3]

ويشير الشمول المالي بحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي (AMF) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group To Assist The Poor (CGAP) إلى "تمتع الأفراد، بمن فيهم أصحاب الدخل المنخفض، والشركات، بما فيها صغيرة الحجم، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة، وبأسعار معقولة، بمجموعة ممتدة من الخدمات المالية الرسمية ذات الجودة العالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، تمويل، ائتمان، تأمين .... إلخ)، يتم توفيرها بطريقة مسئولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية تنظيمية مناسبة".[4]

أما بنك الجزائر فلقد عرف الشمول المالي على أنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية،

---

[1] عزاوي أسامة، رفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة دول العالم العربي-**، مجلة العلوم التجارية والتسيير، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2020، ص108

[2] Asli Demirguc-kunt and others**, Financial inclusion and iclusive growth, A review of recent empirical evidence, Policy research working paper 8040**, Development research group, Financial and private sector development team, 2017, p 02

[3] حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، الشلف، الجزائر، 2020، ص 100

[4] أشرف إبراهيم عطية، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 02، مصر، 2021، ص376

ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب".[1]

ويشير الشمول المالي حسب معهد بنك التنمية الآسيوي (ADBI) " على أنه نطاق واسع إلى درجة وصول الأسر والشركات، وعلى وجه الخصوص الأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى الخدمات المالية".[2]

على ضوء ما سبق ذكره يتضح أنه على الرغم من تعدد واختلاف تعاريف الشمول المالي إلا أنها تصب في معنى واحد ألا وهو ضمان نشر كل من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وإتاحة وصولها إلى كافة فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بغية تلبية احتياجاتهم في الوقت المناسب بيسر وسهولة وبتكاليف معقولة.

الفرع الثاني: خصائص الشمول المالي

للشمول المالي مجموعة من الخصائص التي تميزه والتي سوف يتم التطرق إليها فيما يلي:[3]

1) **استمرار تزايد امتلاك الحسابات المصرفية:**

تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ فتحو حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014 – 2017، وذلك أن 69% من البالغين يمتلكون حاليا حسابات مقابل 62% في عام 2014 و51% في عام 2011.

الغالبية العظمى من مالكي الحسابات لديهم حسابات إما في البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر أو أي نوع آخر من المؤسسات المالية المنظمة.

2) **أنماط الادخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية:**

إن ادخار النقود وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر المالية هي جميعا جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار والاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة، ويدخر الناس النقود بالطرق المختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية.

3) **زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية:**

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تدشينها عام 2011 رؤى وأفكار حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، ويتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالأنترنت، حيث

---

[1] كركار مليكة، **الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، البليدة، الجزائر، 2019، ص364

[2] Naoyuki Yoshino, Peter Morgan**, Overview of financial inclusion**, Regulation and education, Asian development bank institute, 2016, p 03

[3] إكرام مالوسي، سنة مسعي، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ميلة، الجزائر، 2021/2020، ص ص85، 86

يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها.

المطلب الثاني: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة ل " ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية وخلال التسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء ولا يهتم بمن اختاروا قضاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح كما قام مزودي الخدمات المالية بالحث على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي 2013 أطلقت مجموعة البنك لدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية ... إلخ) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

عملت العديد من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون مبنية على أسس سدّ الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتطوير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم 2003 وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي.[1]

[1] حسيني جازية، **مرجع سبق ذكره**، ص99

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الشمول المالي

تتزايد أهمية الشمول المالي بشكل كبير نظرا إلى الأهداف المجتمعية التي يسعى إلى تحقيقها حيث سوف يتم التطرق فيما يلي إلى كل من أهمية الشمول المالي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

لا جدال اليوم عن الأهمية الجوهرية التي يلعبها الشمول المالي في مختلف المجالات إذ أنه أصبح محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الاشرافية وفي مقدمتها المصارف المركزية، وهو ما سوف يتم التطرق إليه فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار المالي حيث أن تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي زيادة استقرار النظام المالي ،كما أن الشمول المالي يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، كما أن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي الى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل ايجابي على أوضاع السيولة، إضافة إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد.[1]
- التحفيز على تنمية وتطوير الأعمال التجارية، وبالتالي تحسين الإيرادات الضريبية للاقتصاد، كما يرتبط الشمول المالي مع محددات أخرى للنمو الاقتصادي مثل الاستثمار والمدخرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استثمار المحافظ الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو والتنمية الاقتصادية الحقيقية تعزز تطوير السوق الدالية على المدى القصير، وبالمثل فإن تطوير السوق الدالية يشجع الاستثمار المحفظة الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر.[2]
- تعزيز الادخار وتطوير ثقافة المدخرات، وتسهيل الوصول إلى الائتمان في حالة الطوارئ في تنظيم المشاريع والسماح بالحصول على آلية دفع فعالة أيضا، كما أن تطوير وانتشار استعمال الهواتف المحمولة يساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي.[3]
- تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية[4].
- التأثير على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي عن طريق إتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الشرائح الفقيرة

---

[1] نادية لوزري، **و اقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه -دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2021، ص17

[2] **المرجع نفسه**، ص17

[3] **المرجع نفسه**، ص17

[4] **كركار مليكة، مرجع** سبق ذكره، ص 364

والمهمشة، ذلك إلى جانب الاهتمام بتحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل ومن ثم رفع مستوى المعيشة.[1]

- رفع مستويات النزاهة المالية وذلك من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ومساندة مكافحة الجريمة حيث أنه إذا تم الالتزام بمعايير النزاهة المالية المتعارف عليها فإن ذلك سيؤدي إلى تطوير وضعية فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجؤون إلى اتباع الخدمات المالية الغير رسمية مما سيشكل عائقا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي.[2]
- تشتمل أهمية الشمول المالي على الحماية المالية للمستهلك حيث تسعى هذه الأخيرة إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛[3]
- يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة كما أنه بإمكانها مساعدو الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات.[4]

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

أصبح الشمول المالي هدفا رئيسيا لدى العديد من الدول حيث تعددت أهدافه ونذكر منها ما يلي:

- تسهيل وتيسير آليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف المشاركة في الاستراتيجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.[5]
- تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم وتحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى

---

[1] **المرجع نفسه**، ص364

[2] حفيفي صليحة، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، الشلف، الجزائر، 2019، ص4

[3] **المرجع نفسه**، ص4

[4] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، المسيلة، الجزائر، 2019، ص108

[5] بهناس العباس وآخرون، **أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، معارف، المجلد 14، العدد 02، تيبازة، الجزائر، 2019، ص229

تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية.[1]

- تحسين معدلات الأداء المصرفي وذلك من خلال قدرة مؤسسات القطاع المصرفي على تجسيد إستراتيجية مالية فعالة تسمح لهم باستقطاب مختلف أنواع المدخرون، وتوجيه أموالهم نحو توظيفها في استثمارات منتجة بما ينعكس ايجابا على تعظيم مستوى الربحية، وذلك ضمن إطار احترام معايير السلامة المصرفية القائمة على مدى كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة، مما يدعم درجة العمق المالي للقطاع المصرفي في الأسواق المحلية.[2]
- إن تفعيل دور الوساطة المالية في جلب الادخار ومنح الائتمان وحسن تسيير مختلف وسائل الدفع، وتعزيز التعاملات المالية للأفراد ضمن القنوات المالية الرسمية، وتبني أسلوب فعال لإدارة المخاطر للتمكن من مواجهة الصدمات المالية، سيضمن لا محال تحقيق الاستقرار المالي على مستوى البنك والنظم المصرفية.[3]
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم، تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي وخفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي.[4]
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.[5]

تعتبر هذه الأهداف عامة وترتبط بأغلب استراتيجيات الشمول المالي في كل الدول، إلا أنه يمكن الى جانبها وضع أهداف خاصة بكل بلد تبعا لوضعية مستوى الشمول المالي فيه ومواطن النقص التي تميزه في مجال الخدمات والمنتجات المالية.

المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

لقد تم تقسيم كل من أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه من قبل مؤسسات وهيئات مالية عالمية وباحثين مختلفين إذ أنه لكل حسب نظرته وذلك كما هو موضح فيما يلي:[6]

أولا: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب البنك الدولي

أنشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي الجديد Global Findex الذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية.

يتم إجراء مقارنات دولية وإقليمية من خلال هذه البيانات لمعرفة مدى قدرة الدول على تحقيق الشمول المالي وتطوره وفيما يلي سوف يتم التطرق إلى أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص230

[2] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **مرجع سبق ذكره**، ص77

[3] المرجع نفسه، ص77

[4] كركار مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص365

[5] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص109

[6] كركار مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص365

1) استخدام الحسابات المصرفية:

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى؛
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية)؛
- عدد المعاملات (لإيداع والسحب)؛
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

2) الادخار:

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها)؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

3) الاقتراض:

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4) المدفوعات:

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضي؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

5) التأمين:

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

ثانيا: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي حسب مجموعة العشرين (G20)

لقد تطور مفهوم الشمول المالي خلال العقد الماضي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية:[1]

1) الوصول للخدمات المصرفية:

تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصرف الآلي ... إلخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات التالية ما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل **10000** من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛
- حسابات النقود الالكترونية؛
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2) استخدام الخدمات المصرفية:

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛

[1] بهناس العباس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 215، 216

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.[1]

3) جودة الخدمات المصرفية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته حيث أنه عل بعد 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كال لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك فإل النضال من أجل ضمام جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل الس تؤثر عل جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[2]

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:[3]

- **القدرة على تحمل التكاليف:**

مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

- **الشفافية:**

يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

- **الراحة والسهولة:**

يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

- **حماية المستهلك:**

ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

---

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 109، 110

[2] بوطرفة رشيد، صغير عماد، **و اقع الشمول المالي في المملكة السعودية و آفاق تطويره**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، تبسة، الجزائر، 2020، ص28

[3] بهناس العباس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 217، 218

- **التثقيف المالي:**

ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

- **المديونية أو السلوك المالي:**

وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

- **العوائق الائتمانية:**

الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

ويقصد بمؤشرات قياس الشمول المالي تلك المؤشرات والأدوات المعتمدة والمتعارف عليها دوليا والتي تشخص حالة القطاع المالي والمصرفي من حيث إتاحته للفرص المتكافئة لجميع الفئات المختلفة في المجتمع للحصول على خدمات مالية رسمية جيدة المستوى دون أي شكل من أشكال التمييز، من أهمها ما يلي:[1]

- نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساب مصرفي (جاري/ توفير/ وديعة)؛
- عدد الحسابات المصرفية (توفير/ جاري/ وديعة) لكل 10 آلاف مواطن بالغ؛
- نسبة المواطنين البالغين الحاصلين على أي نوع من التسهيلات المصرفية؛
- عدد حسابات التسهيلات المصرفية لكل 10 آلاف مواطن بالغ؛
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملك حساب بنكي (جاري/ توفير/ وديعة)؛
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل قائم.
- عدد المواطنين البالغين من حملة بواصل التأمين لكل 10 آلاف مواطن بالغ (مقسمة إلى تأمين على الحياة وتأمينات أخرى)؛
- عدد المنتفعين من خدمات التأجير التمويلي بشقيه (التأجير التمويلي التشغيلي والتشغيل التمويلي المنتهي بالتمليك)؛
- عدد المتعاملين مع السوق المالي على مستوى الجنس خلال حقبة زمنية محددة وحجم التعامل؛
- عدد نقاط الوصول (فروع ومكاتب المصارف، مؤسسات الإقراض، الصرافين، الصرافات الآلية، نقاط البيع، فروع ومكاتب شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات التأجير التمويلي والمؤسسات المالية الأخرى ... إلخ).

[1] بهناس العباس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 218، 219

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

يقوم الشمول المالي على الإبداع والابتكار حيث أنه يعتمد على مجموعة من الركائز الأساسية والمبادئ التي تهدف إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة له بالإضافة إلى مجمل السياسات الأخرى، كما أنه يواجه العديد من التحديات والمعوقات التي بإمكانها أن توثر فيه سلبا والتي تؤدي إلى ضعفه مما يترتب عليها مجموعة من الآثار التي تستلزم وضع استراتيجيات لمعالجته حيث أنه يملك العديد من المظاهر والعوامل المفسرة، وذلك ما سوف يتم التطرق إليه hفي هذا المبحث.

المطلب الأول :آليات تعزيز الشمول المالي

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب حيث يمكن تحقيق ذلك بالاعتماد على مجموعة من الآليات نذكر منها ما يلي:

أولا: دعم البنية التحتية المالية

يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة إحدى أهم الركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي ويتعين في هذا الصدد تحديد أولويات تطوير البنية التحتية التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية التي يمكن أن تتضمن ما يلي:[1]

- توفير بيئة تشريعية ملائمة ومناسبة تحدد الحقوق والواجبات بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية؛
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصية، إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك وخدمات الهاتف المصرفي ونقاط البيع والصرافات الآلية وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لتشريعات كل دولة؛
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة، مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛
- الاستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) والدفع عبر الهاتف المحمول بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع؛

[1] رشيد نعيمي، عبد الحفاظ بن سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص232

- العمل على تفعيل دور مكان الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الاصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من اجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

ثانيا: حماية مستهلكي الخدمات المالية

حظي مفهوم حماية مستهلكي الخدمات المالية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، بالنظر لنمو وتطور القطاع المالي وتعقيد المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والتطور الذي شهدته الأدوات المالية الإلكترونية والتوسع في تلك الخدمات.

يساهم تطبيق القواعد والمبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بحماية مستهلكي الخدمات المالية في زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي وذلك من خلال ما يلي:[1]

- التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛
- توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛
- إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.
- حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛
- توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون هذه الآليات مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛
- توعية وتثقيف العملاء من مختلف فئات المجتمع ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ثالثا: تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع

يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار بما يلي:[2]

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، رقم 77، 2017، ص ص8، 9

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 9، 10

- مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية، بما يمكن العملاء من الوصول الى منتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافة؛
- تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية؛
- دراسة ظروف واحتياجات العملاء عند التعامل معهم بما يمكن مقدمي الخدمات أو المقرضين من تقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم وقدراتهم؛
- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع؛
- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

رابعا: التثقيف المالي

يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية، من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل جهات حكومية عدة، إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين خاصة المشروعات الصغيرة والشباب والنساء حيث يهدف التثقيف المالي في نهاية المطاف إلى ايجاد نظام تعليم مالي متكامل، والوصول إلى مجتمع مثقف مالياً، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع، ويساعد المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى درجات المخاطر إذ يمكن القول في المحصلة بأنه لا بد من ضرورة تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى المستهلكين، ومقدمي الخدمات المالية، وبالأخص المستهلكين الجدد، حيث يتعين مراعاة قلة خبراتهم في استخدام الخدمات المالية، لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم، ويتم توفير برامج توعية للمستهلك، من خلال حملات التوعية العامة التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية.[1]

ينعكس كل من تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية إيجابا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء مما يساهم في تحقيق مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي بشكل عام، حيث يمكن سرد آثار زيادة الشمول المالي في المحاور التالية:[2]

[1] حسيني جازية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص101، 102

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص117، 118

✓ **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:**

توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

✓ **تعزيز استقرار النظام المالي:**

إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي حيث أن مزيدا من استخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

✓ **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:**

أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

✓ **أتمتة النظام المالي:**

توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها للمزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال مطلع القرن الواحد والعشرون.

ان زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال، كما ان أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

المطلب الثاني: مبادئ وسياسات الشمول المالي

حظي الشمول المالي باهتمام عالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية إذ أنه أصبح من المواضيع الحديثة والهامة وتميز بمجموعة من السياسات والمبادئ سوف يتم التطرق إلى كلاهما في هذا المطلب.

الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي

بعد الأزمة العالمية 2002 بدأ العمل على إيجاد معايير دولية يمكن إتباعها من طرف الدول بغية تعزيز الشمول المالي، فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين G20بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

[1] نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية -**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص ص164، 165

أولا: القيادة

وتهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة والأطراف المشاركة لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر حيث أثبتت التجارب الدولية بأن قيادة الشمول المالي يجب أن تكون على المستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسب الاشتمال المالي.

ثانيا: التنوع

تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة (مثل التوفير، الاقتراض، التحويل، التأمين، الاستثمارات المالية ... إلخ) بحيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها.

ثالثا: الابتكار/التجديد

من الضرورة تعزيز الابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي وبما يشمل ذلك ضرورة لتحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديم الخدمات والمنتجات وأن تكون ملبية لمتطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.

رابعا: الحماية

يجب اتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات.

ولمعالجة هذه المشاكل فإنه من الضرورة وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك من خلال:

- توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية؛
- توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية؛
- تحديد الجهة الاشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

خامسا: تمكين العملاء

لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لا بد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم من خلال ما يلي:

1) **الثقافة المالية:** وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية.
2) **القدرات المالية:** وهي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم.
3) **آلية معالجة الشكاوى:** وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة.

سادسا: التعاون

ضرورة إيجاد بيئة عمل واضحة وبمحددات تقوم على التنسيق الواضح داخل القطاع الحكومي وتشجع على الاستشارة والشراكة داخل القطاع الحكومي ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم وتتابع عمليات الشراكة مع الشركاء الآخرين لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل واضح.

سابعا: المعرفة

يجب توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.

ثامنا: التناسب

وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.

تاسعا: الإطار العملي

النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية، والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها الكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمترابط على نطاق واسع.

الفرع الثاني: سياسات الشمول المالي

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين أن الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي، وفيما يلي شرح لمضمون هذه السياسات:[1]

أولا: الوكيل البنكي

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 111-113

مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي.

إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

ثانيا: الدفع عبروسائل الاتصال المحمول

انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية عام 2004.

ثالثا: تنويع مقدمي الخدمات

اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وايداعيه، تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

رابعا: إصلاح البنوك الحكومية

في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، وبدلا من إعادة هيكلة البنك ككل قامت كل من

اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مربح من خلال إصلاح الحكم واحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير.

خامسا: حماية المستهلك

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.

ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساء وا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

سادسا: سياسة الهوية المالية

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب .

بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

المطلب الثالث: تحديات الشمول المالي

يتعرض الشمول المالي للعديد من التحديات والمعيقات التي تعرقل من توسعه وانتشاره والتي سيتم التطرق إلى بعضها ما يلي:[1]

- ضعف مؤشر الكثافة المصرفية حيث توجد علاقة طردية وارتباط مباشر بين مؤشر الكثافة المصرفية والشمول المالي، فالواقع يشير إلى أنه كلما ازدادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها زاد مستوى الشمول المالي، والعكس صحيح؛

[1] أشرف إبراهيم عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 379-383

- ضعف الوعي والثقافة المصرفية مما يدفع بالعديد من أفراد المجتمع إلى تفضيل الاحتفاظ بأموالهم بعيدًا عن القطاع المصرفي لانعدام ثقتهم في قدرة هذا القطاع على حماية تلك الأموال؛
- ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي، فبالنظر إلى أنه اقتصاد خفي فهو عادة ما يسعي دومًا إلى العمل في الظل والخفاء، ولا يروق له التعامل مع البنوك أو الجهات الرسمية، إذ إنه يعمل دومًا على تجنب الدخول في معاملات مستندية أو ورقية، ربما تكشف عن هويته أو حجم تعاملاته؛
- محدودية تحقيق الشمول المالي للمرأة حيث تشير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017، إلى أن 65% فقط من النساء يمتلكن حسابات مصرفية مقابل 72 % للرجال، وأن 56 % من إجمالي البالغين الذين لا يملكون حسابات مصرفية هن من النساء؛
- ارتفاع معدلات الفقر والمرض؛
- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر؛

إضافة إلى التحديات والمعيقات السابق ذكرها، نجد أيضا ما يلي:[1]

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛
- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملاءمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي

يعزى الجانب الأكبر من التحسين في الشمول المالي على مستوى العالم إلى الابتكارات التكنولوجية المصرفية أو ما يعرف بالتكنولوجيا المالية وذلك من خلال تطوير الحلول الرقمية والتوسع في الدفع عبر الهاتف المحمول وشبكة الانترنت، وتتبنى الحكومات نظم الدفع الرواتب ومستحقات الضمان من خلال التحويلات المصرفية.

المطلب الأول: الشمول المالي الرقمي

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على كل من الشمول المالي الرقمي، أهميته وأهم المبادئ التي يقوم عليها.

[1] فضيل البشير ضيف، **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد 06، العدد 01، الجلفة، الجزائر، 2020، ص482

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي الرقمي

يشير مصطلح الشمول المالي الرقمي إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان الغير مشمولين ماليا حيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء. وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم.

يمكن الشمول المالي الرقمي من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية. كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع. بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة وبتكفله منخفضة. وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات الغير مشمولة ماليا ".[1]

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي الرقمي

تكمن أهمية الشمول المالي الرقمي في مجموعة من العناصر، يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

- الشمول المالي الرقمي يحقق الاستقرار المالي ويرفع النمو الاقتصادي: تشير الدراسات إلى وجود 1.7 مليار شخص لا يملكون حسابات مصرفية وهو ما يشكل فرصة خاصة للاستفادة من التوسع في استخدام الهاتف المحمول في النفاذ إلى الخدمات المالية؛
- أصبح الشمول المالي الرقمي يحظى اهتمام كبير من طرف صانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم وهذا راجع إلى أسباب أهمها؛

✓ تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لسبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة؛

✓ اعتراف والتزام مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي الرقمي في جميع أنحاء العالم وتطبيق مبادئها للمج المالي الرقمي؛

- لشمول المالي الرقمي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية: من خلال العمل على تنويع المنتجات والاهتمام بالجودة لجذب العملاء والزبائن؛
- يهتم الشمول المالي الرقمي بالجانب الاجتماعي والتثقيف المالي: وذلك من خلال إتاحة الفرصة للفقراء بالحصول على منتجات وخدمات مالية بشكل عادل وأسعار منخفضة أي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثالث: مبادئ الشمول المالي الرقمي

بغية تسريع رقمنة الشمول المالي في العالم، قامت مجموعة العشرين (G20) بتبني مجموعة من المبادئ والتي هي كما يلي:[3]

المبدأ الأول: دعم تطوير بنية تحتية رقمية أمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع ونظام دفع قابل للتشغيل البيني، وضمان تنافسية المؤسسات المالية.

---

[1] بوعيشاوي مراد، عماد غزازي، **الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد 19-**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، 2021، ص75

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 75، 76

[3] الوليد طلحة، صبري الفران، **الشمول المالي الرقمي**، موجز السياسات، صندوق النقد العربي، العدد 17، 2020، ص ص 3، 4

المبدأ الثاني: تشجيع توفير المنتجات المالية الرقمية الملائمة للاحتياجات وذات الكلفة المقبولة مع ضمان تقديم هذه الخدمات بما يتماشى مع المتطلبات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة للعملاء ونظام الهوية الرقمية.

المبدأ الثالث: تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفاذ الى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخداماتها.

المبدأ الرابع: دعم تبني السياسات والمبادرات التي تستهدف زيادة مستويات الشمول المالي الرقمي في الاستراتيجيات الوطنية.

المبدأ الخامس: دعم الإصلاحات التنظيمية والقانونية التي تحد من عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، التي ينتج عنها عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية.

المبدأ السادس: النظر في تطوير إطار تنظيمي يدعم الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص.

المبدأ السابع: تعزيز الثقافة المالية والتجارية والرقمية وبناء القدرات من خلال التدخلات التي تستهدف دعم الشمول المالي الرقمي بالاستفادة من انتشار التقنيات.

المبدأ الثامن: دعم إجراءات حماية العملاء المالية ' بما في ذلك حماية البيانات، بما يلبي احتياجات الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: التكنولوجيا المالية

سوف يتم في هذا المطلب التطرق إلى كل من تعريف التكنولوجيا المالية، حجم الاستثمارات فيها والدول الأكثر استخداما لها إضافة إلى المعوقات التي تواجهها في مختلف أنحاء العالم.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية

" بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، وهذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة وطورت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل HSBC وCreditsuisse طوروا أفكار الفينتك الخاصة بهم ".[1]

الفرع الثاني: حجم الاستثمارات والدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية

شهدت الاستثمارات العالميةً في قطاع التكنولوجيا المالية ارتفاع ملحوظا، من 928 مليون دولار عام 2008، إلى 4مليارات دولار عام 2013، ثم نمت تلك الاستثمارات إلى 20 مليار دولار عام 2015، وفقا لشركة البحوث "فاليو أد". ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات إلى46 مليار دولار بحلول عام 2020، بفضل التقدم التكنولوجي والمنتجات المالية المبتكرة، كما وتساهم

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، تامنغست، الجزائر، 2019، ص ص401،402

شركات رأس المال الاستثماري بنسبة 24 % من إجمالي الاستثمارات، وشركات الاسهم الخاصة بنسبة 15%، والمستثمرون المغامرون بنسبة 12%، وغير ذلك من الجهات الاستثمارية بنسبة 49%[1] وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (03): حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية عبر العالم من2010 الى 2020

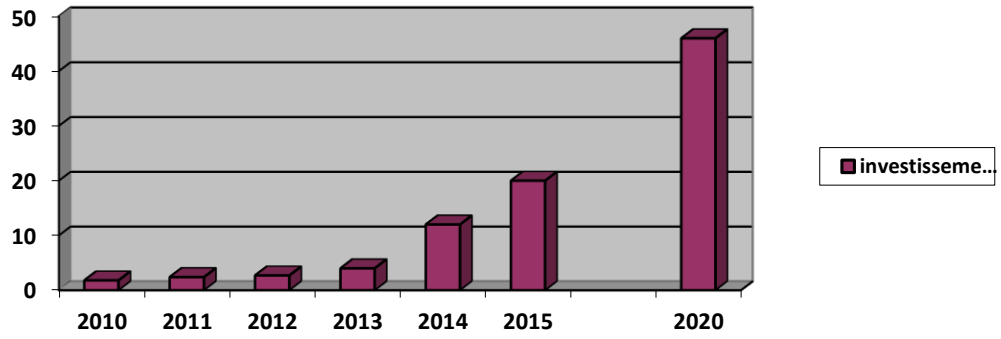

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الموقع الالكتروني « ما المقصود ب " fintech " وكيف تساهم في تشكيل مستقبل المدفوعات في المنطقة عن الخط:»https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/439782

من الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية في أعمالها المالية نجد "الصين" بنسبة % 69بعدها الهند بنسبة % 52وتحل ثالثا "المملكة المتحدة" بنسبة42%، "الهند" بنسبة 21%، ثم البرازيل ب % 40ثم لكل من "أستراليا" و"إسبانيا" بنسبة 37% ومن بعدهم "المكسيك" بنسبة 37 % والشكل التالي يوضح النسب:

الشكل رقم (04): الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية

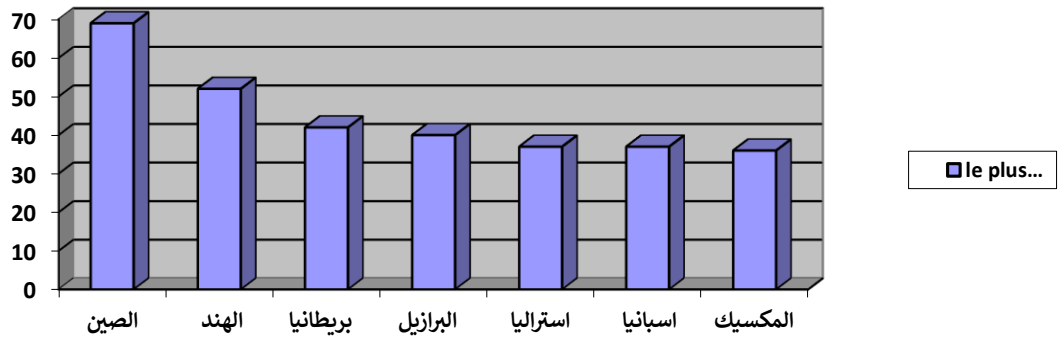

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على حمدي زينب وأوقاسم الزهراء (2019)، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص 403

[1] المرجع نفسه، ص 402

الفرع الثالث: معوقات التكنولوجيا المالية في العالم

من أهم المعوقات التي تحول دون انتشار التكنولوجيا المالية ما يلي:[1]

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام: في نهاية عام 2016، لم تكن هناك سوى أربعة بلدان (هي أرمينيا وجورجيا وكازاخستان والإمارات العربية) في الربع الأعلى في مؤشر ممارسة الأعمال الذي يعده البنك الدولي، ولا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة، على سبيل المثال رؤوس الأموال المخاطرة في الشرق الأوسط في حالة ركود؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع: رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الالكترونية في معظم بلدان العالم.
- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية؛
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا: قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومعالجات للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة؛
- على جانب الطلب، تشكل "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أمام الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية.

المطلب الثالث: دور الصناعة التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الشمول المالي وتساهم في تعزيزه بنسب مختلفة ومتفاوتة ألا وأهمها الصناعة التكنولوجية، وذلك ما سوف يتم توضيحه فيما يلي:

الفرع الأول: تزايد الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية

قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تأسيسها عام 2011، رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، حيث يتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالأنترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها بصورة أكبر. وبالطبع لا تكفي التكنولوجيا الرقمية بمفردها لزيادة الشمول المالي ولضمان استفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة جيدة من التطور، وبنية تحتية مادية جيدة ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلكين، ويلزم أيضا تصميم الخدمات المالية سواء أكانت رقمية أم

[1] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي، مستجدات منطقة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى**، آفاق الاقتصاد الإقليمي، 2017، ص ص 3- 6

بتاريخ 2022/04/12 على الساعة 21:30 https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2017/10/17/mreo1017

تناظرية بحيث تلبي احتياجات الفئات المحرومة مثل النساء والفقراء ومستخدمي هذه الخدمات لأول مرة الذين قد تكون مهارات القراءة والكتابة والحسابات لديهم متدنية. في عام 2017 بلغ عدد البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية ولديهم هواتف محمولة عالميا حوالي 1.1 مليار شخص أي ثلثي مجموع البالغين، ففي الهند والمكسيك هناك أكثر من 50% ممن لا يملكون حسابات مصرفية لديهم هواتف محمولة وفي الصين تصل هذه النسبة إلى 82%. حيث أن عدد أقل من البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الاتصال بالأنترنت بطريقة ما، سواء من خلال الهواتف الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المنزلية أو مقاهي الانترنت أو أي طريقة أخرى. وعالميا تبلغ النسبة نحو الربع لكن كما هو الحال بالنسبة للحسابات تكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية سواء الهواتف المحمولة بمفردها أو هي والانترنت معا، أقل بين النساء والبالغين الأشد فقرا. والأشخاص الأقل تعليما والفئات الأخرى المحرومة عادة.[1]

الفرع الثاني: صناعة التكنولوجيا المالية

هناك عدة تقنيات تمكن البالغين الغير مشمولين و الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية للحصول على الخدمات المالية و من منها الهاتف ,.حيث تزيل الهواتف المحمولة الحاجة إلى السفر لمسافات طويلة للوصول للخدمات المالية من خلال خفض تكلفة تقديم الخدمات المالية , وهذا هو ما يطلق عليه بالابتكارات المالية , و قد عرفت أنها " ابتكارات يتم توظيفها في مجال الخدمات المالية التقليدية بهدف تحسين نوعيتها و إمكانية الوصول إليها من قبل عدد كبير من الأفراد و المؤسسات , و التي يتم تقديمها من خلال البنوك و المؤسسات المالية الأخرى و الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات , و التي تتميز بسرعة و سهولة الوصول إليها و انخفاض تكلفتها فضلا عن تأثيرها الايجابي عل الأسواق و المؤسسات المالية " swot التي تعتبر أهم أدوات التحليل الاستراتيجي الذي يتكون من مصفوفة من العوامل الداخلية والخارجية و التي يمكن استخدامها لتحليل استخدام البنوك لابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي كما هو موضح في الجدول التالي:[2]

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118، 119

[2] قاسي يسمينه، بولصنام محمد، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 02، تيسمسيلت، الجزائر،2021، صص684، 685.

الجدول رقم (01): مصفوفة swot لاستخدام البنوك ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

/	نقاط القوة	نقاط الضعف
العوامل الداخلية	- كثافة عدد العملاء في البنوك؛ - تقديم خدمات متنوعة ومبتكرة؛ - استخدام نظم تكنولوجيا حديثة.؛ - توفر مصادر تمويل كبيرة؛ - التغلغل في الاسواق المحلية والدولية؛ - وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر؛	- نقص الكفاءات والخبرات البشرية؛ - عدم وجود قواعد بيانات متكاملة بشأن الابتكارات وكيفية توظيفها واستخدامها؛ - عدم تامين المعاملات الالكترونية ومن ثم اهتزاز ثقة العملاء في هذه الخدمات؛
/	**الفرص**	**التهديدات**
العوامل الخارجية	- انتشار الأجهزة المحمولة المتقدمة بكثافة كبيرة؛ - تزايد الاهتمام بالتثقيف المالي؛ - تزايد حاجة العملاء إلى هذه الخدمات الالكترونية؛ - وجود قاعدة عملاء كبيرة مستهدفة؛ - دعم المؤسسات الدولية والمنظمات الرقابية أجهزة وهيئات الدولة لهذه الخدمات؛	- تزايد حدة المنافسة على هذه الخدمات من قبل البنوك الأجنبية؛ - دخول شركات جديدة غير مصرفية في تقديم هذه الخدمات الالكترونية؛ - تزايد وتيرة المخاطر المرتبطة بالسيولة والائتمان والعوامل التكنولوجية؛ - التأثر بالأزمات المالية الدولية نتيجة ترابط الأسواق المالية؛

المصدر: قاسي يسمينه، بولصنام محمد، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية مجلة المعيار، المجلد12، العدد 02 , 2021 , ص 684

تأكيدا عل أهمية المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية على وجه التحديد لابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي يستنتج ما يلي:

- تأثر الابتكارات التكنولوجية المالية على كل من تنوع المنتجات والخدمات المصرفية: حيث ساهمت في دعم المدفوعات عبر الهاتف، وقدمن نوع جديد من الائتمان وهو الائتمان الرقمي واستحداث منصات الإقراض الالكترونية، وكذلك قبول الودائع الالكترونية.
- تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على حماية العملاء: حيث تدعم أنظمة الأعمال و مخاطر الغش، وحماية سرية وخصوصية العملاء.

خلاصة:

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة التي برزت على الساحة الدولية نظرا للأهمية الكبيرة التي يتمتع بها ونظرا لمساهمته في إيصال كافة الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بسهولة وبتكلفة معقولة وضمان استمراريتها، ولقد تزايدت أهميته خاصة في ظل التطورات التي ميزت التكنولوجيا الرقمية في المجال المالي والحاجة للوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية إذ كان لدخول هذه الأخيرة عبر مختلف المؤسسات المالية وغير المالية من خلال استخدام تقنيات مختلفة أبرزها الهواتف المحمولة, تأثيرات إيجابية على التوسع في وصول الخدمات بما يعزز الشمول المالي الرقمي، وهو ما أدى إلى حيازته على اهتمام العديد من الدول واكتسابها لاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية.

الفصل الثالث:

نحو تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تطوير وسائل الدفع الالكتروني

تمهيد:

إن التطور الذي طرأ على مجال التكنولوجيات و مجال الاتصالات سمح بإنشاء تقنيات ووسائل دفع حديثة الأمر الذي أنعكس على حياة الفرد جاعلا إياها أسهل من حيث الوقت والجهد و أيضا ساهم في إدخال وإدراج فئات المجتمع المهمشة والتي عانت من الاستبعاد المالي إلى النظام المالي، وفي هذا الإطار سعت الحكومات والدول إلى تعميم وسائل الدفع الحديثة من أجل تعزيز الشمول المالي في المجتمع ، فبرزت بعض الدول بينما غاب البعض الأخر وفي حين كانت الدول العربية مهتمة بالدور الذي يلعبه الشمول المالي في الحياة الاقتصادية أولت الجزائر أهمية بهذا المشروع الذي لابد منه في العالم المعاصر ولإغناء عنه في الاقتصاد الرقمي ، وفي هذا الفصل سنبرز مكانة الدول العربية والجزائر خاصة وسبل تعزيز الشمول المالي ومستقبل هذا الشمول في ظل الرؤى الإستراتيجية للدول العربية ، وخاصة الجزائر وذلك من خلال :

المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية

المبحث الثاني: و اقع الشمول المالي في الجز ائر

المبحث الثالث: الدفع الالكتروني ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجز ائر

المبحث الأول: الشمول المالي في الدول العربية

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية في إطار تعزيز الشمول المالي عن طريق تفعيل دور وسائل الدفع الالكتروني الا أنها لا تزال لم تحقق الغاية والطموح التي ترصده هذه الدول ولذلك سنبرز من خلال هذا المبحث ثلاث عناصر متمثلة في مؤشرات قياس الشمول المالي في الوطن العربي وكيف نعزز منه في ظل التحديات التي تعيق هذا التوسع ونبرز أهم تجارب الدول العربية في مجال الدفع الالكتروني الحديث.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية

لا تزال البلدان العربية والمنطقة ككل تسجل مستويات دنيا في العالم فيما يخص الشمول المالي حتى أنه يوجد اختلاف بين الدول العربية فيما بينها في المستويات المسجلة حيث يكون تقييم الدولة مبني على عدة مؤشرات تحدد مكانتها في الخارطة العالمية، ومن أبرز مؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية التالي:

الفرع الأول: مؤشر ملكية الحسابات المصرفية

وهو مؤشر امتلاك الأفراد البالغين حسابات في المؤسسات المالية.

الجدول رقم (02): إحصائيات السكان البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية في الدول العربية لسنة 2014 و2017

/	2014			2017		
/	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	**66.7**	**90**	**83.7**	**75.4**	**92.7**	**88.2**
البحرين	**64**	**90.2**	**81.9**	**73.5**	**86.3**	**82.6**
الكويت	**61.1**	**79.3**	**72.9**	**58.2**	**83.3**	**79.8**
السعودية	/	**75.3**	**69.4**	**59.5**	**80.5**	**71.7**
لبنان	**40.1**	**62.4**	**46.9**	**29.3**	**56.7**	**44.8**
الجزائر	**15.5**	**60.9**	**50.5**	**26.6**	**56.3**	**42.8**
الأردن	**20.7**	**33.3**	**24.6**	**28.4**	**56.3**	**42.5**
تونس	**9.3**	**34.2**	**27.4**	**27**	**45.7**	**36.9**
مصر	**9.3**	**18.8**	**14.1**	**27**	**38.7**	**32.8**
فلسطين	**21.2**	**27.3**	**24.4**	**15.9**	**34.4**	**25**
العراق	**7.4**	**14.6**	**11**	**19.5**	**25.8**	**22.7**
موريتانيا	**21.1**	**24.8**	**22.9**	**15.5**	**26.3**	**20.5**

المصدر: عزاوي أسامة، رفاع توفيق، تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة العلوم التجارية والتسيير، العدد 01، المجلد2021،17، ص 115

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انه يوجد تباين كبير بين دول المنطقة العربية على الرغم من الزيادة الملحوظة في أغلب الدول العربية مقارنة مع 2014، إلى جانب ذلك نلاحظ تفوق نسبة الذكور على الإناث في معظم الدول العربية.

تحتل دول الخليج المراكز الأولى على المستوى العربي من حيث ملكية الحسابات حيث أن الإمارات والبحرين والكويت والسعودية لديها نسب 88% و82% و79%و71%على التوالي في حين لا تتجاوز هذه النسبة 40% في دول مثل مصر والعراق وموريتانيا.

تنتمي الجزائر إلى دول ذات شمول مالي متوسط بنسبة 42.8% مسجلة في سنة 2017 والتي انخفضت عن النسبة المسجلة في 2014.

الفرع الثاني: مؤشر الادخار في العالم العربي

من خلاله يمكن التعرف على واقع الادخار في عالمنا العربي.

الشكل رقم (05): نسبة المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام 2011، 2014، 2017

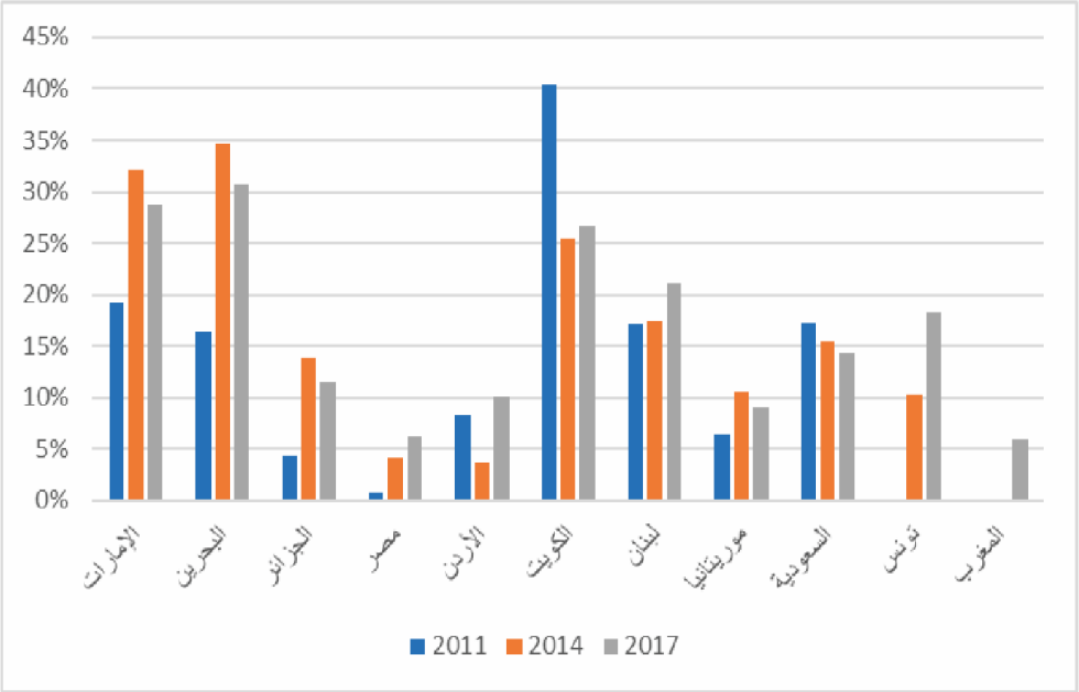

المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطه (2019)، الشمول المال في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 18

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن نسبة الأفراد المدخرين عرفت تفاوتاً بين الدول العربية، حيث نجد أن أعلى المستويات سجلت في منطقة الخليج العربي حيث احتلت البحرين والإمارات والكويت المراكز الأولى، أما أقل نسبة فقد كانت في كل من مصر والمغرب (6%)، وهو ما يبين الفجوة الموجودة بين دول العالم العربي، مما يتطلب ضرورة بذل الجهود التوعوية لتغيير السلوكيات لاسيما الادخار لدى الفرد داخل المجتمع العربي.

الفرع الثالث: مؤشر الاقتراض في العالم العربي

من خلاله يمكن التعرف على واقع الإقراض والتمويل في عالمنا العربي.

الشكل رقم (06): سلوك الاقتراض في المنطقة العربية لدى الأفراد أكبر من 15 سنة

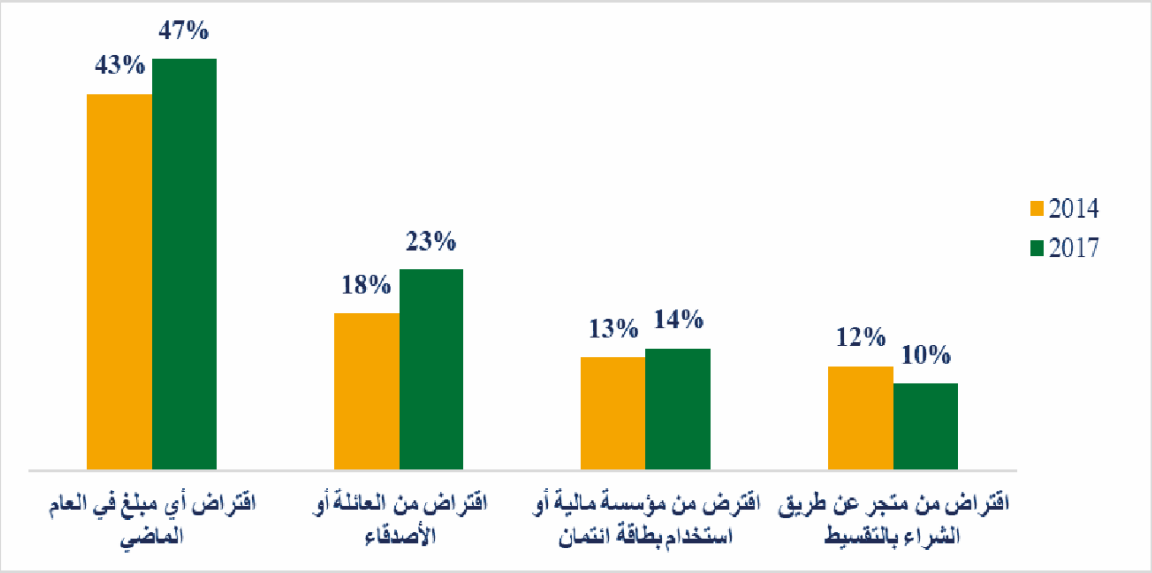

المصدر: يسربرنيه، رامي عبيد حبيب أعطه (2019)، الشمول المال في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 19

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأنه وعلى الرغم من التحسن المسجل الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي خلال سنة 2017، والذي بلغت نسبة المقترضين فيه من المؤسسات المالية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 14% مقارنة بـ 13% خلال سنة 2014، إلا أنه يبقى ضعيفاً وفي مستوى متدني إذ نلاحظ من خلال الشكل بأن سلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء والذي عرف تطوراً ملحوظاً من 18% خلال سنة 2014الى 23 % خلال 2017 على الرغم من كل هذا يبقى على السلطات العربية العمل على تنمية الاقتراض في الدول العربية.

الشكل رقم (07): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية الذين استخدموا البطاقات الائتمانية خلال سنتي 2014و2017

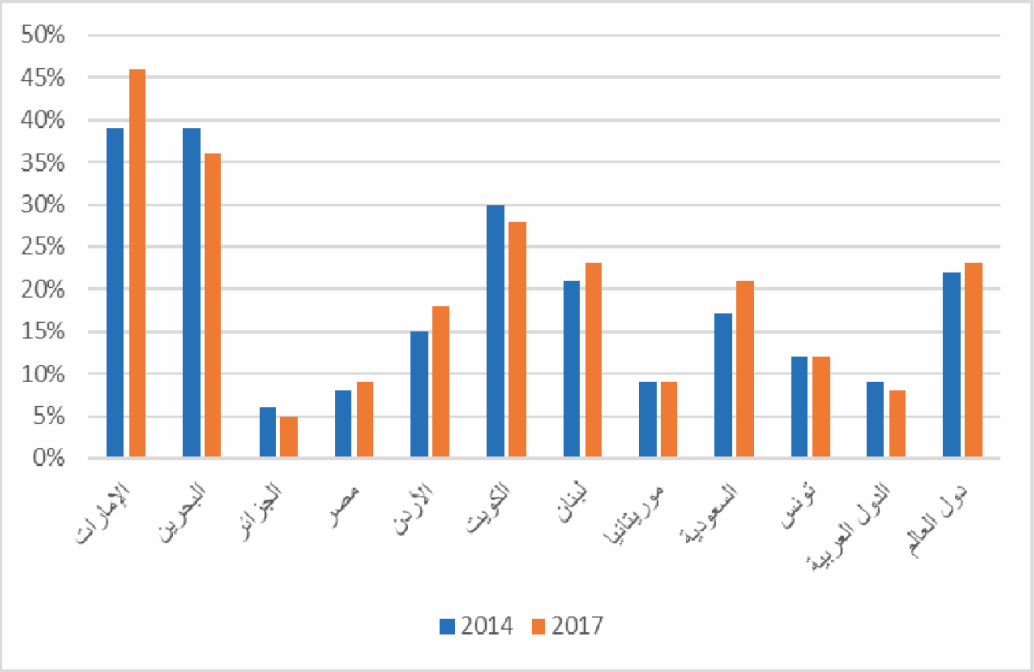

المصدر: يسر برنيه، رامي عبيد حبيب أعطه (2019)، الشمول المال في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 19

من خلال الشكل أعلاه يتضح بأن نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة قد عرف تفاوتاً بين الدول العربية، فقد حققت كل من الإمارات والبحرين نسب عليا في الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية حيث بلغت 46% و36% على التوالي في سنة 2017، في حين بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر سجلت نسب متدنية جدا حيث كانت نسبة الجزائر 5%وهي تمثل أقل نسبة في الدول العربية لعام 2017.

الفرع الرابع: مؤشر الخدمات المالية الرقمية في العالم العربي

هذا المؤشر يحدد لنا نسبة الأفراد البالغين الذين قاموا بتسديد فواتيرهم من خلال حساب مصرفي أو عبر الهاتف الجوال.

الشكل رقم (08): القنوات المستخدمة في دفع الفواتير في الدول العربية خلال عامي 2014و2017

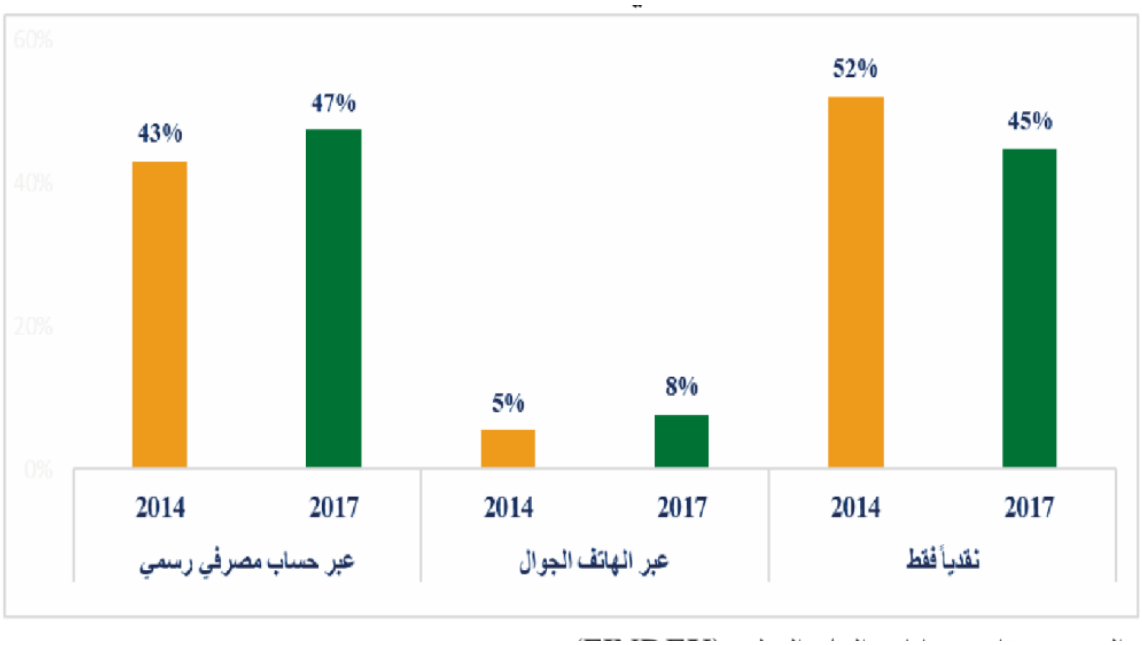

المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطه (2019)، الشمول المال في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص 20

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن القنوات المستخدمة في التحويلات المالية ودفع الفواتير في الدول العربية قد شهدت تحسناً إيجابياً، حيث ارتفعت نسبة هذه التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات المصرفية من 43% خلال سنة 2014إلى 47% خلال سنة 2017، كما ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 5% خلال سنة 2014 إلى 8% سنة 2017، كما نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52% خلال سنة 2014 إلى 45% خلال سنة 2017 وهو ما يبرز تزايد وتعاظم التحول الرقمي في المجتمع.

المطلب الثاني: تحديات الشمول المالي في المنطقة العربية وآليات تعزيزه

الفرع الأول: تحديات الشمول المالي في العالم العربي

من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع العربي وتحول دون تعميم الشمول المالي فيه نذكرها فيما يلي:[1]

- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، فال يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.

- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات والسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

لتعزيز الشمول المالي يتطلب توفير عدة عناصر نذكر منها ما يلي:[2]

- فيما يلي عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي في المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المصارف المركزية والبنوك العربية قد بدأت برسم سياسات ووضع خطط وبرامج لتحقيق الأهداف التالية.

- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية.

---

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 01، المجلد 04،2019، ص 117

[2] اتحاد المصارف العربية، **و اقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرة العربية لتعزيزه**، الأمانة العامة، 2017، ص ص8 - 9

- إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Services Financial Digital) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

- إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دورا هاما في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المنطقة العربية.

- تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف.

- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي. حيث أن الطلب على الخدمات المالية الإسلامية في المنطقة العربية مرتفع، إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي 35 %من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة.

- وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.

- التأكيد على أهمية إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي شامل للحكومات والمصارف المركزية العربية، من أجل دعم الاستقرار المالي والاجتماعي في المنطقة العربية.

- حث المصارف العربية على توجيه عناية خاصة لتمويل قطاعات المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر واعتبار هذا الأمر جزءا لا يتجزأ من مبادرات الشمول المالي الخاصة بها.

- وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة.

- تطوير إدارة المخاطر في المصارف العربية بما يتوافق مع متطلبات التوسع والانتشار الناجمة عن سياسات الشمول المالي.

- تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.

- تعزيز الإفصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ المستهلك المالي بما يدعم الثقة في النظام المصرفي ويساهم في توسيع قاعدة العملاء وتمكينهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومبنية على معلومات دقيقة.

- تبني رؤية إستراتيجية طموحة لتحسين الشمول المالي في المنطقة العربية من خلال العمل على تعزيز التعاون مع البنوك المركزية واتحادات البنوك والمعاهد المصرفية لدعم التثقيف المالي وتحسين فرص الوصول للخدمات المالية

- تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال إعداد إستراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

- تشجيع الابتكار والإبداع قي تصميم منتجات مالية تتلاءم مع احتياجات الفئات المستبعدة، وأن تلعب المصارف العربية دورا أعمق وأشمل في خدمة المجتمعات العربية، وابتكار أدوات وخدمات مالية تواكب احتياجات الفقراء والنساء والشرائح المستبعدة..

- ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية.

- ضرورة تحديث منظومة أسواق المال بزيادة عمقها الاستثماري وتوسيع قاعدة المتعاملين ورفع مستويات الوعي الاستثماري.

- العمل على تحسين بيئة الأعمال من خلال إجراء إصلاحات تشريعية واقتصادية تساهم في جذب الاستثمارات المباشر وتعزيز النمو والتشغيل.

المطلب الثالث: تجارب عربية في مجال الدفع الالكتروني

لقد ساهمت الشركات والتقنيات المالية في تنويع وتوسيع مجال الدفع الالكتروني في الدول العربية ورفعت من مستويات كفاءتها، وهذا ما سوف يتم توضيحه في التجارب التالية:[1]

الفرع الأول: تجربة البحرين - شركة بنفت " BENEFIT"

تقدم شركة "بنفت" البنية التحتية لخدمات الدفع في مملكة البحرين، كما أنها توفر العديد من الخدمات المتنوعة في مجال الدفع الإلكتروني والتي سوف يتم التطرق إليها فيما يلي:

- توفير الشبكة الوطنية لنقاط البيع واعتبارها بوابة الدفع ا لإلكترونية لبطاقات الخصم؛
- توفير نظام تحويل مالي إلكتروني يشتمل على ثلاث خدمات أساسية، وهي:

✓ فوري "بلس" (Fawri+): خدمة توفر تحويلات مالية من أي حساب لأي حساب آخر في 30 ثانية؛

✓ فوري (Fawri): خدمة توفر تحويلات مالية من أي حساب لأي حساب آخر في غضون ساعات في يوم العمل؛

✓ فواتير (Fawateer): منصة وطنية مشتركة تربط جميع المؤسسات المُصدرة للفواتير (في كلالقطاعات) مع جميع البنوك لدفع الفواتير وتسوية المدفوعات بشكل فوري؛

- بعد نجاح نظام التحويل المالي ا لإلكتروني أطلقت شركة "بنفت" محفظة إلكترونية تسمى (BenefitPay) تتيح لصاحب الحساب بنكي أو حامل البطاقة الائتمانية القدرة على تحويل المبالغ المالية من حساب إلى آخر أو الدفع عند نقاط البيع أو دفع الفواتير الصادرة من الجهات الرسمية إذ أنه يمكن القول بأن طرح هذه المحفظةوفرللعملاء أداة فعالة وآمنه وسهلة الاستخدام عبر الهاتف الذكي للتحويلات المالية؛

الفرع الثاني: تجربة السعودية - شركة " STCPay"

تماشيا مع رؤية المملكة العربية السعودية لتطوير وتنويع الخدمات الرقميّة، توجهت نحو القيام بمجموعة من العمليات التي تهدف في نهاية المطاف إلى توسيع مجال الدفع الالكتروني في البلاد والرفع من مستواه، وذلك كما هو موضح في النقاط الآتية:

- إنشاء شركة المدفوعات الرقمية (STCPay) لتكون أحد روّاد الحلول التقنية التي تخدم تطلّعات الأفراد وتفتح لهم آفاقا من الفرص المتجددة، وكذلك مشاركة الرؤية المستقبلية مع العملاء والشركات لتوفير تقنيات جديدة ومبتكرة وتجارب رقمية من خلال المحفظة الرقمية الآمنة لتمكن العملاء من إنجاز معاملاتهم بسرعة وسهولة وأمان؛
- السعي إلى تحقيق الهدف من استخدام التقنيات الحديثة في خفض التكاليف التشغيلية الخاصة بشركات الدفع الإلكتروني؛

[1] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد " التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية " التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة**، صندوق النقد العربي، 2020، ص ص 40، 41

- مساهمتها من خلال خدمات الدفع الإلكتروني المتنوعة التي تقدمها (التحويل بين المحافظ، التحويل لبنك محلي، التحويل الدولي، دفع المشتريات، سداد فواتير) في زيادة ملحوظة في عدد ا لأفراد المستخدمين لهذه المنتجات والخدمات؛
- حرصت الدولة مؤخرا على تسهيل دخول المؤسسات المبتكرة كشركات التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة للتوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بما يمكن من زيادة وجود وملائمة كلفة الخدمات المالية ويساهم في تعزيز مستويات الشمول الرقمي.

الفرع الثالث: تجربة سوريا - المصرف العقاري

يعتبر المصرف العقاري أحد أكبر المؤسسات المالية العاملة في سوريا منذ عام 1966 بموجب مرسوم تشريعي والذي ترجع عوامل نجاحه إلى موثوقية واستمرار خدماته، يقوم هذا الأخير بالعديد من الخدمات المتعددة والمختلفة، نذكر منها ما يلي:

- تزويد عملائه من الأفراد والشركات بخدمات مصرفية متنوعة وتقديم خدمات نقدية ولا نقدية إضافة إلى قنوات أخرى متنوعة؛
- مساهمته في زيادة كل من كفاءة نظم الدفع الإلكتروني للأفراد بنسبة 80% وزيادة مستويات الشمول المالي بنسبة 90%؛
- قيامه بإنجاز جدولة وتسديد لبعض القروض المتعثرة وفق القانون 26 خلال عام 2016 قدرت بنحو 23 مليار ليرة سورية حيث أنه مازال مستمر باستقبال طلبات المقترضين المتأخرين عن السداد لتسوية قروضهم إذ بلغت الأرصدة المقدمة حتى تاريخه حوالي 24 مليار ليرة سورية؛
- من جانب أخر وسعيا لمواكبة التطورات الجديدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية وحرصا على تقديم أفضل خدمة للعملاء قام المصرف العقاري بإطلاق مجموعة من الخدمات البنكية الإلكترونية ذلك بما يشمل خدمة الصراف الآلي، خدمة بنك الإنترنت، خدمة نقاط البيع، إضافة إلى "سيرياكارد" العقاري وبطاقات الائتمان العالمية، خدمة الرسائل البنكية، علاوة على خدمة توطين الرواتب ودفع الفواتير وخدمة المجيب الآلي.

الفرع الرابع: تجربة مصر- شركة " فوري "

" فوري" هي عبارة عن شبكة تقدم مختلف خدمات الدفع الإلكتروني للعملاء والشركات في مصر منذ نحو تسع سنوات، أتاحت هذه الأخيرة العديد من الإنجازات المتمثلة في مختلف الخدمات المالية المتنوعة التي تسعى بصفة أساسية إلى دعم أنظمة الدفع الالكتروني، ألا وهي:

- توفير طرق آمنة وسهلة لدفع الفواتير عن طريق قنوات متنوعة تشمل أجهزة الصراف الآلي ومحافظ المحمول والمنافذ التجارية بالإضافة للدفع عن طريق ا لإنترنت؛
- تشمل شبكة المنافذ التجارية لـ " فوري" محلات البقالة الصغيرة والصيدليات والمكتبات ومكاتب البريد وحتى الأكشاك الصغيرة إذ أن كل منها مجهز بأجهزة نقاط البيع المماثلة لأجهزة الدفع الخاصة ببطاقات الائتمان البنكية؛
- تقدم الشركة 250 خدمة مالية في مجال الدفع الإلكتروني من بينها:

✓ الاستعلام والسداد المُجمع للفواتير؛

- ✓ مدفوعات التأمين ومصاريف الجامعات والتبرعات والمدفوعات المالية والبنوك ودفع الاشتراكات وسداد المدفوعات الحكومية؛
- ✓ تعتبر وكيل للبنوك في بعض الخدمات (مثل القيام بعمليات التعرف على هوية العملاء المبسطة، القيام بعمليات الشحن (CashIN)، القيام بعمليات السحب (CashOut)، سداد مديونيات بطاقات الائتمان والقروض)؛
- تعمل شبكة "فوري" من خلال تقنياتها الخاصة المعتمدة دوليا والمطابقة للمعايير العالمية لأمن المعلومات مثل شهادة (ISA27001) وشهادة (PADSS) بناءً على هذه التقنيات، كما تقوم بتنفيذ أكثر من مليون ونصف عملية مالية يوميا؛
- يعتبر توافر البنية التحتية الملائمة والإمكانيات المادية والتقنية وتوافر الأيدي العاملة المدربة ووجود رؤية إستراتيجية للشركة من عوامل نجاحها؛
- ساهمت الشركة في زيادة كفاءة نظم الدفع الإلكتروني بالتجزئة من خلال قاعدة أجهزة نقاط البيع المتوافقة مع المعايير العالمية، وهو ما ساهم في ارتفاع كبير لأعداد المستفيدين من خدمات الشركة ليصل إلى نحو أكثر من 25 مليون عميل من الأفراد والشركات حيث توفر خدماتها من خلال أكثر من 141 ألف نقطة خدمة في 300 مدينة تغطي كل المناطق الحضرية في مصر؛
- ساهمت سرعة انتشار الخدمة وجودتها في ارتفاع حجم العمليات المالية إلى أكثر من 53 مليار جنيه مصري.

الفرع الخامس: تجربة المغرب - شركة " وفا كاش "

شركة "وفا كاش " هي شركة تابعة لمجموعة التجاري وفا بنك والتي تم تأسيسها سنة 1991، تمثل هدفها الرئيسي آنذاك في تدبير إصدار وقبول البطاقات البنكية التي تصدرها المؤسسات المتخصصة (فيزا وماستر كارد)، لكنها قامت بتبني مجموعة من التقنيات المالية فيما بعد بغية الزيادة والرفع من مستويات كفاءتها، أهمها:

- قامت الشركة في عام 1997 ولأول مرة بإطلاق بطاقة "فيزا إلكترون" بغية تعميم استخدام البطاقات البنكية، كما أبرمت خلال نفس العام شراكة مع شركة (PAYTOP) الإنجليزية المتخصصة في مجال تحويل الأموال؛
- تقدم الشركة خدمات متعددة من بينها خدمات التحويلات والدفع النقدي وتقديم القروض وصرف العملات وصرف مدفوعات التحويلات الحكومية، كما تقدم خدمة فتح حساب دفع بمحفظة إلكترونية مدعومة بهذا الحساب؛
- قامت الشركة بإبرام شراكة جديدة مع الإدارة العامة للضرائب في عام 2017 لأداء الضرائب التالية:
- ✓ ضريبة الدخل؛
- ✓ ضريبة الشركات؛
- ✓ ضريبة القيمة المضافة؛

الفرع السادس: تجربة الأردن

ساهمت شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة في دعم مستويات الشمول المالي من خلال منح الموافقات الخاصة لشركات الصرافة بالعمل كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع بواسطة الهاتف النقال وكوكلاء لمقدمي عرض وتحصيل الفواتير إلكترونيا وكانت هذه من أبرز التقنيات المستحدثة في الدفع في الأردن الأمر الذي قلص نسبة دفع الفواتير نقدا.[1]

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

على الرغم من تعدد المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية التي إلى تعميم وتعزيز الشمول المالي إلا أن مستواه بقى متذبذبا مقارنة مع المستوى المطلوب والمراد الوصول إليه، وبغرض التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المؤشرات الدالة على ذلك:

المطلب الأول: مؤشر ملكية الحسابات وعمليات السحب

نستعرض ملكية الحسابات المصرفية واستخدامات هذه الحسابات في السحب عبر أجهز ة الصراف الآلي في البنوك.

الفرع الأول: مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

يعتبر الحساب في المؤسسة المالية والمصرفية الرسمية بمثابة نقطة الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، حيث يلعب هذا الأخير دورا جوهريا يتمثل في تسهيل تحويل الأجور واستقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية والحصول على الائتمان، كما يشجع على أيضا على الادخار، يرتكز هذا الحساب على مجموعة من الأبعاد المختلفة أهمها نسبة البالغين الذين لديهم حساب في المؤسسات الرسمية، حيث يرصد الجدول الآتي تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات في الجزائر.

الجدول رقم (03): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

/	2011			2014			2017		
/	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
الجزائر	%20	46%	%33	40%	61%	50%	%29	56%	43%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:, The world bankgroup, The global findexdatabase, 2017

On line: https://globafindex.worldbank.org/ 10/06/22 at 10 :26

[1] الوليد طلحة، صبري الفران، **الشمول المالي الرقمي**، صندوق النقد العربي، العدد 17، 2020، ص 07

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

حققت الجزائر أكبر معدل للشمول المالي خلال السنوات الثلاث سنة 2014 حيث سجلت ارتفاعا ملحوظا من 33% من السكان الذين يفوق سنهم 15 سنة والذين يتملكون حسابات في مؤسسات مالية سنة 2011 إلى 50% سنة 2014 ولكن سرعان ما تراجع هذا المعدل إلى 43%سنة2017.

يعود هذا التذبذب الذي سجله معدل الشمول المالي إلى الظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والمتمثلة في وجود خلل في الخطة الإستراتيجية المتبعة والتي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وبعث الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وامتصاص أكبر قدر ممكن من السيولة خارج القطاع المالي الرسمي.

وتستمر الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي الموضحة في ارتفاع معدل الشمول المالي لدى الذكور على حساب النساء خلال السنوات الثلاث حيث أنه من الملاحظ أن أكبر نسبة تصل إليها النساء تقدر بـ 40% سنة 2014 والتي تمثل تقريبا أدنى معدل شمول مالي عند الذكورنتيجة امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً، حيث لا تزال المرأة تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال بسبب الحواجز الهيكلية (بما في ذلك القيود القانونية)، والعقبات التنظيمية (متطلبات اعرف عميلك)، وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية اللازمة لتملّك الأصول والتمكين الاقتصادي.

الجدول رقم (04): ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 25 سنة

/	المجموع		
السنة	**2011**	**2014**	**2017**
الجزائر	40%	57%	49%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: The world bank group, The global findexdatabase, 2017,

On line : https://globafindex.worldbank.org/ 10/06/22 at 10 :26

إن الجدول رقم (02) هو عبارة عن وثيقة إحصائية تمثل نسب ملكية الحسابات في المؤسسات المالية من البالغين فوق سن الـ 25 عاما حيث نلاحظ تفاوتا (تباينا) في النسب بين السنوات الثلاث إذ تسجل أكبر نسبة سنة 2014 والتي تقدر بـ 57%، ويعود ارتفاع نسبة الحسابات بين أوساط الباغين فوق 25 سنة مقارنة بالأشخاص البالغين فوق 15 سنة إلى انخراط الشخص في الحياة المالية والتجارية إضافة إلى حسابات تلقي الأجور وغيره ومن الأسباب الدراسية الملزمة لتلقي المنحة الدراسية.

الفرع الثاني: مؤشر عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك

يقيس هذا المؤشر مدى إتاحة واستخدام الصرافات الآلية للأفراد حيث أنه كلما زاد عدد العمليات المنفذة من خلال الصرافات الآلية كلما زاد الوصول والاستخدام وزادت الثقة بهذه القناة بشكل خاص وبالخدمات المصرفية بشكل عام، ويمكن عرض عدد الحركات على الصرافات الآلية وفقا لمؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك ومجمع النقد الآلي في الجدول التالي:

الجدول (05): عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك

/	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عدد عمليات السحب	2444	3846304	6868031	8310170	8833913	9929652	58428933
المبالغ الإجمالية لمعاملات السحب "ألف دينار"	/	/	98.2	126.4	136.2	164.1	1073.0

المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 483

إن الجدول رقم (03) هو عبارة عن تسجيل يمثل عدد عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك خلال الفترة 2011-2018حيث نلاحظ أن عدد عمليات السحب يزداد تدريجيا بازدياد السنوات إذ أن كل سنة جديدة تسجل عدد أكبر مقارنة بالسنة التي تسبقها وهكذا، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الصرافات الآلية لدى البنوك وإدخال خدمات دفع المستحقات ورواتب الموظفين والمتقاعدين على البطاقات الالكترونية، فضلا عن توجه بنك الجزائر نحو تعزيز التحول الرقمي في مجال العمل المصرفي وزيادة الوعي والتثقيف المالي من خلال جعل يوم 27أفريل يوما للشمول المالي والذي يناقش فيه البنك جميع التحولات والتغييرات في العمل المصرفي.

المطلب الثاني: مؤشرات الادخار والإقراض

ووهما مؤشرين مختلفين يناول الأول الادخار في المؤسسات المصرفية بالنسبة لفئة الأشخاص 25و15سنةوالمؤشر الثاني يقيس الإقراض في المؤسسات المصرفية لنفس الفئة.

الفرع الأول: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية (الودائع البنكية)

يتم من خلال هذا العنصر تبيان مدى قدرة البنوك على جذب الودائع والتي تعتبر أحد الركائز الأساسية التي تعبر عن مدى ثقة المودعين بالتعامل مع مثل هذه البنوك حيث يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين قاموا بالادخار خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية والبالغين من العمر لـ 15 سنة فما فوق، حيث تلخص نسب هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات في الجزائر في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة و25 سنة

/	المجموع					
السنة	2011		2014		2017	
الجزائر	فوق 15 سنة	فوق 25سنة	فوق 15 سنة	فوق 25سنة	فوق 15 سنة	فوق 25سنة
	%4	%6	%14	%16	%11	%15

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: **The world bank group, The global findexdatabase, 2017,**

On line: https://globafindex.worldbank.org/ 10/06/22 at 10 :26

يتضح من الجدول رقم (04) أن أصغر قيمة مسجلة للمؤشر كانت سنة 2011 بقيمة % 4 ليشهد فيما بعد ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2014 قيمته .14% وهي أكبر قيمة محققة، في حين تراجع سنة 2017 لتصل قيمته إلى 11%، كذلك لاحظنا من خلال الجدول أن نسبة الادخار في المؤسسات المصرفية بين أوساط الأشخاص الذي يفوق أعمارهم عن 25 سنة قد ارتفعت من 4%في سنة 2011 إلى غاية 16% في سنة 2014 حيث سجلت اعلي قيمة لها لتعود للانخفاض في سنة 2017 إلى أن وصلت إلى 15% ، يرجع هذا التراجع في جزء كبير منه إلى توجيه الأفراد لجزء إضافي من دخولهم للاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نظرا لانخفاض أسعار البترول الذي أثر على جميع المؤشرات.

بصفة عامة يمكن القول أن ارتفاع مؤشر الادخار مراده الأساسي هو محاولة المؤسسات المالية جذب أكبر عدد ممكن من العملاء من خلال تحسين خدماتها كميا ونوعيا خاصة في ظل ما يعرف بالتكنولوجيا البنكية.

الفرع الثاني: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية (القروض البنكية)

تتمثل القروض الموزعة من قبل البنوك العمومية والخاصة في تلك القروض الموجهة للاقتصاد الوطني بقطاعيه (العام والخاص) حيث يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للأفراد الذين قاموا بالاقتراض خلال سنة في المؤسسات المالية الرسمية والبالغين من العمر لـ 15 سنة فما فوق، حيث يرصد الجدول الآتي تطور نسبة هذه الحسابات خلال ثلاث سنوات في الجزائر:

الجدول رقم (07): نسبة الاقتراض في المؤسسات الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة و25 سنة

/	المجموع					
السنة	2011		2014		2017	
الجزائر	فوق 15 سنة	فوق 25سنة	فوق 15 سنة	فوق 25سنة	فوق 15 سنة	فوق 25سنة
	%1	%2	%2	%2	%3	%4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: **The world bank group, The global findexdatabase, 2017,**

On line : https://globafindex.worldbank.org/10/06/22 at 10 :26

بناءا على معلومات الجدول رقم (05) يتضح تسجيل المؤشر لارتفاع طفيف وتدريجي خلال السنوات الثلاث 2011، 2014، 2017 حيث انتقل تدريجيا من 1% إلى 2% ثم إلى 3% ولكن على الرغم من ذلك إلا أن قيمته بقيت منخفضة ونسبته ضعيفة كذلك هو الحال بالنسبة لفئة الأشخاص الذي تزيد أعمارهم عن 25 سنة ، حيث يتضح من الجدول أنه سجل ارتفاع طفيف في السنة الأخير ب 4% في سنة 2017 مقارنة مع ثباته عند نسبة 2%في سنتي 2011 و 2014 وهو مما يدل على الاستمرار والإقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والذي يعود سببه أساسا إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى خارج هذا القطاع.

بناءا على دراسة رتبت فيها 14 دولة عربية من حيث المؤشرات الثلاث (مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية)، احتلت الجزائر المقدمة فيما يتعلق بنسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حيث جاءت في الترتيب رقم 05،واحتلت المرتبة 06 فيما يتعلق بمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، أما فيما يتعلق

بمؤشر النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا خلال سنة من المؤسسات المالية الرسمية جاءت الجزائر في المرتبة 13 سنة 2014.[1]

المطلب الثالث: مؤشر عدد عمليات وحركات الدفع باستخدام البطاقات الائتمانية

والذي نستعرض فيه مؤشر مرتبط بعمليات الشراء عبر الأجهزة ورصد حركات الدفع التي تمت بواسطة البطاقات البنكية.

الفرع الأول: مؤشر عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع

يعبر هذا المؤشر على مدى اعتماد الأفراد والمواطنين على تسديد التزاماتهم المالية ومشترياتهم، وهذا ما يتطلب وجود بنية تحتية مناسبة (نشر أجهزة طرفيات البيع لدى تجار التجزئة) حيث أنه تم وضع إطار القانوني داعم لحلول التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني بالتجزئة من خلال قانون المالية لسنة 2020 والذي ينص على: "ضرورة قيام التجار بتوفير أدوات الدفع الالكتروني ووضعها تحث تصرف المستهلكين في مدة لا تتجاوز 31 ديسمبر 2020".[2]

يمكن عرض عدد حركات طرفيات البيع وفقا لبيانات مؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في الجدول التالي:

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب -**، المجلد 10، العدد 03، قالمة، الجزائر، 2018، ص 755

[2] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2021، ص 483

الجدول (08): عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع

/	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عدد عمليات الدفع	41252	35434	65501	122694	190898	23762	33945
المبالغ الإجمالية لمعاملات الدفع " ألف دينار"	/	/	444.5	861.7	1.3	1.916	521.6

المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2021، ص 483

إن الجدول رقم (06) هو عبارة عن وثيقة إحصائية تمثل عدد عمليات الدفع عبر أجهزة طرفيات البيع حيث يتضح ما يلي:

- نلاحظ تباينا في إجمالي أعداد عمليات الدفع بين مختلف السنوات إذ أنها ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، سُجلت بالكاد أصغر قيمة لها سنة 2015 قدرت بـ 35434 لتشهد فيما بعد ذلك تضخما وارتفاعا جوهريا قدر بحوالي ستة أضعاف وصل إلى الذروة سنة 2018يليه تذبذبا محسوسا وانخفاضا حادا في قيمة عدد العمليات بما يحقق أدنى الدرجات سنة 2019.
- نلاحظ تفاوتا في المبالغ بين مختلف السنوات حيث رصدت سنة 2017 أعلى مبلغ إجمالي قدر بـ 861.7 ألف دينار يليه مباشرة أدنى مبلغ إجمالي في السنة الموالية والمقدر بـ 1.3 ألف دينار.

الفرع الثاني: مؤشر عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الالكتروني عبر الانترنت

لقد أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر منذ أكتوبر 2016، حيث أنه قد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة (شركات توزيع الماء والطاقة "الغاز والكهرباء"، الهاتف الثابت والنقال، وشركات التأمين، والنقل الجوي وبعض الإدارات).

خلال سنة 2020 سجل 53 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي 8923693 معاملة، وفي جانفي 2021 سجل 71 تاجر ويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني البنكي، ما نتج عنه حوالي 6320885 معاملة، هذه التعاملات موزعة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (09): عدد حركات الدفع ببطاقات الدفع الالكتروني عبر الإنترنت في مختلف القطاعات

/	هاتف محمول	نقل	تأمين	كهرباء – ماء	خدمة إدارية	خدمات	بيع البضائع	العدد الإجمالي للمعاملات
2016	6536	388	51	391	0	0	0	**7366**
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	**107844**
2018	138495	871	6439	29722	1455	0	0	**176982**
2019	138495	6292	8342	38806	2432	5056	0	**202480**
2020	3825554	2572	202	19220	1863	57051	72	**1059544**

المصدر: بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2021، ص 484

بعد انضمام بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي "GIE Monétique" وتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقة البنكية/الذهبية التي أصبحت سارية المفعول منذ 05 جانفي 2020 زاد عدد حركات الدفع الالكتروني عبر الانترنت (تعمدنا الإشارة إلى سنة 2020 التي تم فيها تفعيل الدفع عبر الانترنت ببطاقة بريد الجزائر الذهبية) وتطبيق "بريدي موب" الذي يتم استخدامه بعد تحميله على الهاتف المحمول وإدخال رمز بطاقة الدفع الالكتروني من أجل التسجيل الفعلي في التطبيق والقيام بعمليات الدفع والسحب والتحويلات المالية.[1]

- سجلت عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول (الصيرفة الهاتفية)تزايدا مستمرا منذ البداية حتى سنة 2020 تزامنا مع ظهور فيروس كورونا وتطبيق المبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية وفتح السوق الجزائرية خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 لعدد كبير من مشاركي خدمة الهاتف الثابت والمحمول والمشاركين في الانترنت، وهي الشبكة التي ساهمت بشكل كبير في تقديم الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع الذهبية لأكبر عدد ممكن من الأفراد نظرا للتشابه الكبير في عمل بريد الجزائر وما تقوم به البنوك من تلقي الودائع وفتح الحسابات حيث يظهرا لفرق فقط في غياب عمليات الاقتراض والخدمات الربحية لدى بريد الجزائر.

[1] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2021، ص 484

- سجلت عدد عمليات النقل أعدادا مختلفة باختلاف السنوات حيث أنها ترتفع تارة وتنخفض تارة تصل إلى أعلى حد لها سنة 2019.
- نلاحظ أن أرقام سير كل من عمليات التأمين وعمليات الكهرباء والماء تسير وفق مسار واحد إذ أن كلاهما يسجل ارتفاعا تدريجيا مطلقا خلال الفترة (2016-2019) ليسجل كلاهما فيما بعد انخفاضا وتراجعا شديدا سنة 2020 يخلف فجوة واسعة بين أكبر قيمة وأصغر قسمة.
- نرى تفاوتا بارزا في القيم بين السنوات الثلاث بعدد عمليات الخدمات الإدارية إذ تسجل أكبر قيمة ستة 2019 والتي تقدر بـ 2432 عملية.
- ارتفاع عدد الخدمات سنة 2019 يسبقه انعدام كلي لها خلال مدة ثلاث سنوات قدر ب 5056 عملية لتليه قفزة كبيرة خلفت فجوة واسعة في السنة الموالية وصلت إلى 57051 عملية خلال سنة واحدة (2021).
- ارتفاع طفيف مسجل في عدد عمليات بيع البضائع بعد مهلة من الزمن طولها أربع سنوات معدومة التسجيلات قدر بـ 72 عملية سنة 2020.

عملت الدولة الجزائرية في إطار جهودها المتواصلة لتعميم الخدمات المالية والمصرفية، العمل على إقامة مشروع "بريدبنك" مستهدفة قطاع البريد والمتعاملين الفعليين والمحتملين معه، وذلك من خلال إدخال خدمة إضافية وإعادة هيكلة تسمح بتحويل بريد الجزائر إلى "بنك بريدي" كما هو معمول به في الدول المتطورة لكن هذا المشروع لم يجسد بعد.[1]

المبحث الثالث: الدفع الالكتروني ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

سعت الجزائر مثل بقيت الدول العالم لمواكبة التطور ولتعزيز الشمول المالي من خلال الدفع الالكتروني، حيث عملت على تحسين متطلبات الشمول المالي عبر مراحل ومحطات كانت مبنية عن خطة أو رؤية لمستقبل هذا المشروع الذي يحتاج إلى توفير عناصر تكنولوجية وتشريعات قانونية وغيرها من اللوائح التي تنظم المعاملات والصيرفة بشكل عام ومن أجل تحقيق مرادها برز ما يلي:

المطلب الأول: مقومات البنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الالكتروني في الجزائر

يهدف الى قياس ومعرفة استخدام وتطور البنية التحتية من شبكات اتصال وانترنت إضافة إلى مستخدمي الهواتف وتطبيقات المحفزة للدفع الالكتروني

الفرع الأول: استخدام الهواتف

إبراز تطور كثافة استخدام الهاتف النقال خلال الفترة ما بين2014 إلى السداسي الأول من 2020.

[1] **المرجع نفسه**، ص 484

الجدول رقم (10): تطور كثافة الهاتف النقال

المؤشر	2014	2015	2016	2017	2018	2019	س.أ2020
كثافة الهاتف	109.62%	107.40%	112.20%	109.95%	111%	103.02%	101.07%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر للسداسي الأول 2020، ص 04

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه منذ عام 2014، سجلت كثافة الهاتف النقال نوع من الثبات والاستقرار حيث سجلت في النصف الأول لسنة 2020 نسبة 101,17% منخفضة عن العام السابق (2019)، هذا مفسر من جهة بانخفاض عدد الاشتراكات النقالة ومن جهة أخرى زيادة عدد السكان.

الجدول رقم (11): تطور كثافة الانترنت للهاتف النقال

المؤشر/السنة	2015	2016	2017	2018	2019	س أ 2020
كثافة الانترنت النقال	41%	63%	75%	85%	84.08%	83.44%

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر للسداسي الأول 2020، ص 09

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة كثافة الانترنت الخاص بالهاتف النقال من 2015إلى 2018 إلا انه ومنذ سنة2019، نسجل انخفاض في عدد اشتراكات الهاتف النقال، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تسجيل هدا الانخفاض على المستوى الدولي وفقا للمنظمة العالمية للاتصالات ITU.

الفرع الثاني: تطور الانترنت للهاتف الثابت

نبرز من خلاله تطور اشتراكات الانترنت في الجزائر إضافة إلى تطور وسيلة نقل خدمات الانترنت وهي الألياف البصرية والتي تعطي سرعة وكفاءة تدفق عالية.

الجدول رقم (12): تطور شبكة الألياف البصرية

المؤشر/ السنة	2015	2016	2017	2018	2019	س أ2020
طول الألياف البصرية (كم)	70700	76514	127372	145120	172000	181202
عرض النطاق الدولي (ميغابايت/ثانية)	485155	630150	1015220	3374277	3564556	16343120

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر للسداسي الأول 2020، ص 07

من الجدول أعلاه يتضح انه من أجل عصرنه البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة، تتواصل الجهود المبذولة من طرف السلطات لتمديد شبكات الاتصال بالألياف البصرية. بالمقارنة بين السنتين الأخيرتين نجد أن في السداسي الأول لعام 2019 بلغ طول الألياف البصرية 172000 كلم. أما بالنسبة للسداسي الأول 2020 فقد بلغ طول الألياف المنجزة ب 202181كلم.

أما بالنسبة لعرض نطاق الانترنت فقد سجل في السداسي الأول لسنة 2020، عرض قدرة 16343120 ميغابايت/ثانية محققا بذلك قفزة نوعية بالنسبة لسنة 2019. وهذا التحسن الكبير نتيجة للجهود المبذولة من ناحية تحسين جودة وخدمات الانترنت مع زيادة في التدفق بزيادة نشر الكابلات الدولية الجديدة وزيادة استغلالها.

الجدول رقم (13): تطور عدد اشتراكات الهاتف الثابت

المؤشر/ السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	س.أ 2020
عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت	3098787	3267592	3404709	4100982	4164039	4635217	4709374

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر للسداسي الأول 2020، ص 02

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه حدث تطور في عدد اشتراكات الهاتف الثابت في الجزائر حيث يميل في السنوات الأخيرة نحو نمو إيجابي، وكذلك يلاحظ تطور في عدد المشتركين بمقدار مليون وستة مئة ألف خلال الفترة 2014 إلى غاية السداسي الأول من 2020.

الجدول رقم (14): تطور اشتراكات الإنترنت الثابت حسب التدفقات

المؤشر	2017	2018	2019	س أ 2020
الاشتراكات أقل مت 2 ميغابايت	1070607	7557	/	/
الاشتراكات من 2 إلى أقل من 10 ميغابايت	1211630	2192357	2385257	2470361
الاشتراكات أكبر أو يساوي 10 ميغابايت	920268	863921	1195199	1205565
المجموع	3202505	3063835	3580456	3675926

المصدر: وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر للسداسي الأول 2020، ص8

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاشتراكات الانترنت لأقل من 2 ميغا قد أخذت منحنى سلبي بسبب التطوير المستمر لتدفقات الانترنت، الأمر الذي جعل اشتراكات الانترنت من 2 إلى 10 ميغا تأخذ منحى ايجابي مسجلة خلال 3 سنوات زيادة قدرها 1270000، وهو الأمر نفسه بالنسبة لاشتراكات الانترنت ذات التدفق أكبر من 10 ميغا حيث والتي أخذت بالصعود تدريجيا.

الفرع الثالث: تطبيقات ومو اقع الدفع الالكتروني

ومن بين مقومات البنية التحتية التي تساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر هي التطبيقات والمواقع الالكترونية وتجدر الإشارة الى أن هذه التطبيقات ساهم في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وعلى سبيل الذكر نتطرق لما يلي:

الجدول رقم (15): مواقع وتطبيقات داعمة للدفع والتجارة الالكترونية في الجزائر

الموقع أو التطبيق	معلومات حول الموقع أو التطبيق	الموقع الالكتروني
تطبيق baridmob	تطبيق الكتروني يسمح بالاستعلام والكشف عن الرصيد والقيام بالتحولات المالية من حساب إلى لأخر كذلك يتيح القيام بعمليات دفعمثل شحن بطاقة sim أو القيام بدفع فاتورة الهاتف الثابت والانترنت	تحمل من متجر playstore
تطبيقyassir express	تطبيق الكتروني يسمح بشراء الأطعمة والمأكولات عن طريق اختيار المطعم واختيار المنتج والدفع يكون الكترونيا	تحمل من متجر playstore
موقعeshop	هو عبارة عن موقع الكتروني جزائري تم إطلاقها في 2018 متخصص في العلامات التجارية الكبرى للمنتجات الترفيهية والتكنولوجية.	http://www.eshop.dz
موقع jumia	هو شركة تابعة لمجموعة جوميا للتجارة الالكترونية ويعتبر أول موقع بيع في الجزائر متخصص في العديد من المنتجات منها الملابس والأجهزة.	http://www.jumia.dz
موقع algeriemarket	هي عبارة عن منصة بيع غبر الانترنت، تم إطلاقها في نوفمبر 2016 تسمح بالتسوق عبر الانترنت بالجزائر، حيث تعرض الكتب والمنتجات الثقافية في هذه المنصة	http://www.algeriemarket.dz

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مجموعة من المواقع الالكترونية

الفرع الرابع: تحديث شبكة الاتصالات

هناك العديد من الانجازات المحققة وخاصة في سنة 2021، وهذا رغبة من السلطات الوطنية في تعزيز قطاع الاتصالات وتحسين نوعية الخدمة وعصرنه وتكثيف شبكات الاتصالات حيث قامت:[1]

1. بسط 10.2461كم من الألياف البصرية من بين 11.000كم المبرمجة بعنوان سنة 2021، وكذا إنجاز 58 وصلة هيرتزية رقمية FHNمن بين 250 وصلة مبرمجة خلال السنة الجارية.

[1] وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **حوصلة أهم انجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2021 الى غاية 31 ماي 2021**

2. إنجاز 125.952منفذ للتقنية الجديدة للألياف البصرية من بين 339.749منفذا مبرمجا، خلال السنة الجارية
3. إنجاز 14.400منفذ لتقنية الجيل الرابع للهاتف الثابت من خلال تركيب 24 هوائيا.
4. وضع 321 موقعا حيز الخدمة من أجل تكثيف تغطية شبكة الولوج الراديوية للأجيال الثاني الثالث والرابع من، بين 1012 موقع مبرمج خلال السنة الجارية.
5. عصرنة كل من 5160 أجهزة MSANمن الجيل القديم و88.296 منفذ TDM
6. رفع سعة تدفق الولوج لعرض idoomADSLFibre إلى4 ميغا/ثا ابتداء من 28 مارس 2021، بالإضافة إلى الانتقال من 8 إلى 10 ميغا/ثا، مع مراجعة التسعيرات نحو الانخفاض.
7. ربط 10 بلديات ومناطق بأقل من 1000 نسمة بشبكة الاتصالات من بين 19 مبرمجة خلال السنة الجارية.

المطلب الثاني: تطور استخدام الدفع الالكتروني في الجزائر

تمثل بطاقات الدفع الإلكتروني الوسيلة الأبرز للدفع في الجزائر والتي عرفت تتطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة إلى جانب ظهور المقاصة الالكترونية ونظام التسوية الإجمالية الفورية التي عززت من الدفع الالكتروني.

الفرع الأول: البطاقات البنكية في الجزائر

عرفت البطاقات البنكية في الجزائر تطور عبر السنوات تماشيا مع التطورات العالمية في مجال البطاقة الالكترونية

أولا: مراحل تطور بطاقة الدفع في الجزائر

لقد مرت بطاقات الإلكتروني الدفع بعدت مراحل ألا وهي:[1]

1) بداية فكرة الانطلاق لنظام السحب ما بين البنوك كانت سنة 1998.

2) **2002** : الانطلاق الرسمي لمشروع التسديد الإلكتروني "le systeme de paiement inter bancaire"، حيث أعطى دور الإشراف والريادة والتنسيق ما بين البنوك لشركة satim، التي تجمع مختلف البنوك الوطنية والخاصة لتبادل المعلومات والتنسيق في عمليات السحب والدفع للموزع الآلي.

3) **2004 :** تم اختيار نظام الدفع بالبطاقة المطابقة للمواصفات ENV.

4) **2005 :** إنشاء جمعيةmonétiqueinterbanCOMIinterbancaire

5) **2006 :** البداية الأولى لأول بطاقة سحب في الجزائر، حيث وزعت على مختلف مستخدمي البنوك للتجريب ومعرفة النقائص الموجودة بها.

[1] كهينة رشام، **ضوابط البنك المركزي لتنظيم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني مع إشارة لواقع البطاقات البنكية في الجزائر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد 01، المجلد 04، 2021، ص 165

6) **2007 :** تعميم بطاقة CIB عبر كامل التراب الوطني في البريد والمواصلات والبنوك.

7) **2008/2007:** أكد وزير المالية أنه ستعمم ماكينات الصرف الآلي عبر المتاجر الكبرى في الجزائر والمناطق الآهلة بالسكان، وكذلك تعميم استخدام بطاقة الدفع لدى المواطن.

ثانيا: أنواع البطاقات البنكية

1) **البطاقة البنكية CIB:**

قد لقبت البطاقات البنكية اهتماما من قبل البنوك الجزائرية نظرا للأهمية التي تحظى بها، نظرا لذلك وضع نظام بنكي لوسائل الدفع بما يلبي رغبات الزبائن وفق شروط متفق عليها في هذا الجانب شرعت البنوك الجزائرية وبالتعاون مع شركة "ستيم" في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، بما يتوافق مع الهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك وقطاع المواصلات السلكية واللاسلكية الجزائرية. وتعتبر بطاقة CIBبطاقة دفع وسحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB وشعار وباسم البنك المصدر، حيث تتضمن قرص إلكتروني يضم أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف الفنادق والمحلات التجارية ...إلخ. ونجد في هذه البطاقة نوعين:[1]

أ. **البطاقة الكلاسيكية:**

هي بطاقة توفير خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى.

ب. **البطاقة الذهبية la carte gold:**

تمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق 10ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين.

2) **بطاقة فيزا la vizacarte:**

وهي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع،موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو موكلهم وهي نوعان:

أ. **بطاقة الفيزا الكلاسيكية:**

رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1500أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500أورو في اليوم على أربع عمليات في اليوم، أما الاشتراك السنوي فيقدر ب 40أورو.

[1] **المرجع نفسه**، ص 166.

ب. بطاقة الفيزا الذهبية:

رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 5000أورو حيث يقدر سقف السحب ب 550 أورو في اليوم على 7عمليات في نفس اليوم وأما سقف الدفع 5460أورو في اليوم على 15عملية في اليوم، ويقدر اشتراكها السنوي ب 60 أورو.

الفرع الثاني: تحديث أنظمة الدفع في الجزائر

قامت الجزائر بتجسيد مشروع أنظمة الدفع المحدثة ابتداء من 2006، وذلك بإطلاقها مشروع نظام التسوية الإجمالية الفورية واعتماد أنظمة التحويلات الالكترونية للأموال وكذلك إطلاق، نظام المقاصة الالكترونية بدلا من المعاجلة الورقية.[1]

أولا: نظام التسويق الإجمالية الفورية

اعتمد هذا النظام في 15ماي2006 إذ أنه يعرف بنظام الجزائر للتسوية الفورية أو نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة، وهو نظام يخص أوامر الدفع التي تتم بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام. ويخص هذا النظام ما يلي:

- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي، مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الإجباري بتقليل المخاطر.
- المعاجلة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يسمح بترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.
- يسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل وتفوق المليون دينار ومعاجلتها بالوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجاليه وفورية وبصورة إجمالية وذلك دون تأجيل.

ثانيا: نظام المقاصة الالكترونية عن بعد

عرفت عملية عصرنه نظام الدفع بالجزائر مرحلة جديدة بإنشاء نظام المقاصة الالكترونية المعروف باسم: AlgerieTeleCompensationInterbancaire والمعروف باختصار «ATCI» انطلق مشروع المقاصة الالكترونية في الجزائر في 14جانفي 2004وتم تحصيله بالفعل في 29 نوفمبر 2004، وفي نهاية مارس 2005 تم إمضاء العقد مع مجموعة ATOS، وفي 16 جوان 2005 تم تعيين الوسطاء ما بين الربط والنظام المعلوماتي للمساهمين (البنوك التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية وبنك الجزائر) وتم اعتماده وتنفيذه رسميا في ماي 2006.

يختص نظام «ATCI» بالمعاجلة الآلية لوسائل الدفع العام كصكوك التحويل، اقتطاع عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل الماسحات المتطورة، والبرمجيات المختلفة. ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور، كما ساهم هذا النظام في تقليص آجال المعاجلة، تأمين نظام الدفع العام، إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الصكوك، ومواجهة خطر تبييض الأموال في الجزائر.

[1] بوعزة هداية، **الدفع الالكتروني في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، العدد 02، المجلد 06، 2020، ص 204

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي

تهدف الإستراتيجية الرقمية في الجزائر إلى تطوير وسائل الدفع الالكتروني للحد من الدفع أو التسديد عن طريق الأوراق النقدية، إضافة إلى تعميم نقاط الدفع الإلكتروني، والعمل مستقبلا على الحد من عمليات السحب النقدي وزيادة عمليات السداد الإلكتروني وتوسيع الشمول المالي من خلال التسهيلات التي أقرها البنك المركزي لفتح الحسابات المصرفية والبريدية للأشخاص وبغية تحقيق ذلك وضعت مجموعة منا لإجراءات كان أهمها:[1]

الفرع الأول: تطوير البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري:

قام بنك الجزائر بمساعدة البنك العالمي بتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري، وذلك من خلال الاستفادة من إعانة قدرها 16.5 مليون دولار أمريكي وكانت أهداف المشروع كما يلي:

1) إنشاء بنية تحتية تسمح برفع كفاءة العمليات داخل البنوك والسوق المالي، خاصة تطوير نظام الدفع للمبالغ الكبيرة .
2) تطوير المقاييس والمعايير المستقبلية لنظام المقاصة للمبالغ صغيرة الحجم،
3) تطوير نظام المعلومات لبنك الجزائر، والذي يعتبر ضرورة حتمية لنظام الدفع وعمليات السياسة النقدية.
4) تقوية البنية التحتية للاتصالات ما بين بنك الجزائر ومقر البنوك والمؤسسات المالية، مركز الصكوك البريدية الخزينة العمومية وشبكات الاتصال، وذلك من أجل تسهيل عمليات تبادل المعلومات ومعاملات الدفع.

الفرع الثاني: وضع برنامج أو مخطط أعمال

في إطار مشروع تحديث وتطوير وسائل الدفع تم وضع برنامج أعمال من طرف بنك الجزائر يتكون من أربع مجموعات تعمل على مستوى البنوك، وهذه المجموعات هي:

أولا: مجموعة الهندسة الإجمالية

تتكفل بالمبادلات بين البنوك ومركز المقاصة التي تتم بشكل إلكتروني وتتكفل هذه المجموعة أيضا بكافة النقاط المتعلقة بتطوير الشيك والمقاصة الإلكترونية والاعتماد على الدعائم الإلكترونية بدلا من الورقية.

ثانيا: مجموعة وسائل الدفع

تقوم بتحليل نوعي لمختلف وسائل الدفع الكلاسيكية، بالإضافة للسحب من الموزعات الآلية للنقود والدفع بالبطاقة، مع محاولة معرفة الإيجابيات والسلبيات من وجهة نظر البنك المركزي، البنوك التجارية والعملاء، مع محاولة إيجاد الحلول، بالإضافة إلى تحليل كمي لوسائل الدفع يعتمد على التدفقات الحالية والمتوقعة، مما يسمح بمعرفة النظام المعلوماتي للبنوك ومدى قدرته على إعداد الإحصائيات حول حركة وسائل الدفع.

---

[1] فواطمة حمزة، **مستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017 – 2018، ص ص60 - 62

ثالثا: المجموعة النقدية

تعمل هذه المجموعة على دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام ما بين البنوك حول الدفع والسحب بالبطاقة البنكية، مع مناقشة المواضيع المتعلقة بأنواع البطاقات الوطنية والدولية والعراقيل التي تواجهها.

رابعا: مجموعة القانون

يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة النصوص القانونية وكذلك الوضعية الحالية لعملية توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني.

الفرع الثالث: القيام بإصلاحات تشريعية

بادر بنك الجزائر في إطار تحديث وتطوير أنظمة الدفع إلى تحديد إطار قانوني يحكم المعاملات المالية حيث قام بإصدار لوائح وقوانين جديدة خلال الفترة 2000-2005، قبل الشروع في تنفيذ مشروعه حول تحديث وسائل الدفع وكانت من أبرزها ما يلي:

أولا: انتشار نظام المقاصة الإلكترونية:

والذي حدد بالنظام 05-06 الصادر بتاريخ 15 ديسمبر2005، الذي يتمثل هدفه الأساسي في تسوية المعاملات ومعالجتها ما بين البنوك والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي، مما يؤدي إلى:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المالية الوطنية.
- تقليص أجال المعالجة قبل قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام.
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع.

ثانيا: وضع نظام كشف الهوية البنكية

وهذا النظام أجبر الجهاز البنكي بإعادة تسجيل كل زبائن البنوك بهوية بنكية جديدة وهذا من أجل التحكم في المبادلات الإلكترونية بين البنوك ومحاربة التزوير والتدقيق في هوية الزبائن.

ثالثا: ضبط أمر بالاقتطاع

حيث تم إدراج أمر بالاقتطاع كوسيلة دفع رسمية في نظام الدفع البنكي الجزائري، حيث استعملت حديثا في الجزائر، وهي تشبه التحويل حيث تسمح بتحويل أموال العملاء من حسابهم إلى حساب آخر، فهو تصريح مستمر يعطيه المدين إلى دائنه للاقتطاع من حسابه دائما، وفي تواريخ منتظمة.

رابعا: ضبط الورقة التجارية

حيث تم إدراج الورقة التجارية ضمن التبادلات الإلكترونية، وذلك من أجل حماية عملية التبادل بين البنوك، وتحصيل العمليات المسجلة على الورقة التجارية .وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية ومن أجل تغطية النقص في السيولة، بالإضافة إلى تحديث وسائل الدفع أصدرت المرسوم رقم 05-442 بتاريخ 14 نوفمبر2005 الذي ينص على إلزامية استعمال الشيك التحويل البنكي، بطاقة الدفع، الاقتطاع من الرصيد السفتجة، السند للأمر، وكل وسيلة دفع كتابية أخرى في كل المعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز قيمتها 50 ألف دينار جزائري(50.000 دج)، ولكن تحت تأثير السوق الموازي الذي ظل يمثل نسبة كبيرة من التعاملات التجارية والمالية ثم إلغاء تنفيذ المرسوم بمرسوم تنفيذي آخر صدر في سنة 2006، ليتم إصدار مرسوم تنفيذي جديد في 13 جويلية2010 بنفس الإلزامية، ولكن للمعاملات التجارية والمالية التي تتجاوز 500ألف دينار جزائري(500.000 دج)،ليدخل حيز التنفيذ في 31 مارس 2011.

الفرع الرابع: السياسات المحفزة للدفع الالكتروني

إن السياسات الهادفة لتشجيع الدفع الالكتروني في الجزائر، يتم من خلالها تقديم عدد من المزايا مثل:[1]

- إلغاء الرسوم ومصاريف استخدام العملاء للبطاقات الائتمانية
- تخفيض تسعيرة الخدمات التي تُفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000دينار جزائري وتدفع الكترونيا.
- حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الالكتروني لفائدة العملاء بدون تكاليف من خلال طلبات إلكترونية على شبكة الانترنت بسهولة ودون قيود.

[1] صندوق النقد العربي، **التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة**، 2020، ص ص 18، 19

خلاصة:

من خلال تحليل مؤشرات الشمول المالي في الوطن العربي و آليات تعزيز هذا الشمول نلاحظ وجود تفاوت كبير بين مختلف الدول العربية في مستويات الشمول المالي حيث تتربع دول الخليج على قمة الدول العربية وهذا راجع إلى أسباب مختلفة تتعلق بوضعية كل بلد على حدا ، حيث ساهمت شركات التقنيات المالية في إطلاق أدوات دفع حديثة الأمر الذي استقطب الفئات المهشمة والمستبعدة، وتعتبر الجزائر من الدول ذات الشمول المالي المتوسط حيث سجلت عمليات السحب و الدفع الالكتروني ازياد واضحا، كذلك الأمر بالنسبة للادخار وعلى العكس نجد تراجع في مستويات الإقراض كما يلاحظ وجود زيادة في عدد عمليات البيع و الشراء الكترونيا في السنوات الأخيرة، وعلى صعيد المتطلبات الأساسية للبنية التحتية الداعمة للشمول المالي في الجزائر وقد سجلت قفزة معتبرة في ما يخص كل من الاتصالات و تطور تدفقات الانترنت بالإضافة إلى محاولة تعميم وسائل دفع حديثة قصد جذب فئات جديدة إلى الدائرة المصرفية الا أن كل هذا لم يعط نتائج ترقى الى تطلعات السلطات نظرا لوجود جوانب من النقائص الضعف مقارنة مع دول أخرى فلا تزال نسبة الاستبعاد المالي جد معبرة خاصة بين الإناث وأيضا لازالت مجالات التطور في الجزائر محدودة لعدم وجود دعائم مثل اعتماد البطاقات الالكترونية كوسيلة الدفع الأساسية فقط.

خاتمة عامة

لقد أفضت التطورات المتسارعة في مجالات الاتصالات والانترنت والمعلومات إلى ظهور معالم بيئة اقتصادية جديدة ترتكز على المعاملات الإلكترونية. ويعتبر القطاع المصرفي قطاع حساس لكل التطورات الجارية في باقي القطاعات، حيث أنه كان ملزما بمسايرة هذا الركب من خلال تقديم خدمات مصرفية تستند على الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، وقد ساهمت هذه الوسائل الالكترونية في توسع رقعة الشمول المالي في العالم ككل بما يحقق الاستقرار المالي وتطور الأعمال التجارية إضافة إلى تطوير الادخار و تسهيل الوصول إلى الائتمان ورفع مستويات النزاهة المالية بما يحد من عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وكانت الجزائر من الدول التي أطلقت وسائل دفع الكترونية بغية إدماج الأفراد داخل النظام المالي والمساهمة في حصول المواطنين على خدمات مالية متنوعة معالجة بطريقة الكترونية والاستفادة من الأموال خارج القطاع المصرفي وجذبها داخله.

1) اختبار الفرضيات:

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات التي اعتمدنا عليها في دراسة موضوع بحثنا ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، يمكننا إجراء اختبار لها وذلك كما هو موضح فيما يلي:

الفرضية الأولى:

تتمثل مزايا الدفع الالكتروني في تسهيل الخدمات والمنتجات المالية للأفراد بأقل سعر واقل جهد.

- **اختبار الفرضية الأولى:**

من بين مميزات وسائل الدفع الالكتروني اقتصادها للوقت والجهد وتنفيذها للعمليات المالية بسرعة فائقة إضافة إلى مرونة استخدامها وتمتعها بدرجة أمان معتبرة **(وهو ما يؤكد صحة الفرضية).**

الفرضية الثانية:

من بين آليات تعزيز الشمول المالي زيادة مستويات كل من الادخار والإقراض.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

يتم تعزيز الشمول المالي من خلال تطوير البنية والتحتية وحماية مستهلكي الخدمات المالية إلى جانب تطوير خدمات مالية جديدة وزيادة مستوى التثقيف المالي داخل المجتمع **(وهو ما ينفي صحة الفرضية).**

الفرضية الثالثة:

تسجل المنطقة العربية مستويات مقبولة على الصعيد العالمي فيما يخص الشمول المالي يصاحبها تطور نظم الدفع الالكتروني فيها.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

يعتبر مستوى الشمول المالي في المنطقة العربية متدني للغاية فضلا عن وجود تفاوت في المستويات بين دول المنطقة **(وهو ما ينفي صحة الفرضية).**

الفرضية الرابعة:

عرفت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر تطورا ملحوظا مواكبة بذلك المتغيرات والتطورات العالمية.

- **اختبار الفرضية الرابعة:**

يتسم نظام الدفع الالكتروني في الجزائر بالبساطة وقلة التنوع نظرا إلى حداثة نشأته مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال **(وهو ما ينفي صحة الفرضية).**

2) نتائج الدراسة:

من خلال ما تقدم من دراستنا بشقيها النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- التفاوت بين مستويات الشمول المالي بين الدول العربية راجع إلى العديد من عوامل من بينها مستوى الدخل ومستوى المعيشة؛
- غالبا ما تكون نسبة الإدماج المالي في مجمل الدول العربية كبيرة عند الذكور مقارنة بالإناث؛
- من الأسباب المعرقلة لتوسع الشمول المالي في العالم العربي هي ضعف البنية التحتية للقطاعات المالية؛
- عملت الكثير من الدول على تطوير منتجات دفع حديثة ساهمت في الارتقاء بمستوى الشمول المالي لديها من أمثلة ذلك البحرين، الإمارات والمغرب؛
- توسعت دائرة السحب الالكتروني في الجزائر بشكل معتبر منذ 2015بما يدل على توسع استخدام وسائل الدفع الالكتروني؛
- ارتفاع عدد عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر سنة 2020 وصل إلى 33945عملية، في حين وصل عدد المعاملات الإجمالي للدفع بواسطة البطاقات البنكية إلى 1059544عملية؛
- تحسن البنية التحتية الداعمة للدفع الالكتروني في الجزائر بشكل كبير خصوصا ارتفاع التدفق للأنترنت وازدياد عدد فروع بريد الجزائر؛
- وضعت الجزائر كباقي دول العالم إستراتيجية تهدف لتوسع الشمول المالي حتى لو بقيت ضيقة من خلال وضع مخطط للأعمال يخص وسائل الدفع الالكتروني إضافة إلى القيام بمختلف الإصلاحات التشريعية.

3) التوصيات والاقتراحات:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل لها من الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع بحثنا، ارتأينا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها مناسبة:

- إعطاء الحرية لشركات التقنيات المالية في حرية الإبداع وتطوير وسائل دفع جديد وعدم تقييد دورها في إيجاد حلول للأنظمة القائمة؛
- العمل على رفع مستوى التثقيف المالي للمواطن وإدماج أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي للدولة؛
- العمل على تطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك الانترنت مما يساهم في توسيع وتطوير البنية التحتية؛
- ضرورة الإسراع في وضع أطر قانونية تحمي كل المتعاملين في النظام المالي قصد زيادة مستوى الأمان؛
- توسيع البنية التحتية في الجزائر عن طريق فتح أكبر عدد من الفروع للبنوك وتنويعها داخل التراب الوطني وتوسيع شبكة الهواتف والانترنت؛
- ضرورة تقليص الفجوة الموجودة بين الجنسين في الشمول المالي عن طريق تمكين المرأة والعمل على إدماجها في النظام المالي؛
- تطوير المنتجات والخدمات المالية وتقديمها بتكلفة منخفضة لفائدة الفئات الفقيرة.

4) أفاق الدراسة:

يكمن القول أن هذه الدراسة هي معالجة لموضوع تعزيز الشمول المال من خلال بالدفع الالكتروني وعلى الرغم من ذلك فهي تفتح المجال أمام أفاق أخرى ألا وهي:

- ❖ شركات التقنيات المالية ودورها في رقمنة وتطوير القطاع المصرفي.
- ❖ دور الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- ❖ أثر التثقيف المالي على مستوى الشمول المالي في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1) خضر مصباح الطيطي، **التجارة الالكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

2) رأفت رضوان، **عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، القاهرة، مصر، 1999

3) محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد لأجيال القادمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

4) منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 2006

5) منير محمد الجنبيهي، ممدوح محمد الجنبيهي، **النقود الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005

6) نادر شعبان إبراهيم السواح، **النقود البلاستيكية و أثر المعاملات الالكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006

7) ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير عبد اللات، **الصيرفة الالكترونية - الأدوات والمعيقات وأدوات التوسع-**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008

ثانيا: المجلات

1) آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **و اقع الشمول المالي في المغرب العربي- دراسة مقارنة: الجز ائر، تونس والمغرب -**، المجلد 10، العدد 03، قالمة، الجزائر، 2018

2) أشرف إبراهيم عطية، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر**، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 02، العدد 02، مصر، 2021

3) أشرف إبراهيم عطية، **تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع**، المجلد 02، العدد 02، مصر، 2021

4) أم الخير قوق، حنان طهاري، **المسؤولية المدنية الناشئة عن استخدام وسائل الدفع الالكتروني**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 01، الأغواط، الجزائر، 2022

5) أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، **و اقع تأثير سياسة التفعيل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي للنظم المصرفية العربية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2020

6) بهناس العباس وآخرون، **أسس ومتطلبات استر اتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، معارف**، المجلد 14، العدد 02، تيبازة، الجزائر، 2019

7) بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2021

8) بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 01، عنابة، الجزائر، 2021

9) بوطرفة رشيد، صغير عماد، **و اقع الشمول المالي في المملكة السعودية و آفاق تطويره**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، تبسة، الجزائر، 2020

10) بوعافية الرشيد، **دور النقود الالكترونية في تطوير التجارة الالكترونية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، تيبازة، الجزائر، 2014

11) بوعزة هداية، **الدفع الالكتروني في القانون الجز ائري**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، 2020

12) بوعيشاوي مراد، عماد غزازي، **الشمول المالي الرقمي في الجز ائر في ظل جائحة كورونا –كوفيد 19-** ، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، جامعة المدية، الجزائر، 2021

13) بومعراف فاطمة الزهراء، قطاف عقبة، **الو اقع المحاسبي لوسائل و أنظمة الدفع الالكتروني في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المواد البترولية (نفطال-بسكرة-)**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 01، بسكرة، الجزائر، 2021

14) حسيني جازية، **تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020

15) حفيفي صليحة، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، الشلف، الجزائر، 2019

16) حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، تامنغست، الجزائر، 2019

17) رابح حمدي باشا، وهيبة عبد الرحيم، **تطور طرق الدفع في التجارة الالكترونية**،مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 04،تمنراست، الجزائر، 2011

18) رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي في الجز ائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشرات الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة للدول العربية**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد03، ورقلة، الجزائر، 2021

19) رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، **تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجز ائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة 2015-2020**، مجلة الآفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 05، العدد 02، ورقلة، الجزائر، 2021

20) صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد 01، المسيلة، الجزائر، 2019

21) عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **الإصدار الأول لتقرير مرصد " التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية " التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة**، صندوق النقد العربي، 2020

22) عبد الرحيم وهيبة، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها، مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 02، تمنراست، الجزائر، 2010

23) عريوة محاد، محمد خاوي، **و اقع وسائل و أنظمة الدفع الالكترونية في النظام البنكي الجز ائري، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، العدد 04، المسيلة، الجزائر، 2017

24) عزاوي أسامة، رفاع توفيق، **تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي - دراسة حالة دول العالم العربي-، مجلة العلوم التجارية والتسيير**، المجلد 17، العدد 01، الجزائر، 2020

25) فضيل البشير ضيف، **و اقع وتحديات الشمول المالي في الجز ائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد 06، العدد 01، الجلفة، الجزائر، 2020

26) قاسي يسمينه، بولصنام محمد، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة المعيار**، المجلد 12، العدد 02، تيسمسيلت، الجزائر،2021

27) قيمش خولة، بلعة جويدة، وس**ائل الدفع الإلكتروني في بريد الجز ائر: الو اقع والتحديات**، مراجعة إدارة المغرب للمنظمات، المجلد 05، العدد 01، سطيف، الجزائر، 2021

28) كركار مليكة، **الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجز ائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 10، العدد 03، البليدة، الجزائر، 2019

29) كهينة رشام، **ضو ابط البنك المركزي لتنظيم التعامل بوسائل الدفع الالكتروني مع إشارة لو اقع البطاقات البنكية في الجز ائر**، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 01، 2021

30) لبزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، **و اقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجز ائر**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الوادي، الجزائر، العدد 24، 2017

31) مطاي عبد القادر وآخرون، **وسائل الدفع الالكترونية ودورها في عصرنة المنظومة المصرفية الجز ائرية**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2020

32) نادية لوزري، **و اقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه -دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية-**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد 02، الجزائر، 2021

33) نبيل بهوري، **الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه - دراسة جالة الدول العربية -**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، خميس مليانة، الجزائر، 2019

34) نعيمة مولفرعة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 06، تيارت، الجزائر، 2016

35) هادف حيزية، **نجاح وسائل الدفع الالكتروني والتحول الجوهري إلى عمليات التفاعل مع التجارة الالكترونية: استعراض لتجارب بعض الدول الأوربية**، مجلة بحثية ودراسة علمية، المجلد 08، العدد 02، المدية، الجزائر، 2014

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1) إكرام مالوسي، سنة مسعي، **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجز ائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ميلة، الجزائر، 2021/2020

2) إيمان العاني، **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007

3) بن وارث حكيمة، **دور وأهمية التجارة الالكترونية في اقتصاد المعرفة -مع الإشارة للعالم العربي-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، الجزائر، 2008/2007

4) زهير زواش، **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية -دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، الجزائر، 2011/2010

5) السعيد بريكة، **و اقع عمليات الصيرفة الالكترونية و آفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، أم البواقي، الجزائر، 2011/2010

6) فواطمة حمزة، **مستقبل الدفع الالكتروني في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017 /2018

رابعا: التقارير

1) اتحاد المصارف العربية، **و اقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرة العربية لتعزيزه**، الأمانة العامة، 2017

2) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي، **مستجدات منطقة الشرق الاوسط وأسيا الوسطى**، آفاق الاقتصاد الإقليمي، 2017

3) صندوق النقد العربي، **التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية التقنيات المالية في مجال الدفع الالكتروني في قطاع التجزئة**، 2020

4) صندوق النقد العربي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، رقم 77، 2017

5) وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، **حوصلة أهم انجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي 2021 الى غاية 31 ماي 2021**

6) الوليد طلحة، صبري الفران، **الشمول المالي الرقمي**، صندوق النقد العربي، العدد 17، 2020

7) الوليد طلحة، صبري الفران، **الشمول المالي الرقمي**، موجز السياسات، صندوق النقد العربي، العدد 17، 2020

خامسا: مراجع باللغة الأجنبية

1) Asli Demirguc-kunt and others, **Financial inclusion and iclusive growth**, A review of recent empirical evidence, Policy research working paper 8040, Development research group, Financial and private sector development team, 2017

2) Naoyuki Yoshino, Peter Morgan, **Overview of financial inclusion**, Regulation and education, Asian development bank institute, 2016

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور وسائل الدفع الإلكتروني في تعزيز الشمول المالي في الجزائر حيث تعتبر وسائل الدفع الالكتروني إحدى الدعامات الأساسية للشمول المالي إذ يتيح هذا الأخير الحصول على العديد من الخدمات والمنتجات المالية للأفراد والشركات بما يعمم التحول الرقمي داخل المجتمع، ولقد عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال عصرنه الاتصالات الأمر الذي عزز البنية التحتية الداعمة للشمول المالي فيها، وعلى الرغم من هذه المجهودات المبذولة إلا أنها لازالت تعرف تأخرا كبيرا في مجال الدفع الالكتروني نظرا لغياب العديد من العوامل أهمها الثقافة المالية للأفراد والأطر القانونية الداعمة مما جعلها ضمن قائمة الدول ذات معدلات الشمول المالي المتوسطة على مستوى المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الدفع الالكتروني، الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الشمول المالي الرقمي

Abstract:

This study aims to identify the role of electronic payment methods in promoting financial inclusion in Algeria, where electronic payment methods are considered one of the mainstays of financial inclusion as the latter allows access to many financial services and products for individuals and companies in a way that generalizes digital transformation within society, and Algeria has known A remarkable development in the field of modernization of communications, which has strengthened the infrastructure supporting financial inclusion in it, and despite these efforts, it still knows a great delay in the field of electronic payment due to the absence of many factors, the most important of which is the financial culture of individuals and the supporting legal frameworks, which made it among the list of countries with Average financial inclusion rates in the Arab region.

key words:

Electronic payment methods, financial inclusion, indicators of financial inclusion, digital financial inclusion